UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات

تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية

E/ESCWA/ECRI/2017/3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات
تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصادر الصور:
الغلاف: © iStock.com

شكر وتقدير

أعدّ هذه الدراسة فالنتينا كالديرون ميخيا وفرناندو كانتو على أساس البيانات الجزئية لمسوح الأسر المعيشية في عدد من البلدان العربية. وقد أجريت الدراسة تحت إشراف طارق علمي (مدير شعبة القضايا الناشئة والنزاعات) ويوسف شعيتاني (رئيس قسم النزاعات والاحتلال والتنمية)، اللذَيْن قدما ملاحظات هامة في مراحل مختلفة من البحث. ويشكر الفريق التعليقات والمدخلات الموضوعية التي ساهم بها كل من يواكيم ساليدو ماركوس، وجون سلون، وجورج ويلكوكسون. والشكر موجّه أيضاً لكل من إستيبان أروبا ديل كاستييو، وبلكاسم أياشي، ولبنى إسماعيل، وأناستازيا جنزر أراجي، وإيرينا لافشنكون، وشوغر أوهنسيان الذين قدموا مساعدة حثيثة وقيّمة في مسار الأبحاث.

موجز تنفيذي

ولّدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي وضعتها الأمم المتحدة، الكثير من التوقعات بشأن التقدم في مجال التنمية. ولضمان أن تتقدم المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها، لا بد من الحصول على بيانات مصنّفة عالية الجودة، موثوقة وسهلة الاستخدام من قِبَل مجموعة واسعة من المستخدمين، بما في ذلك صانعو القرار على كافة المستويات. ولا تزال الجهود المبذولة في المنطقة من أجل جمع البيانات غير كافية لرصد التقدم نحو تحقيق خطة التنمية. ويشكل تحسين توفير البيانات عنصراً أساسياً لتصميم السياسات العامة في المنطقة ا لعربية، لا سيما في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان المجاورة المتضررة.

في حين أن الهياكل الأساسية لجمع البيانات الجزئية متوفرة في المنطقة، يجدر بذل جهود حثيثة من أجل تحسين توقيت إعداد البيانات ونوعيتها، بما في ذلك المعلومات بشأن السكان المتأثرين بالأزمات والنزاعات. كما لا بد من زيادة الاستثمار في جمع البيانات في المنطقة. وتقدم هذه الدراسة توجيهات حول كيفية الاستفادة من البيانات المتوفرة أصلاً، كي يتمكن صانعو ا لسياسات والأكاديميون من استخدامها بشكل أفضل. ويمكن جمع البيانات على المستوى الجزئي بصورة منتظمة في معظم بلدان المنطقة، لأنها تشكل جزءاً من الهياكل الأساسية الإحصائية المتوفرة فيها. هذه البيانات تعكس حالة السكان إلى أبعد حدّ؛ وهي تُجمَع بصورة منتظمة؛ وتنطوي على مقاييس الخصائص السكانية المطلوبة لتصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل إبراز الفائدة من هذه المسوح وإمكانياتها في رصد أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات السياسات في البلدان المتأثرة بالأزمات والنزاعات، تعرض هذه الدراسة تحليلات معمّقة للأهداف والمؤشرات على المستوى دون الوطني المصنّفة بحسب الجنسين والمناطق الحضرية والريفية، ما يسلط الضوء على المجالات التي تستدعي الأولوية. وقد تأثرت البلدان التي شملتها هذه الدراسة مباشرة أو غير مباشرة بنزاع وقع خلال السنوات الأخيرة وهي تواجه أكثر التحديات إلحاحاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم احتساب المؤشرات من خلال استخدام البيانات المتوفرة بين عامَيْ 2009 و2014.

ويؤكد معدّو هذه الدراسة أهمية جمع بيانات المسوح العالية الجودة وبصورة مستمرة في المنطقة، بما في ذلك البلدان المتأثرة بالنزاعات، باعتبارها أداة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق خطة 2030. وتساهم الدراسة بشكل أساسي في تحديد النقص في البيانات، لأن البيانات الجزئية المتوفرة تكوّن مؤشرات وفيرة بالنسبة إلى بعض الأهداف في حين أنها تقدم معلومات محدودة بالنسبة إلى الأهداف الأخرى. وتبيّن هذه الدراسة، بطريقة عملية ومفيدة، أهمية استخدام البيانات الجزئية من مسوح الأسر المعيشية من أجل قياس ورصد التقدم المحرَز نحو تحقيق أهداف خطة 2030 وغاياتها.

المحتويات

شكر وتقدير iii
موجز تنفيذي v
مقدمة 1

1. قياس تقدم أهداف التنمية المستدامة في بلدان تواجه نزاعات (الهدف 16 للتنمية المستدامة) 13

ألف. قياس العنف 15
باء. السلام والعنف في المنطقة العربية: المؤشرات الأساسية 16
جيم. الاستنتاجات 20

2. قياس الفقر وعدم المساواة في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدفان 1 و10 للتنمية المستدامة) 21

ألف. الفقر المتعدد الأبعاد 23
باء. عدم المساواة والنزاع 28
جيم. الاستنتاجات 30

3. قياس التغذية والصحة في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدفان 2 و3 للتنمية المستدامة) 31

ألف. قياس التغذية في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدف 2) 33
باء. انتشار نقص التغذية (نقص الوزن، والهزال، والتقزّم، والبدانة) 34
جيم. قياس الصحة في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدف 3) 40
دال. الاستنتاجات 48

4. قياس التعليم الشامل والجيد في حالات النزاع (الهدف 4 للتنمية المستدامة) 49

ألف. يركز الهدف 4 على ضمان التعليم الشامل والجيد للجميع.وهو يمثل تحسناً بالنسبة إلى الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالتعليم الذي ركز على زيادة فرص الوصول إلى التعليم من دون التطرق إلى مقياس الجودة.وتشكل أهداف التنمية المستدامة المحاولة الأولى للتركيز على جودة التعليم في مختلف أنحاء العالم 51

باء. ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي 59

جيم. الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي 61

دال. الهدف 4: ضمان أن يُلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حدّ سواء، بالقراءة والكتابة والحساب 64

هاء. الاستنتاجات 66

5. مستويات المعيشة والنزاعات (الأهداف 6 و7 و11 للتنمية المستدامة) 69

ألف. الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة 72

باء. الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 78

جيم. الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة 83

دال. الهدف 9: تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار 85

هاء. الاستنتاجات 86

6. قياس تقدم سوق العمل في حالات النزاع (الهدف 8 للتنمية المستدامة) 89

ألف. أهمية العمالة لتحقيق الهدف 8 91

باء. وضع فرص العمل في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات 91

جيم. التحديات والاستنتاجات 99

7. خلاصة 101

المراجع 105

الحواشي 111

قائمة الجداول

الجدول 1. رصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المسوح الديمغرافية 5

الجدول 2. رصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مسوح القوى العاملة 7

الجدول 3. ملخص توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 8

الجدول 4. حدّة سوء التغذية استناداً إلى معدلات انتشارها في البلدان المتأثرة بالنزاعات 38

الجدول 5. مؤشرات العمل في المناطق الحضرية والريفية للبلدان والأعوام المتوفرة 99

الجدول 6. مراتب مؤشرات العمل في أكبر المدن بالمقارنة مع المناطق الأخرى في البلاد 99

قائمة الأشكال

الشكل 1.	البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات المسلحة، 2012-2016	17
الشكل 2.	خريطة شدّة أحداث النزاعات في المنطقة العربية، 2012-2016	18
الشكل 3.	التوزيع الجغرافي لحدّة النزاعات بحسب المحافظات في العراق وليبيا واليمن، 2016	19
الشكل 4.	التوزيع الجغرافي للنزاعات الحادّة بحسب المحافظات في العراق	20
الشكل 5.	نسب الفقر المتعدد الأبعاد	24
الشكل 6.	الفقر المتعدد الأبعاد في مصر (المجموعة 1)، والعراق (المجموعة 2)، واليمن (المجموعة 3)	25
الشكل 7.	مُعامل جيني للأردن واليمن	29
الشكل 8.	انتشار حالات نقص الوزن لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً	35
الشكل 9.	انتشار حالات الهزال لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً	35
الشكل 10.	انتشار حالات التقزّم لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً	36
الشكل 11.	انتشار التقزّم لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً على المستوى دون الوطني في اليمن ومصر	37
الشكل 12.	انتشار البدانة لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً	39
الشكل 13.	وفيات المواليد والأطفال	41
الشكل 14.	نسبة الولادات التي جرت بإشراف عاملين/عاملات مهرة في القطاع الصحي	43
الشكل 15.	تلبية احتياجات تنظيم الأسرة	44
الشكل 16.	تلبية احتياجات تنظيم الأسرة ضمن جميع الفئات العمرية	44
الشكل 17.	ختان الإناث بحسب المنطقة والشرائح الخمسية للثراء	45
الشكل 18.	ختان الإناث ضمن جميع الفئات العمرية	46
الشكل 19.	تغطية التلقيح بالجرعة الثالثة من اللقاح الثلاثي	48
الشكل 20.	السكان دون الـ 15 سنة في البلدان المتأثرة بالنزاعات	52
الشكل 21.	السكان البالغون من العمر 15 سنة وما فوق الذين لم يحظوا بتعليم، بحسب المنطقة والجنس	53
الشكل 22.	الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة الذين لم يحظوا بتعليم، بحسب المنطقة والجنس	54
الشكل 23.	الالتحاق بالمدارس بحسب العمر في اليمن، 2006 و2013	55
الشكل 24.	نسبة تلاميذ الصف الثاني غير القادرين على أداء مهمة قرائية أو حسابية بسيطة في العراق واليمن	58
الشكل 25.	المعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي – مقارنة إقليمية، 2011	59
الشكل 26.	معدل الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	60
الشكل 27.	التأديب العنيف	61
الشكل 28.	معدلات إلمام النساء بالقراءة والكتابة	62
الشكل 29.	النساء الحاصلات على تعليم عالٍ	63

الشكل 30.	مؤشرات التكافؤ في المدارس الابتدائية والثانوية	63
الشكل 31.	درجات ومراتب برنامج PISA	65
الشكل 32.	درجة ومرتبة لبنان ضمن برنامج PISA لعام 2015	66
الشكل 33.	الوصول إلى المصادر المحسّنة لمياه الشرب وفق الشرائح الخمسية للثراء	73
الشكل 34.	النفاذ إلى المرافق المحسّنة للصرف الصحي وغسل اليديْن بالصابون والماء	75
الشكل 35.	النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسّنة في اليمن بحسب المحافظات والمناطق السكنية	76
الشكل 36.	السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية ويعتمدون على الوقود النظيف في الدرجة الأولى	78
الشكل 37.	الحصول على الطاقة الكهربائية والاعتماد على الوقود النظيف في الدرجة الأولى في السودان والعراق	79
الشكل 38.	الحصول على الطاقة الكهربائية في محافظات السودان	80
الشكل 39.	الحصول على الطاقة الكهربائية في محافظات تونس	80
الشكل 40.	الحصول على الطاقة الكهربائية في محافظات السودان، بحسب المناطق السكنية	81
الشكل 41.	الاعتماد الأساسي على الوقود النظيف في محافظات السودان، بحسب المناطق السكنية	82
الشكل 42.	الاعتماد الأساسي على الوقود النظيف في محافظات العراق	83
الشكل 43.	السكان الذين يعيشون في منازل شديدة الاكتظاظ وذات أرضيات ترابية	84
الشكل 44.	الأسر المعيشية ذات الأرضيات الترابية في مختلف محافظات اليمن	85
الشكل 45.	الأسر المعيشية المغطاة بشبكة الهاتف المحمول	86
الشكل 46.	نسبة البطالة والعمالة إلى السكان والمشاركة في القوى العاملة	92
الشكل 47.	بطالة الذكور في تونس واليمن	94
الشكل 48.	معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في مختلف محافظات مصر والعراق	95
الشكل 49.	نسبة الشباب (بين 15 و24 سنة) غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب	96
الشكل 50.	العمالة في القطاع العام في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات	97

قائمة الأطر

الإطار 1.	السودان: الفوارق دون الوطنية الصارخة وتداخل الفقر والنزاع	27
الإطار 2.	التصوّرات حول عدم المساواة في البلدان العربية	30
الإطار 3.	انتشار التقزّم في العراق	38
الإطار 4.	وفيات الأطفال في مصر	42
الإطار 5.	التلقيح في الأردن	47
الإطار 6.	معدلات الالتحاق بالمدارس في الجمهورية العربية السورية في مرحلة ما قبل النزاع	57
الإطار 7.	الوصول إلى مصادر المياه في فلسطين	74
الإطار 8.	التغوّط في العراء في السودان واليمن	77

مقدمة

مقدمة

وُضعت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل تعزيز الازدهار حول العالم، ودعم السلام العالمي والحرية. وتأتي هذه الخطة الطموحة للتنمية المستدامة في وقت تقف فيه المنطقة العربية عند مفترق طرق، حيث شكلت النزاعات حاجزاً أساسياً أعاق التنمية، ولا بد من أن يحتل هذا الواقع حيّزاً أساسياً في مسار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فقد جمدت النزاعات والاضطرابات السياسية في المنطقة العربية التقدم نحو التنمية، الذي تم إحرازه خلال العقود السابقة، لا بل عكسته، كما أثرت على كافة جوانب التنمية: فتفاقَم الفقر، والجوع، وسوء التغذية؛ وقُيِّد الوصول إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية الأخرى؛ وازداد التمييز الاجتماعي والإقصاء.

تشدد خطة 2030 على أهمية توافر البيانات المصنّفة العالية الجودة والمتاحة والمناسبة التوقيت والموثوقة من أجل قياس التقدم وضمان أن تشمل الجميع من دون أيّ استثناء. كما تشير إلى ضرورة استخدام البيانات والمعلومات التي توفرها الآليات القائمة لرفع التقارير كلما كان ذلك ممكناً. والغرض من هذه الدراسة هو تقديم تحليل منصف للأوضاع القائمة وإبراز الوقائع والرسائل الأساسية مع انطلاق مسار تنفيذ الخطة الذي يمتد على 15 سنة. ولتحقيق ذلك، تمّ تقييم بعض الأهداف عبر اختيار بيانات جزئية من مصادر مختلفة في بلدان المنطقة.

من بين الثغرات في الأهداف الإنمائية للألفية أنها لم تحدد أوجهاً أساسية من عدم المساواة ضمن البلدان وفي ما بينها، ما أدى إلى الفشل في توقّع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالحراك العربي الذي انطلق في عام 2011. أما خطة 2030 فتشدّد على ضرورة تحسين المؤشرات وجودة البيانات والإحصاءات المطلوبة من أجل إدراك التحديات التي تعيق التنمية.

والمعضلة هي أن تَوفّر البيانات عادةً ما يكون الأضعف في البلدان الأكثر فقراً في العالم، وهي أكثر من يحتاج إليها في سياق رصد التنمية المستدامة. وهذا يؤدي إلى النقطة الثانية وهي أن تنفيذ خطة 2030 يأتي بكلفة عالية. ومن أجل مدّ صانعي السياسات في المنطقة بالمعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة، لا بد من القيام باستثمارات كبرى من أجل جمع البيانات المطلوبة وتحليلها. صحيح أن هذا الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة بالبيانات يتطلّب موارد إضافية ولكنه يحقق عائدات مجدية، منها قاعدة معرفية أوسع، تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع سياسات أكثر فعالية.

وبالتالي، يجدر أن يشكل جمع الأرقام الموثوقة التي تسمح بتقييم تأثير النزاعات على تحقيق أهداف الازدهار أولوية بالنسبة إلى بلدان المنطقة. وترسم هذه الدراسة خارطة طريق لرصد التقدم المحرَز نحو تحقيق السلام والتنمية في المنطقة العربية. وتضمن المؤشرات الجزئية مساءلة البلدان بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتألف الدراسة من ستة فصول، تفصّل 12 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، من خلال أرقام مستقاة من بيانات جزئية تُعتبر أكثر المؤشرات أهمية في قياس التقدم نحو تحقيق خطة 2030. ولتحديد هذه المؤشرات تم الاستناد إلى تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي رُفِع إلى اللجنة الإحصائية

التابعة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين (E/CN.3/2016/2/Rev.1). كما تم تصنيف كافة المؤشرات بحسب التفاصيل المحدَّدة لها، فجُمعت البيانات، على سبيل المثال لا الحصر، عن الجنسين، والأطفال والشباب والبالغين، والمناطق الحضرية والريفية، كما وُضعت التقديرات على المستوى دون الوطني أو وفق تقسيمات جغرافية أخرى.

رصد أهداف التنمية المستدامة عبر البيانات الجزئية من مسوح الأسر المعيشية

تهدف خطة 2030 (17 هدفاً و169 غاية) إلى تحسين الأهداف الإنمائية للألفية وتكميلها. ففي حين كان تركيز تلك الأهداف ضيقاً، تتناول أهداف التنمية المستدامة مجموعة كبيرة من القضايا، تتراوح بين عدم المساواة بين الجنسَيْن وتغيّر المناخ. أما العنصر الموحد بين أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها فهو الالتزام بالقضاء على الفقر. وتنص ديباجة الوثيقة الخاصة بخطة 2030 على أن "القضاء على الفقر بجميع صورة وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة" (A/RES/70/1). وبما أن هذه الخطة تقترح أهدافاً أكثر طموحاً للتنمية المستدامة، فهي تشير إلى حاجة أكبر إلى المؤشرات المصنّفة التي تقيس التقدم المُحرَز على مستوى المجموعات الديمغرافية والاجتماعية المختلفة، وعلى مختلف المستويات دون الوطنية الجغرافية. وتهدف هذه الدراسة إلى إعداد مؤشرات محدّثة دون وطنية مصنّفة بحسب الجنسين، والمناطق الحضرية والريفية في البلدان المتأثرة بشكل مباشر وغير مباشر بالنزاعات التي ضربت المنطقة العربية.

ومما لا شك فيه أن جمع البيانات الأفضل جودة والمناسِبة التوقيت من كافة بلدان المنطقة ضروريٌّ لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. وييسر جمعَ البيانات الجزئية بشكل منتظم توفُّرُ الهياكل الأساسية الإحصائية القائمة في معظم بلدان المنطقة. وتمثّل هذه البيانات السكان تمثيلاً دقيقاً، وهي تُجمَع بصورة منتظمة وتنطوي على مقاييس الخصائص السكانية التي تفرضها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصنّفة (Jeffers, 2018).

وقد استخدمنا في هذه الدراسة بيانات المسح العنقودي المتعدّد المؤشرات، والاستقصاء الديمغرافي والصحي، والمشروع العربي لصحة الأسرة (PAPFAM)، ومسوح القوى العاملة في البلدان المعنية، من أجل قياس بعض أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بحسب ما حدّدته الأمم المتحدة، وذلك في تسعة بلدان عربية (الجدول 1). وقد تأثرت هذه البلدان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بنزاع خلال السنوات الأخيرة وهي تواجه أكثر التحديات إلحاحاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبيّن الدراسة أن تصنيف التوجّهات الوطنية يبرز الاختلافات على المستوى دون الوطني، وهو وضع لا بد للبلدان من أن تعالجه من أجل تعزيز النمو المستدام والشامل. ويوفر المسح العنقودي المتعدد المؤشرات والاستقصاء الديمغرافي والصحي بيانات قابلة للمقارنة عالمياً، وبيانات إحصائية دقيقة بشأن الأطفال والنساء. وتنطوي هذه البيانات على سلسلة واسعة من خصائص السكان، بما في ذلك الخصوبة، والزواج، وتحوّلات دورة الحياة، والهجرة، والإعاقة، والتعليم، وتركيبة الأسرة المعيشية. وتُجرى هذه المسوح بصورة منتظمة، وعادة مرة كل خمس سنوات تقريباً، وهي متاحة على عدة سنوات بالنسبة إلى معظم البلدان العربية.

إنّ الوصول إلى تلك البيانات متاح مجاناً للجميع، فيستطيع صانعو السياسات والباحثون والطلاب حول العالم النفاذ إليها من خلال نظام نشر إلكتروني. والميزة الأساسية للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات والاستقصاء الديمغرافي والصحي هي مطابقة

المنهجيات عبر البلدان. ويشمل المشروع العربي لصحة الأسرة دراسات وطنية لعدة بلدان عربية تُستخدم فيها منهجيات ونماذج لجدول المقابلات متسقة وموحدة وتُجرى بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ونعرض المقاييس التي تم احتسابها من خلال البيانات المتوفرة بين عامَيْ 2009 و2014، بهدف إبراز الفائدة من هذه المسوح على مستوى رصد التنمية عبر بلدان المنطقة، وتحديد مقاييس مرجعية لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني في تسعة بلدان.

ويؤكد معِدّو هذه الدراسة أهمية جمع بيانات المسوح العالية الجودة وبصورة مستمرة في المنطقة في عملية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق خطة 2030، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ونستخدم في تحليلنا، بالإضافة إلى بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات والاستقصاء الديمغرافي والصحي، بيانات عن القوى العاملة يصدرها منتدى البحوث الاقتصادية عبر المسوح المنسَّقة لدخل وإنفاق الأسرة المعيشية. وهذه المسوح متوفرة في ستة من أصل البلدان التسعة التي شملتها هذه الدراسة، وتغطي السنوات الممتدة بين عامَيْ 2012 و2014 (الجدول 2).

الجدول 1. رصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المسوح الديمغرافية

البلد	اسم المسح	تاريخ انطلاق المسح	تاريخ انتهاء المسح	عدد الأسر المعيشية	عدد الأفراد	الوكالات المعنية
مصر	الاستقصاء الديمغرافي والصحي	14 نيسان/أبريل	14 حزيران/يونيو	28 175	120 276	وزارة الصحة العامة والسكان، الزناتي وشركاه، برنامج الاستقصاء الديمغرافي والصحي، ICF International
العراق	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات	11 شباط/فبراير	11 أيار/مايو	36 592	238 327	اليونيسف، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، هيئة إحصاء إقليم كردستان، وزارة الصحة
الأردن	الاستقصاء الديمغرافي والصحي	12 كانون الثاني/يناير	12 كانون الأول/ديسمبر	15 190	80 822	دائرة الإحصاء، ICF International
دولة فلسطين	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات	14 شباط/فبراير	14 نيسان/أبريل	11 125	56 197	اليونيسف، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
السودان	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات	14 آب/أغسطس	14 تشرين الثاني/نوفمبر	9 671	97 049	اليونيسف، الجهاز المركزي للإحصاء

البلد	اسم المسح	تاريخ انطلاق المسح	تاريخ انتهاء المسح	عدد الأسر المعيشية	عدد الأفراد	الوكالات المعنية
تونس	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات	11 كانون الأول/ ديسمبر	12 نيسان/أبريل	9 600	38 861	اليونيسف، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المعهد الوطني للإحصاء
اليمن	الاستقصاء الديمغرافي والصحي	13 كانون الثاني/يناير	13 كانون الأول/ ديسمبر	17 351	120 923	الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الصحة العامة والسكان
الجمهورية العربية السورية	المشروع العربي لصحة الأسرة	9 تشرين الثاني/ نوفمبر	10 نيسان/أبريل	27 385	127 733	جامعة الدول العربية، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، اليونيسف، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، الإسكوا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
ليبيا	المشروع العربي لصحة الأسرة	14 كانون الثاني/يناير	14 آذار/مارس	21 297	101 872	جامعة الدول العربية، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، اليونيسف، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، الإسكوا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المصادر: ICF International, 2011-2014؛ والاستقصاءات الديمغرافية والصحية، الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ واليونيسف، 2011-2014؛ والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات، مدعومة من المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وبيانات المشروع العربي لصحة الأسرة، 2009-2014، الذي تنفذه جامعة الدول العربية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف.

الجدول 2. رصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مسوح القوى العاملة

البلد	المسح	السنة	عدد الأسر المعيشية	عدد الأفراد	المعدّون والممولون
مصر	الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة	2014	85 668	353 340	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، منتدى البحوث الاقتصادية
العراق	المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة	2013-2012	25 488	176 042	الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة إحصاء إقليم كردستان، منتدى البحوث الاقتصادية، البنك الدولي
الأردن	مسح العمالة والبطالة	2014	48 436	216 608	دائرة الإحصاء، المملكة الأردنية الهاشمية، منتدى البحوث الاقتصادية
دولة فلسطين	الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة	2014	25 735	100 745	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية، منتدى البحوث الاقتصادية
تونس	المسح الوطني للسكان والعمالة	2013	120 339	472 233	المعهد الوطني للإحصاء، منتدى البحوث الاقتصادية
اليمن	الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة	2014-2013	12 663	85 850	الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية وصندوق المنظمة للتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المصدر: البيانات الخاصة بكل المسوح من منتدى البحوث الاقتصادية، 2016.

لا يمكن تلبية ما تتطلبه أهداف التنمية المستدامة من بيانات ضخمة عبر استخدام البيانات الوطنية المجمّعة وحدها. لذا، لا بد من اللجوء إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من مصادر البيانات من أجل إعداد أداة لمتابعة التنمية المستدامة بشكل ناجح في البلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية. وتكتسي البيانات الجزئية المناسبة التوقيت والتمثيلية أهمية قصوى في فهم تحديات خطة 2030 واستيعابها. وفي حين أن معظم البلدان تعمد دورياً إلى جمع بيانات مماثلة، يجب بذل مزيد من الجهود لجمع بيانات جيدة تُظهر كيف يتأثر مختلف السكان بالنزاعات. وتوفر هذه البيانات معايير لقياس التقدم المحرز على مختلف مستويات التصنيف التي تتيح استكشاف الروابط والصلات بين مختلف الأهداف والغايات.

وتسعى هذه الدراسة إلى أن تكون شاملة قدر المستطاع، غير أن المؤشرات المتأتية من البيانات الجزئية للبلدان لا تمثل المؤشرات بأكملها. فكان لها دور أساسي في تحديد ثغرات تلك البيانات، ذلك أن البيانات الجزئية المتوفرة حالياً تتضمن كمّاً هائلاً من المؤشرات الخاصة ببعض الأهداف، في حين أنها لا تكشف سوى عن معلومات محدودة بشأن الأهداف

الأخرى. وفي الختام، تُظهر هذه الدراسة أهمية استخدام البيانات الجزئية لقياس التقدم نحو تحقيق خطة 2030 ورصده.

ويرتبط اختيار الأهداف والمؤشرات التي جرت مناقشتها بتوفر البيانات الجزئية في البلدان المختارة المشمولة بهذه الدراسة. وتعرض الدراسة المؤشرات التي يمكن توليدها عبر استخدام المسوح القائمة، ومتابعة 12 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17. كما تقترح سُبل استخدام البيانات الجزئية المستقاة من هذه المسوح من أجل استحداث خطوط أساس ومتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الخطة. ونظراً إلى غنى البيانات، لا تُعتبر هذه الدراسة شاملة إنما تسلط الضوء على التحديات المتصلة بأهداف الخطة والصلات المهمة في ما بين الأهداف والمؤشرات في البلدان المتأثرة بالأزمات في المنطقة. وتناقش هذه الدراسة 47 مؤشراً متصلاً بـ 12 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة الـ 17. ويُذكر أن هذه المؤشرات مصنّفة بحسب الجنسين والمناطق على المستوى دون الوطني.

وتتألف الدراسة من ستة فصول. يعرض الفصل 1 كيف يمكن قياس النزاعات في مختلف بلدان المنطقة بالتركيز على المؤشرات التي يقترحها الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. والفصل 2 يمهّد الطريق مع انطلاق خطة 2030 في ما يتعلق بالقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في سياق النزاعات، بتفصيل الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة. ويتناول الفصل 3 بعض جوانب الهدفَين 2 و3 التي ترمي إلى القضاء على الجوع، وتحسين التغذية، والنهوض بالصحة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ويُظهر الفصل 4 كيف يمكن استخدام البيانات الجزئية لقياس التعليم الشامل والجيد، بالتركيز على الهدف 4. ويعمد الفصل 5 إلى تطبيق المؤشرات المرتبطة بمستويات المعيشة وخصائص الأسر المعيشية، المتوافقة مع الأهداف 6 و7 و11. ويناقش الفصل 6 أسواق العمل حيث يتناول الهدف 8. وتجدر الإشارة إلى أن النزاعات وقضايا الجنسين وعدم المساواة تُعالج في مختلف أقسام الدراسة باعتبارها مسائل مرتبطة بجميع الأهداف الأخرى (الأهداف 5 و10 و16). وترد في الجدول 3 القائمة الكاملة للأهداف والغايات والمسوح التي عُرضت في هذه الدراسة. وتوفر المؤشرات الأساسية سياقاً مهماً لتنفيذ خطة 2030 في مختلف البلدان العربية، لا سيما تلك التي تواجه تحديات مرتبطة بالاضطرابات السياسية والنزاعات.

الجدول 3. ملخص توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

البلد	مصر		العراق		الأردن		ليبيا		دولة فلسطين		الجمهورية العربية السورية		السودان		تونس		اليمن	
مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ● متوفر ● غير مكتمل ● غير متوفر	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة	على المستوى الوطني	على مستوى المحافظة
الفصل 2: الفقر																		
الهدف 1: القضاء على الفقر																		
دليل الفقر المتعدد الأبعاد	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●

البلد	مصر		العراق		الأردن		ليبيا		دولة فلسطين		الجمهورية العربية السورية		السودان		تونس		اليمن	
الفصل 3: الصحة																		
الهدف 2: القضاء على الجوع																		
انتشار التقزم	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
انتشار التقزم الحادّ	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
انتشار الهزال	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
انتشار الهزال الحادّ	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
انتشار نقص الوزن	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
انتشار نقص الوزن الحادّ	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه																		
انتشار الوزن الزائد	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
التحصين	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
معدل وفيات المواليد	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
مشرف صحي ماهر عند الولادة	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
تلبية الاحتياجات	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
ختان الإناث	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
التأديب العنيف	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
استخدام منتجات التبغ	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الخصوبة (بين 15 و19 سنة)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الخصوبة (بين 10 و14 سنة)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
النساء والفتيات (فوق سن 15) المعرضات للعنف الجسدي والجنسي والنفسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
العنف الجنسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الزواج المبكر (قبل سنّ 15)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●

البلد	مصر		العراق		الأردن		ليبيا		دولة فلسطين		الجمهورية العربية السورية		السودان		تونس		اليمن	
الزواج المبكر (قبل سن 18)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الفصل 4: التعليم																		
الهدف 4: جودة التعليم																		
مؤشر النماء فى مرحلة الطفولة المبكرة	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الالتحاق بالتعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
التحاق الأطفال الذين هم فى سنّ التعليم (بين صفر و17 سنة) بالمدارس	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
متوسط سنوات دراسة السكان (فوق سنّ 25)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
المرأة فى التعليم الجامعي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، حضرى/ريفى، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
مؤشرات التكافؤ فى قطاع التعليم (التكافؤ بين الجنسين)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
السكان الحاصلون على التعليم (المجموع: فوق سنّ 15)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الشباب الحاصلون على التعليم (بين 15 و24 سنة)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
السكان غير الحاصلين على التعليم (المجموع: فوق سن 15)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الشباب غير الحاصلين على التعليم (بين 15 و24 سنة)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●

البلد	مصر		العراق		الأردن		ليبيا		دولة فلسطين		الجمهورية العربية السورية		السودان		تونس		اليمن	
معدلات إلمام المرأة بالقراءة والكتابة (المجموع: فوق سنّ 15)؛ والشباب (بين 15 و24 سنة)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الفصل 5: خصائص الأسر المعيشية																		
الهدف 6: المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي																		
المصادر المحسّنة لمياه الشرب	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الصرف الصحي المحسّن	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
مرفق غسل اليدين بالماء والصابون	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الهدف 7: الطاقة النظيفة بأسعار معقولة																		
الوصول إلى الكهرباء	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الاعتماد الأساسي على الوقود النظيف	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة																		
نسبة سكان الحضر	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
السكان الذين يعيشون في مساكن غير ملائمة	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
النفاذ إلى الإنترنت	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●		●	●	●	●
الهاتف المحمول	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الفصل 6: الرخاء والعمل																		
الهدف 8: العمل اللائق والطاقة النظيفة																		
عمالة الأطفال	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●

وقد أرفقت الدراسة على الموقع الإلكتروني بملحقَيْن، حيث يعرض الملحق الأول مجموعة من المؤشرات الواردة في الجدول 3 على المستويَيْن الوطني ودون الوطني، وقد تم تصنيفها بحسب الجنسين ومنطقة السكن. أما الملحق الثاني فيعرض سلسلة من الشفرات الإحصائية قد تساعد على تكرار تقديرات كل مؤشر في كل بلد من البلدان التسعة التي شملتها الدراسة.

1. قياس تقدم أهداف التنمية المستدامة في بلدان تواجه نزاعات (الهدف 16 للتنمية المستدامة)

1. قياس تقدم أهداف التنمية المستدامة في بلدان تواجه نزاعات (الهدف 16 للتنمية المستدامة)

ألف. قياس العنف

يُعتبر العنف صدمة سلبية تؤثر في جوانب التنمية كافة. فبالإضافة إلى عمليات القتل وإصابة الناس بجروح بشكل مباشر، قد يؤدي العنف، تبعاً لنوعه وحدّته، إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية؛ والتأثير سلباً في تنفيذ البرامج والتدخلات السياساتية؛ وتحويل الموارد إلى القطاع الأمني؛ وتعطيل سُبل العيش؛ وإجبار الناس على الفرار من منازلهم؛ واستحداث ظروف تؤثر في الصحة العامة من جملة عواقب وخيمة عديدة أخرى. وبعيداً عن أثره القصير المدى، قد يلحق العنف أيضاً أضراراً بالتنمية البشرية ومراكمة المهارات، ويسفر عن عواقب وخيمة طويلة المدى يصعب عكسها (ESCWA, 2018).

ولا بد من رصد العنف إلى جانب انعكاساته على التنمية المستدامة نظراً إلى أثره الواسع النطاق. وفي أفضل الأحوال، يجب أن يتم تكييف بيانات مسوح الأسر المعيشية وغيرها من الأدوات الإحصائية لتحديد ضحايا العنف وجوانب حياتهم الأكثر تأثراً به. ويتعيّن على المسوح توفير معلومات متسقة وموثوقة لفهم "كيف أثر العنف على الأشخاص، والمجتمعات، والفئات السكانية المختلفة، وكذلك طبيعة الآثار وحدّتها، والقنوات التي يمكن للعنف من خلالها التأثير على الرفاه والسلوك، وكيف يحوّل العنف المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والسياسي" (Brück and others, 2013, p. 4).

لكن للأسف، لا يكون الأمر كذلك في الكثير من الأحيان؛ فغالباً ما تضيّع المسوح هذه الفرصة، حتى عندما يتم إجراؤها خلال فترات النزاع أو أشكال أخرى من العنف أو مباشرةً بعدها[1]. ونظراً إلى ثغرة البيانات الناجمة عن ذلك، تستند معظم مؤشرات العنف إلى المقاييس الموحّدة على المستوى الكلي.

إن رصد العنف معقّد ومتنوّع بطبيعته، إذ غالباً ما يشمل توترات اجتماعية وحالات من انعدام الأمان على مستوى الجوار، وصولاً إلى النزاع المسلح على مستوى البلد والحرب بين الدول، علماً بأنه لا يوجد مقياس واحد يغطي كافة أبعاد العنف وغياب السلام. تشير المؤشرات المقترحة من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمرتبطة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة جزئياً إلى طابع العنف المتعدد الأبعاد وذلك عبر إدراج متغيّرات تتصل بالجرائم، وحدّة النزاع المسلح، ومفهوم الأمن. لكن هذه المتغيّرات لا تغطي جوانب العنف كلها. لذا، ندعو إلى توفير مصادر إضافية من المعلومات قادرة على تكميل المؤشرات الأصلية وتقديم لمحة عامة أكثر شمولية ودقة عن العنف في المنطقة.

وترتبط أعمال العنف الناشئة عن النزاعات المسلحة لا محالة بوضع البلاد السياسي والأمني. وعلى مزوّدي البيانات اتخاذ قرار بشأن تعريف النزاع، والأطراف

المشاركة فيه، وقياس حدّته. هذه العوامل قد تثير الجدل وتؤدي إلى تباين في الآراء، ولكن الهدف من تعريف النزاع ليس مناقشة جذوره وديناميّاته ولا تصنيفه، بل دراسة آثار العنف على التنمية البشرية. ولم نستعن سوى بقواعد البيانات الدولية المعروفة جداً في هذا الإطار، مع العلم بأن إدراجها في هذه الدراسة لا يفترض أيّ دعم من الأمم المتحدة. وتشير التصوّرات إلى مصادر وتعريفات كل المؤشرات.

باء. السلام والعنف في المنطقة العربية: المؤشرات الأساسية

يصور هذا القسم الوضع في المنطقة العربية وفق مصادر بيانات متعددة تقيس أبعاد العنف المختلفة. كما يغطي التقييمات المتنوعة للنزاع المسلح، والعنف السياسي، والإرهاب، فضلاً عن الجرائم العنيفة. ومن أجل الحصول على لمحة عامة عن الأحداث الأخيرة، مع الحد من التقلبات القصيرة المدى، تغطي جميع البيانات الواردة في هذا السياق الأحداث التي جرت في آخر أحدث خمس سنوات (من 2012 إلى 2016)، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

النزاع المسلح

يتأتى أحد التعاريف الأكثر استخداماً للنزاع المسلح عن برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو. وبحسب هذا التعريف، يُعتبر النزاع المسلح "حالة من عدم التوافق، تتعلق بحكومة و/أو أراضٍ، يتنازع عليها طرفان، أحدهما على الأقل حكومة دولة، حيث يؤدي استخدام القوة المسلحة بينهما إلى ما لا يقل عن 25 قتيلاً بسبب المعارك في سنة تقويمية واحدة" (UCDP and PRIO, 2017, p. 1). وتُقسم النزاعات المسلحة إلى نوعين استناداً إلى حدّتها: النزاعات الطفيفة التي تسجل فيها حالات وفاة متصلة بالمعارك لا تقل عن 25 ولا تتخطى الألف حالة في عام واحد؛ والنزاعات الحادّة التي تسجل فيها ألف حالة وفاة متصلة بالمعارك أو أكثر خلال عام واحد. أما وحدة المراقبة، وفق التعريف المذكور أعلاه، فهي المواجهة المسلحة الفعلية بين الطرفين (بالإضافة إلى جهات فاعلة ثانوية مشارِكة، في حال توافر عوامل ذات صلة) في مكان ما وخلال فترة زمنية محددة[2]. ويُعتبر بلد ما متأثراً بالنزاعات في حال اندلاع نزاع واحد على الأقل داخل أراضيه خلال فترة معيّنة من الزمن. وتُطبّق هذه العملية بشكل متّسق وشفاف في مختلف أنحاء العالم[3].

أعدت خريطة النزاعات في المنطقة العربية الواردة في الشكل 1 استناداً إلى تعريف النزاع المسلح الصادر عن برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، وهي تُظهر بلدان المنطقة بحسب نشوب نزاعات طفيفة وحادّة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2016. ومن بين الدول العربية الـ 22، شهدت سبعة بلدان على الأقل نزاعاً حاداً خلال تلك الفترة، في حين سجلت أربعة بلدان أخرى نزاعات طفيفة. وبعبارات أخرى، تأثر نصف بلدان المنطقة بالنزاعات مؤخراً، وفق التعريف المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن النزاعات في بعض الحالات، مثل الأردن ولبنان، شكلت إحدى النتائج المباشرة لأعمال العنف أو الإرهاب في الدول المجاورة. ويُظهر ذلك كيف يمكن أن يتخطى النزاع المسلح الحدود الوطنية ويؤثر في منطقة بكاملها.

وتسلط حالتا الأردن ولبنان الضوء على إحدى ثغرات مجموعة بيانات النزاعات المسلحة الصادرة عن برنامج جامعة أوبسالا والمعهد الدولي لبحوث السلام، أو هي اقتصار المعلومات على المستوى القطري. كما أن أعمال العنف قد تتركز في مناطق صغيرة، في حين لا تتأثر الأراضي الوطنية الأخرى بالأعمال الدائرة في تلك المناطق. ومن أجل سد هذه الثغرة، يعمد برنامج جامعة أوبسالا إلى إعداد مجموعة أخرى من البيانات وهي قاعدة البيانات الجغرافية للأحداث،

وفيها تُعرّف الحادثة بأنها "حدث تَستخدم فيه جهة فاعلة منظَّمة القوة المسلحة ضد جهة فاعلة منظَّمة أخرى، أو مدنيين، ما يسفر عن حالة وفاة مباشرة واحدة على الأقل في موقع وزمان محدّديْن" (Croicu and Ralph, 2017, p. 2). وتكمن أوجه الاختلاف الرئيسية الثلاثة بين قاعدتَي البيانات الحالية والسابقة في ما يلي: أولاً، إن تعريف النزاع أوسع نطاقاً، إذ ينظر في حالات عدم التوافق كافة، بغضّ النظر عما إذا كانت إحدى الحكومات مشاركة فيه أم لا، وخُفّضت عتبة حالات الوفاة المرتبطة بالمعارك إلى حالة واحدة فقط[4]؛ ثانياً، يُعدّ "حدثُ" النزاع وحدةَ المراقبة، على الرغم من أن مجموعتي البيانات قابلتان للتطابق؛ ثالثاً، إن المعلومات مُرمَّزة جغرافياً بالكامل على أساس التحليل المكاني الأقصى، وليس على مستوى البلاد فحسب. لكن إحدى السيئات البارزة لهذا المصدر بالنسبة إلى المنطقة العربية تتمثل باستبعادها الجمهورية العربية السورية في الوقت الراهن بسبب مسائل الاتساق والوضوح[5]. يُذكر أن إصدارات البيانات المستقبلية قد تسد هذه الثغرة.

الشكل 1. البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات المسلحة، 2012-2016

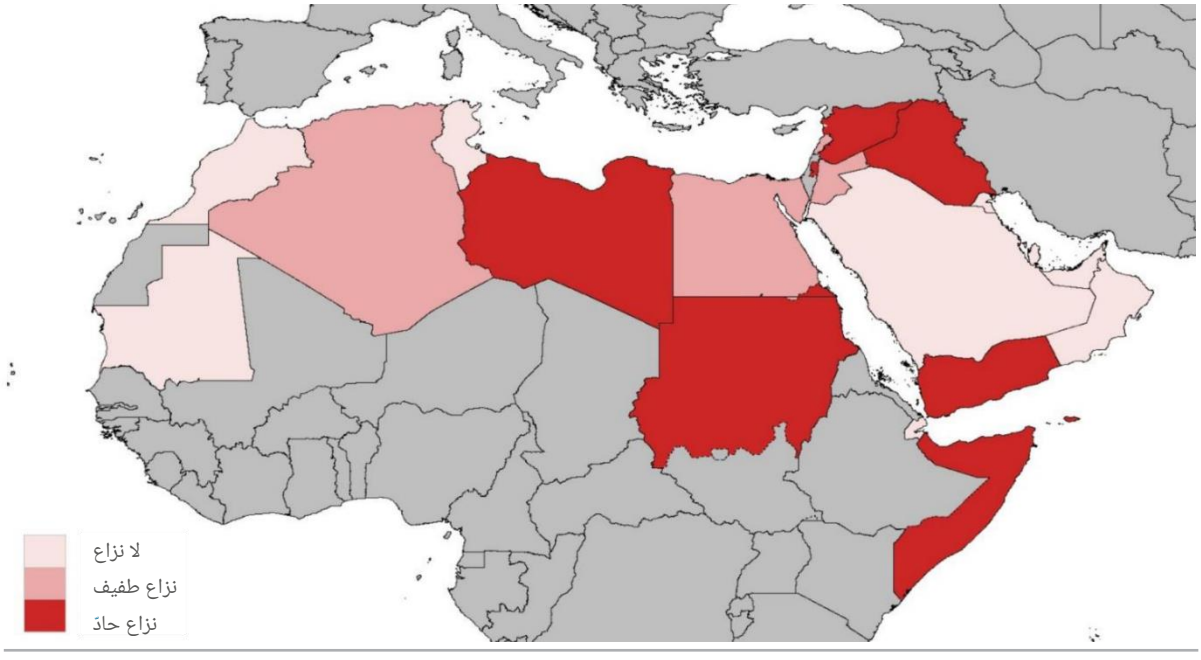

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة البيانات الجغرافية لأحداث النزاعات المسلحة، الصادرة عن برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات – النسخة العالمية 18.1 لعام 2017. متاحة على الرابط http://ucdp.uu.se/downloads (المعلومات مستقاة في 10 حزيران/يونيو 2018).

ملاحظات: تُظهر الخريطة البلدان العربية بحسب موقع النزاع المسلح (وليس البلد الأصل للجهات الفاعلة) بين عامَيْ 2012 و2016. ويُعرّف المصدر النزاع على أنه "حالة من عدم التوافق، تتعلق بحكومة و/أو أراضٍ، يؤدي فيها استخدام القوة المسلحة إلى وقوع عدد معيّن من حالات الوفاة المرتبطة بالمعارك خلال سنة تقويمية واحدة. النزاع الطفيف: نشوب نزاع واحد على الأقل يسقط خلاله 25 إلى 999 قتيلاً سنوياً بسبب المعارك بين عامَيْ 2012 و2016. ونزاع حادّ: نشوب نزاع واحد على الأقل يسقط خلاله ألف قتيل أو أكثر سنوياً بسبب المعارك بين عامَيْ 2012 و2016". لا تشير الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في الخريطة إلى أيّ دعم أو قبول رسمي من الأمم المتحدة.

وتُظهر خريطة الشدة الواردة في الشكل 2 توزيع الأحداث العنيفة في المنطقة العربية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2016. وتكشف هذه الخريطة، بالمقارنة مع تلك السابقة، عن معلومات أكثر تفصيلاً حول موقع أعمال العنف الدائرة ولا تصنّف بلداً بأكمله "متأثراً بحالة النزاع" عندما تقتصر أعمال العنف على قسم محدود من أراضيه. وباستثناء الجمهورية العربية السورية غير المدرجة في مصدر البيانات، تتركز أحداث النزاعات المسلحة الإقليمية في العراق، والصومال، وغزة، واليمن، وليبيا، بالإضافة إلى جيوب عنف أصغر نسبياً في كل من السودان، والجزائر، ولبنان.

وتقدم قاعدة البيانات الإحداثيات الجغرافية المحدّدة لأحداث العنف. لذا، يمكن استخدامها لتقدير حدّة النزاع على المستوى دون الوطني للتحليل المكاني المنشود. فعلى سبيل المثال، تبيّن الأقسام الثلاثة الواردة في الشكل 3 حدّة أعمال العنف بحسب المحافظات في كل من ليبيا والعراق واليمن لعام 2016. ويمكننا أن نقدّر بسهولة التباين الجغرافي لأعمال العنف داخل كل بلد، وكيف أن معظم هذه الأعمال يتركز في بعض المحافظات. تجدر الملاحظة أن هذا النوع من البيانات يمكن ربطه بمتغيّرات أخرى، بما فيها نتائج التنمية المستدامة، واستخدامها لتحديد آثار النزاعات المسلحة.

الشكل 2. خريطة شدّة أحداث النزاعات في المنطقة العربية، 2012-2016

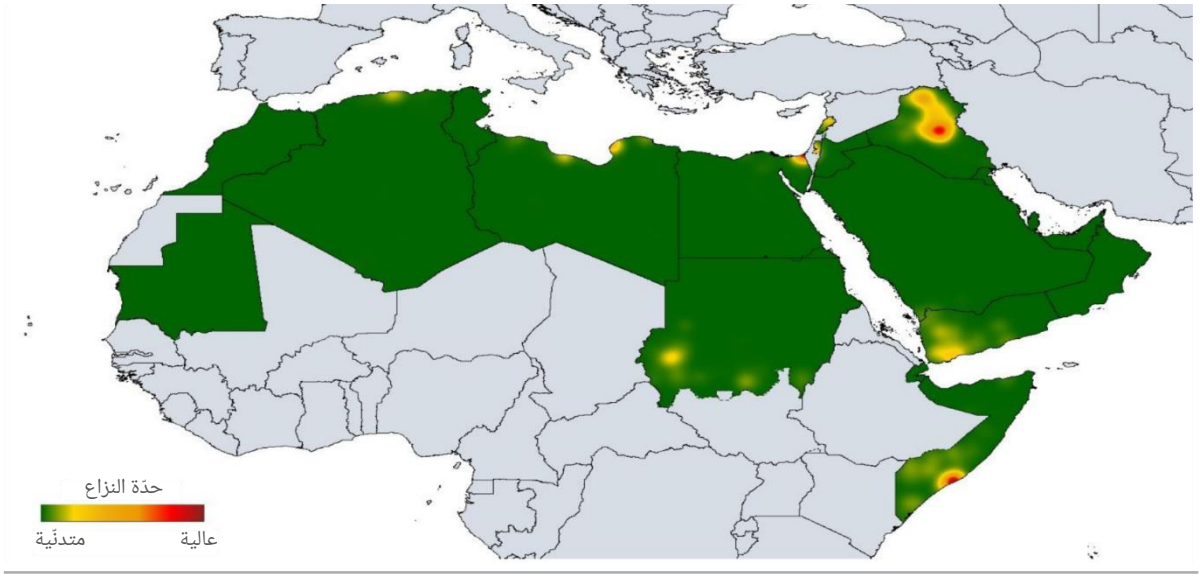

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة البيانات الجغرافية لأحداث النزاعات المسلحة، الصادرة عن برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات – النسخة العالمية 18.1 لعام 2017. متاحة على الرابط http://ucdp.uu.se/downloads (المعلومات مستقاة في 15 حزيران/يونيو 2018).

ملاحظات: تُظهر خريطة الشدّة أحداث النزاعات في المنطقة العربية بين عامي 2012 و2016، التي جرى ترجيحها بالاستناد إلى حدّة النزاعات التي يتم قياسها من خلال الجمع ما بين عدد الأحداث وحالات الوفاة المرتبطة بالمعارك. وقد احتُسب ذلك بتقنية Gaussian الثنائية الأبعاد لتحديد نواة التجانس لنمط موقع الحدث حيث تساوي السيغما 0.5. ويعرّف المصدر حدث النزاع بأنه "حادثة تستخدم فيها جهة فاعلة منظَّمة القوة المسلحة ضد جهة فاعلة منظَّمة أخرى، أو مدنيين، ما يسفر عن حالة وفاة مباشرة واحدة على الأقل في موقع وزمان محدّدين". يُذكر أن الجمهورية العربية السورية ليست مدرجة في مجموعة البيانات. ولا تشير الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في الخريطة إلى أيّ دعم أو قبول رسمي من الأمم المتحدة.

الشكل 3. التوزيع الجغرافي لحدّة النزاعات بحسب المحافظات في العراق وليبيا واليمن، 2016

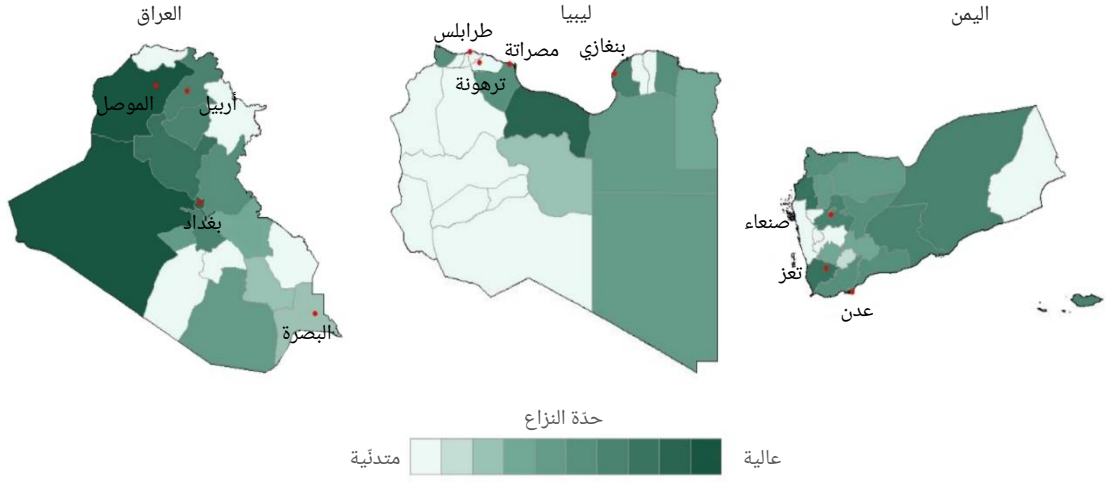

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة البيانات الجغرافية لأحداث النزاعات المسلحة، الصادرة عن برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات – النسخة العالمية 18.1 لعام 2017. متاحة على الرابط http://ucdp.uu.se/downloads (المعلومات مستقاة في 15 حزيران/يونيو 2018).

ملاحظات: تُظهر الخرائط حدّة النزاعات خلال عام 2016 في ثلاثة بلدان عربية متأثرة بالنزاعات المسلحة، كما جرى قياسها استناداً إلى تقديرات حالات الوفاة المرتبطة بالمعارك. وتَستخدم الخرائط الثلاث مقياساً لوغاريتمياً مشتركاً. ويعرّف المصدر حدث النزاع بأنه "حادثة تَستخدم فيها جهة فاعلة منظَّمة القوة المسلحة ضد جهة فاعلة منظَّمة أخرى، أو مدنيين، ما يسفر عن حالة وفاة مباشرة واحدة على الأقل في موقع وزمان محدّدين". ولا تشير الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في الخريطة إلى أيّ دعم أو قبول رسمي من الأمم المتحدة.

عديدة هي مصادر المعلومات الكمية الأخرى عن النزاعات المسلحة. ومن المهم التحقّق من التعريف المحدّد المستخدم في كل مصدر، بالإضافة إلى نوع ومدى تغطية الموضوع. ولأن أحد أهداف هذه الدراسة هو تحديد الأدوات المحتملة لرصد أهداف التنمية المستدامة، من المهم أيضاً اختيار المصادر التي من المرجح أن تكون متاحة باستمرار ومحدّثة بشكل متكرر[6]. ومن المهم أيضاً التحقّق من المصادر الوطنية التي قد تكمّل وتسدّ الثغرات الواردة في مصادر البيانات العالمية أو الإقليمية. فعلى سبيل المثال، سجل مشروع ضحايا العراق، بطريقة منهجية ومتّسقة، عدد القتلى المدنيين في العراق. وشدد هذا المشروع على كل حادثة دامية والأفراد الذين لقوا مصرعهم عبر تسجيل أكبر قدر من المعلومات حول الضحايا وظروف مقتلهم[7]. وتُظهر الخريطة الواردة في الشكل 4 تقديرات حالات وفاة المدنيين المرتبطة بالمعارك، كمقياس لحدّة النزاع، خلال عام 2016. وتُعتبر النتائج مشابهة جداً لتلك التي توصلت إليها مجموعة البيانات الجغرافية لأحداث النزاعات، الصادرة عن برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات (والتي تظهر في الشكل 3)، ما يعكس بشكل واضح انتقال العنف إلى محافظات نينوى والأنبار والعاصمة، في حين يَسلم إقليم كردستان وجنوب غرب البلاد نسبياً من هذه الأعمال.

الشكل 4. التوزيع الجغرافي للنزاعات الحادّة بحسب المحافظات في العراق

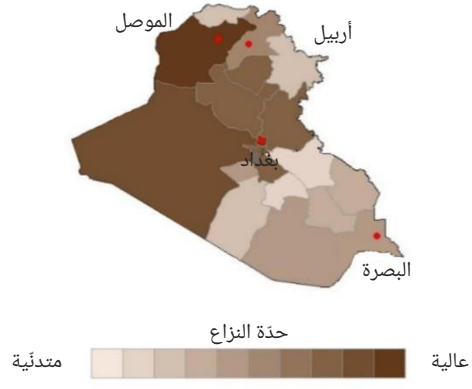

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مشروع ضحايا العراق.
ملاحظات: تظهر الخريطة حدّة النزاعات في العراق خلال عام 2016، بتقدير عدد الوفيات الناتجة عن المعارك عبر استخدام المقياس اللوغاريتمي. وقد سجل المصدر بطريقة منهجية ومتسقة الأحداث التي أدت إلى سقوط قتلى من المدنيين (أي لزوماً من غير المقاتلين) وعدد الأفراد الذين قتلوا فيها. ولا تشير الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في الخريطة إلى أيّ دعم أو قبول رسمي من الأمم المتحدة.

جيم. الاستنتاجات

قدم هذا الفصل لمحة موجزة عن أعمال العنف في المنطقة العربية. وكما يوحي اختيار المؤشرات المقترحة من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يستلزم الموضوع مجموعة متنوعة من المؤشرات لوصف أبعاده المتعددة. لقد قمنا بتحديد عدد من المؤشرات المحتملة لتقييم النزاع المسلح، والعنف السياسي، والتحركات الاجتماعية العنيفة، والإرهاب. وتوفر هذه المتغيّرات ككل تقييماً شاملاً لوضع السلام والأمن. يُذكر أن مؤشرات عديدة قد جرى ترميزها جغرافياً، وبهذا يمكن تجميعها وفق التحليل المكاني المنشود. ويلخص الجدول 3 كافة المؤشرات للبلدان العربية. ويبدو واضحاً أن العنف، أكان ذا بُعدٍ واحد أو عدة أبعاد، يشكل تحدياً مهماً أمام التنمية قد يؤدي إلى تأخير التقدم أو حتى إلى عكس مسار التقدم الحاصل أساساً. ومن الضروري البحث في كيفية ارتباط العنف ببعض نتائج التنمية البشرية الواردة في خطة 2030. وتشير هذه الدراسة إلى أن الجمع ما بين المؤشرات المرمّزة جغرافياً والبيانات الجزئية الخاصة بمسوح الأسر المعيشية يساهم في تحسين فهم التحديات التي يفرضها العنف في مختلف أنحاء المنطقة على تحقيق أهداف خطة 2030.

ومن الجوانب المهمة التي لا بد من تسليط الضوء عليها أن مختلف المؤشرات ليست عمودية، وذلك بسبب تداخل التعاريف، وتحديات القياس، وتعدد أبعاد العنف. ويعني هذا الأمر أن بعض الأحداث التي يقوم أحد المصادر بالإبلاغ عنها، في ما يخص الإرهاب على سبيل المثال، قد يذكرها أيضاً مصدرٌ آخر في سياق الإبلاغ عن النزاعات المسلحة أو العنف السياسي. ومن الناحية العملية، يدل ذلك على ضرورة عدم استخدام المؤشرات بمعزل عن غيرها لرصد أنواع محددة من العنف، بل بالأحرى كمجموعة من المتغيّرات التي تقدم معلومات مترابطة تساهم معاً في رصد وضع العنف وغياب السلام.

2. قياس الفقر وعدم المساواة في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدفان 1 و10 للتنمية المستدامة)

2. قياس الفقر وعدم المساواة في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدفان 1 و10 للتنمية المستدامة)

شكل النزاع أحد العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية. ولا بد من أن يتصدّر هدف تحقيق السلام الدائم الخطوات الرامية إلى تنفيذ خطة 2030 وأهدافها الرئيسية، أي أهداف التنمية المستدامة. يؤثر النزاع في جوانب التنمية كافة، حيث يزيد الفقر وجميع مظاهره. كما يشكل النزاع المسلح نوعاً من الصدمات الحادّة على وجه الخصوص، ما يسفر عن العديد من أنواع التعطيل والدمار التي تنعكس بشكل واضح على الأفراد وجوانب الحياة كلها (ESCWA, 2018). وكانت النزاعات التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة مدمّرة بشكل خاص، حيث أدّت إلى نزوح الملايين من الأشخاص، وتعطيل سُبل العيش، وتدمير البنية التحتية. كما أدت إلى انتشار المجاعة وتفشي الأمراض. وأوقفت تأمين الخدمات العامة، الأمر الذي أثر بدوره سلباً على النتائج الصحية، والمسارات التعليمية، والفرص المتاحة في سوق العمل للأفراد من جميع الأعمار في مختلف أنحاء المنطقة.

وكان لهذه النزاعات آثار عميقة على الفقر، وعدم المساواة، ووصول الأفراد في مختلف أنحاء المنطقة إلى الخدمات. وفي حين أن تعريف الفقر غالباً ما يشير إلى انعدام الدخل، ينظر الأشخاص إلى تجربتهم مع الفقر على نطاق أوسع. فالشخص الفقير قد يواجه عدداً كبيراً من النواقص في الوقت نفسه. على سبيل المثال، قد يعاني هؤلاء الأشخاص من حالة صحية سيئة أو سوء التغذية، أو يفتقرون إلى المياه النظيفة أو الكهرباء، أو يزاولون عملاً منخفض النوعية أو لم يحصّلوا سوى قدر ضئيل من التعليم. ولا شك في أن النزاعات التي نشبت في المنطقة العربية أدت إلى خفض المداخيل ومستويات المعيشة في مختلف البلدان إلى حدّ كبير.

ألف. الفقر المتعدد الأبعاد

يركز هذا الفصل على مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد، التي تتّبع البيانات الواردة في المسح العنقودي المتعدد المؤشرات والاستقصاء الديمغرافي والصحي. وإلى جانب توفير مقياس رئيسي للفقر، يمكن تقسيم وشرح المقاييس المتعددة الأبعاد للكشف عن مستوى الفقر في مناطق البلد المختلفة، وفي أوساط الفئات السكانية الفرعية المتنوعة. وفي حين أن الفقر المدقع المتعدد الأبعاد ليس سائداً سوى في أقل البلدان نمواً في المنطقة، لا تزال جيوب هامة للفقر المتعدد الأبعاد قائمة عبر وداخل البلدان العربية. وقد زادت النزاعات التي شهدتها مختلف أنحاء المنطقة احتمال أن تقع شرائح كبيرة من السكان في براثن الفقر.

الشكل 5. نسب الفقر المتعدد الأبعاد

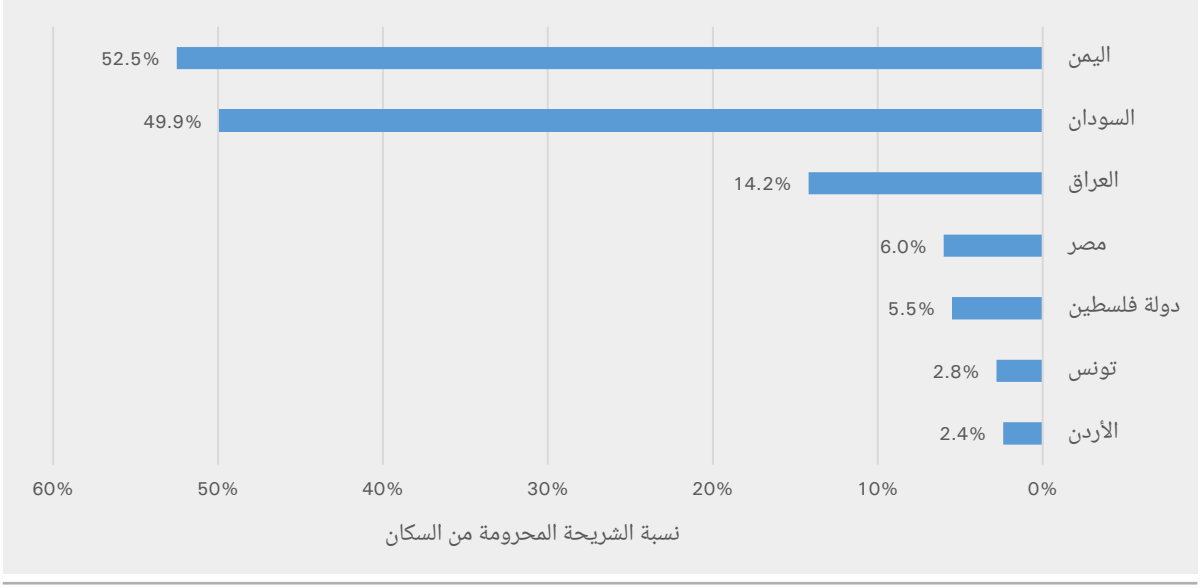

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى البيانات الجزئية من مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

لا تسجل بلدان المنطقة مستويات مرتفعة من الفقر المتعدد الأبعاد باستثناء السودان واليمن اللذيْن يُعتبران من البلدان الأقل نمواً، حيث يطال الفقر المتعدد الأبعاد نحو 50 في المائة من سكانهما. وفي بلدان مثل الأردن، تستقبل عدداً كبيراً من اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية، من المرجح أن تكون نسبة تفشّي الفقر في أوساط هذه الفئات السكانية قد ازدادت بشكل ملحوظ، كما يُتوقع أن تسجل تونس ومصر، اللتان تواجهان تراجعاً اقتصادياً حاداً، نسباً أكبر من الفقراء وازدياداً في أعداد المعرّضين لخطر الفقر.

هذا وقد أفسح توافر المسوح التي تجمع معلومات حول التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة في مختلف أنحاء المنطقة، المجال خلال السنوات القليلة الماضية لإجراء حسابات الفقر المتعدد الأبعاد لمعظم البلدان العربية. ويرمي الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة إلى خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية. وتشمل هذه التعاريف معايير الفقر المالية بالإضافة إلى معايير الفقر المتعدد الأبعاد. يُذكر أن طبيعة المسوح التي تم الاطلاع عليها لإعداد هذه الدراسة تخوّلنا تقدير نسبة الفقر المتعدد الأبعاد. ومن المهم التشديد على أن لا تعارض بين معايير الفقر المالية ومعايير الفقر المتعدد الأبعاد، إذ لا يمكن اعتبار مقياس ما بديلاً عن مقياس آخر. وقد يؤدي الافتقار إلى الموارد النقدية إلى حرمان غير نقديّ، لكن الأمر ليس دائماً كذلك. وفي المقابل، قد تواجه الأسر المعيشية التي تُعتبر غير فقيرة وفق المعايير النقدية حرماناً غير مادي. لذا، تُكمّل كل مقاربة الأخرى ويمكن استخدامهما معاً في الوقت نفسه (ESCWA and others, 2017).

الشكل 6. الفقر المتعدد الأبعاد في مصر (المجموعة 1)، والعراق (المجموعة 2)، واليمن (المجموعة 3)

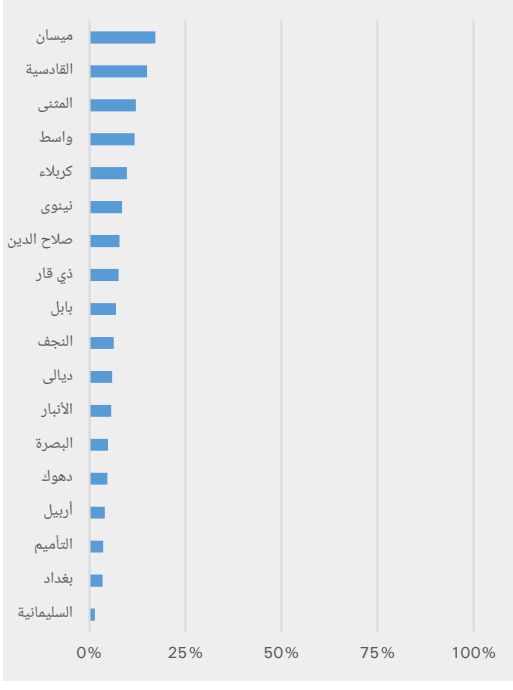

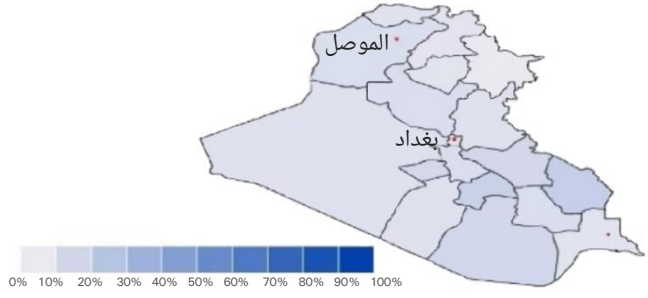

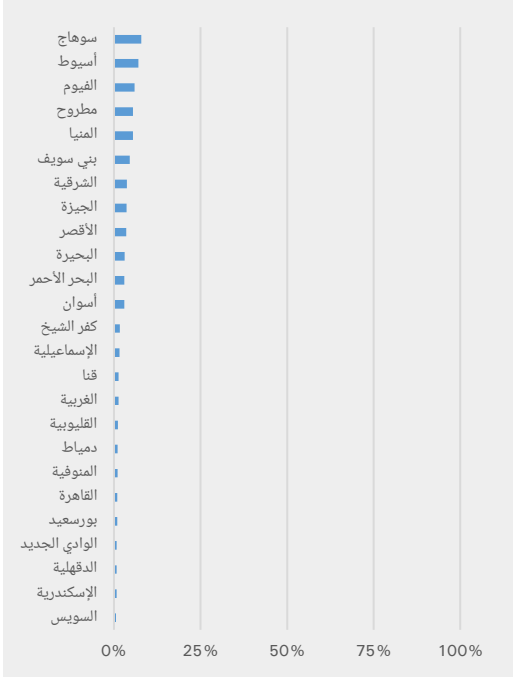

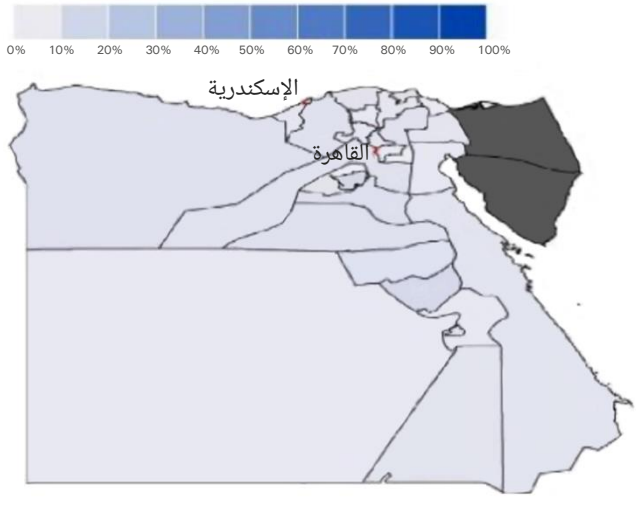

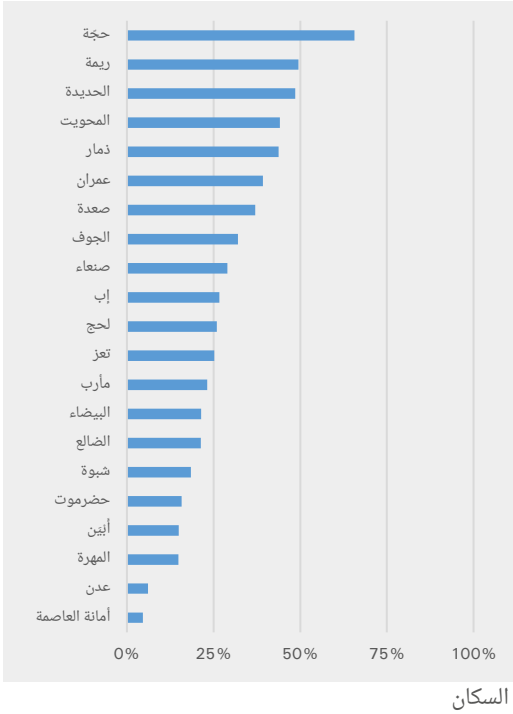

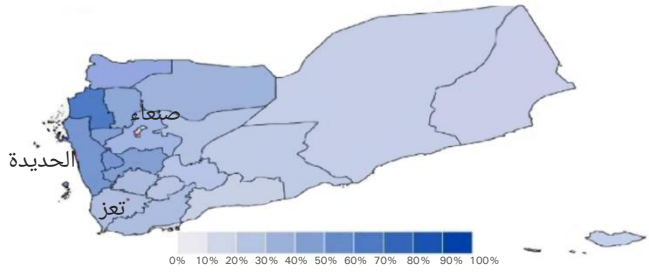

نسبة الشريحة المحرومة من السكان

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى البيانات الجزئية من مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014).

وتتوافر في بعض بلدان المنطقة بيانات كثيرة من الاستقصاء الديمغرافي والصحي والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، وهي تشمل المؤشرات الـ 12 الضرورية لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد. أما بالنسبة إلى البلدان التي لا تتوفر فيها بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات والاستقصاء الديمغرافي والصحي، فيمكن اللجوء إلى المشروع العربي لصحة الأسرة.

وعلى المستوى الإقليمي، يُعتبر فقر الأسر المعيشية الحادّ متدنّياً نسبياً، غير أن هذا التقييم لا يعكس كامل الواقع (ESCWA and others, 2017). ويبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس الفقر الحادّ المرجّح بعدد السكان 6.6 في المائة، في حين أن نسبة الفقر التي تشمل الفقر الحادّ أعلى بكثير. ويسجل دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس الفقر المرجّح إقليمياً 20.6 في المائة. تجدر الملاحظة أن هذه النسب المئوية أقل بكثير من النسب المئوية المتأتية من المعايير المالية. وفي ما يخص البلدان التسعة التي تشملها الدراسة، قمنا بتقدير واحتساب الفقر لثلاث مجموعات استناداً إلى معدلات الفقر المتعدد الأبعاد. وتضم المجموعة 1 البلدان ذات المعدلات المتدنّية للفقر الحادّ والفقر، وهي الأردن، وتونس، ومصر. وتشمل المجموعة 2 العراق الذي يسجل مستويات متدنّية من الفقر الحادّ، إنما مستويات فقر متوسطة. وتتضمن المجموعة 3 البلديْن الأقل نمواً أي السودان واليمن، اللذيْن يسجلان مستويات متوسطة إلى مرتفعة من الفقر الحادّ والفقر أيضاً (ESCWA and others, 2017).

1. تعزيز أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً في المنطقة العربية

يُعتبر الفقر أكثر حدّةً في البلدان الأقل نمواً في المنطقة مثل السودان واليمن. لكن جيوب الفقر تنتشر أيضاً في بلدان أخرى لا تنتمي إلى هذه الفئة (ESCWA and others, 2017). وأصبح وعد خطة 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب، في صدارة الجهود العالمية الرامية إلى معالجة الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وبناء مستقبل مزدهر. ويستلزم تحقيق هذا المبدأ الرئيسي في المنطقة تذليل العقبات الهيكلية التي تعيق تعزيز أهداف التنمية المستدامة. ويُعتبر السودان واليمن مثلين واضحين لما يمكن أن يحدثه النزاع من تعميق للفوارق دون الوطنية من حيث توزيع الفقر، وما يمكن أن يسببه من تراجع في مسار الإنجازات الإنمائية.

الإطار 1. السودان: الفوارق دون الوطنية الصارخة وتداخل الفقر والنزاع

لا يزال السودان يواجه العديد من التحديات المرتبطة بالنزاعات، بما فيها الوحدة الوطنية، وإعادة الدمج، والمصالحة. وتبقى الفوارق المناطقية الحادّة على صعيد الفقر المتعدد الأبعاد قائمة، وكذلك على صعيد الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الفرص. ويتسم الفقر المتعدد الأبعاد في السودان بفجوة كبيرة بين الحضر والريف. فبحسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2017، تتركز نسبة 70 في المائة من الفقراء في المناطق الريفية، في حين تتوزع نسبة الـ 30 في المائة المتبقية على المناطق الحضرية. كما يبرز تداخل ملحوظ بين المناطق التي تشهد معدلات الفقر المتعدد الأبعاد الحادّ وتلك التي تعيش نزاعاً مستمراً، كما يظهر في الشكل أدناه. وتُعتبر محافظة وسط دارفور التي تعاني نزاعات متكررة الأكثر فقراً في المنطقة العربية.

انتشار الفقر والنزاع في السودان

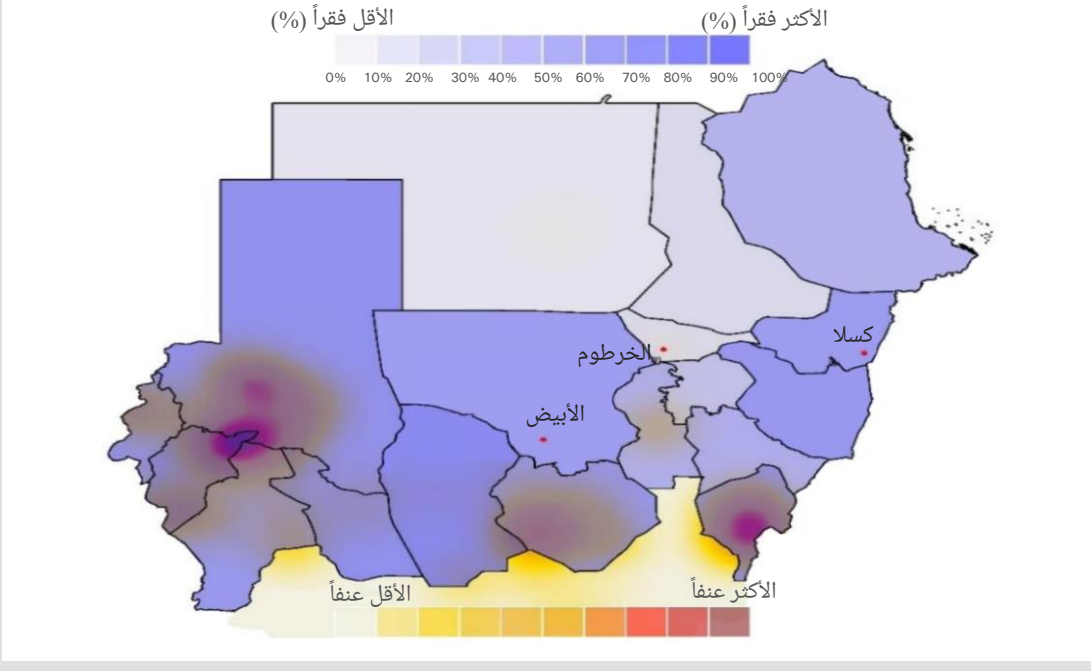

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى دليل الفقر المتعدّد الأبعاد لعام 2017 للفقر، وقاعدة بيانات الإرهاب العالمي لحدّة النزاع.

2. التعرّض للفقر وشدّته

التعرّض للفقر هو الميل إلى الوقوع في براثن الفقر بسبب تعرّض الرفاه لصدمة ضخمة. وتشير صدمة الرفاه عادةً إلى تغيّر في نصيب الفرد من الاستهلاك أو مستويات المعيشة. وتُعتبر إمكانية التعرّض للفقر ظاهرة سائدة نظراً إلى العدد الكبير من النزاعات التي تعصف بالمنطقة، علماً بأن صدمات الرفاه الحادّة تؤثر على مستويات المعيشة وجميع جوانب التنمية البشرية الأخرى.

وتكمن إحدى الخصائص الهامة للفقر المتعدد الأبعاد في مختلف البلدان العربية في أن نسبة التعرّض لهذا النوع من الفقر مرتفعة لأسباب مفهومة، وبصورة رئيسية في السودان واليمن، البلدين الأقل نمواً. وكشف تقرير صدر مؤخراً حول الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية عن أن أكثر من 25 في المائة من السكان معرّضون للوقوع في براثن الفقر المتعدد الأبعاد، وأن 40 في المائة يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، ما يشير إلى أن أكثر من ثلثي سكان المنطقة إما فقراء أو معرّضون لخطر الوقوع في الفقر (ESCWA and others, 2017). علاوةً على ذلك، يشير التقرير إلى أن نسبة السكان المعرّضين للفقر تتجاوز إلى حدّ كبير نسبة الفقراء فعلاً. ويُعزى التعرّض للفقر إما إلى مستويات الاستهلاك المتدنّية المتوقعة أو إلى التغيّرات الكبيرة في أنماط الاستهلاك. لذا، تُعدّ المخاطر المرتبطة بالفقر أكثر ارتفاعاً لشريحة أكبر من السكان، الأمر الذي يجعل معالجة الفقر المتعدد الأبعاد أكثر صعوبةً. وسيظل القضاء على الفقر وحماية الناس من التعرّض له يشكلان تحدياً أمام مختلف البلدان العربية، لا سيما تلك التي ترزح تحت النزاعات.

باء. عدم المساواة والنزاع

يدعو الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة إلى الحدّ من أوجه عدم المساواة في الدخل وكذلك أوجه عدم المساواة القائمة على أساس الجنس، والسن، والإعاقة، والعرق، والطبقة، والإثنية، والدين، والفرص، داخل البلدان وفي ما بينها. وفي حين كان عدم المساواة في الدخل في المنطقة العربية معتدلاً إلى حد ما، أدت النزاعات إلى ازدياده كما إلى ازدياد الأشكال الأخرى من عدم المساواة بشكل ملحوظ. يُذكر أن دراسة مسألة عدم المساواة تستوجب إجراء مسوح لدخل وإنفاق الأسر المعيشية. وتصدر بلدان عربية عدة أعداداً وفيرة من هذه المسوح، لكن قياس عدم المساواة لا يندرج في نطاق هذا التقرير لأن إجراء تحليل متّسق لأنماط توزيع الرفاه في مختلف البلدان ومع مرور الزمن يتوقف على نوعية وإمكانية مقارنة المسوح الأساسية. ويصعب تحقيق هذا النوع من الاتساق في حالة مسوح الأسر المعيشية الوطنية، حيث تختلف وسائل الجمع وجودة البيانات داخل البلدان وفي ما بينها، ويصعب جمع البيانات الجزئية وفق معايير مشتركة (Hassine, 2014).

ويطالب معدّو هذه الدراسة بمبادرات لجمع البيانات في مختلف أنحاء المنطقة لتعزيز مستوى التوحيد القياسي بين البلدان من أجل إصدار مؤشرات موحّدة للهدف 10. وكما هي الحال بالنسبة إلى انتشار الفقر والتعرّض له، ازدادت حالات عدم المساواة إلى حدّ كبير في مختلف أنحاء المنطقة نتيجة النزاعات. ووحدها مسوح القوى العاملة الأحدث لليمن والأردن تشمل مقاييس موحّدة للدخل تفسح المجال أمام تقدير حالات عدم المساواة في الدخل. ويُظهر الشكل 7 عدم المساواة في الدخل الذي تم قياسه استناداً إلى مُعامل جيني في هذَيْن البلدَيْن.

الشكل 7. مُعامل جيني للأردن واليمن

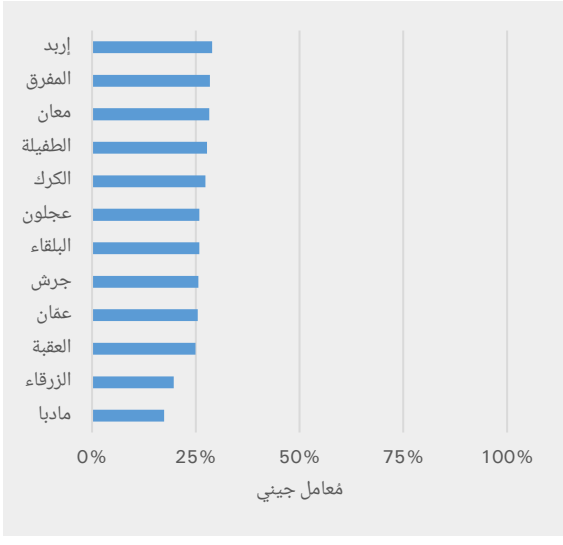

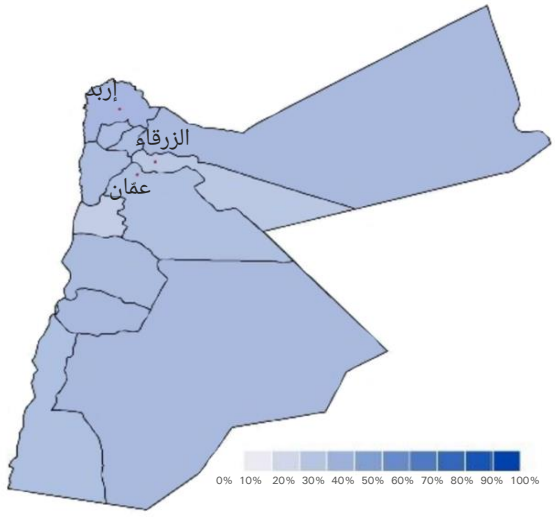

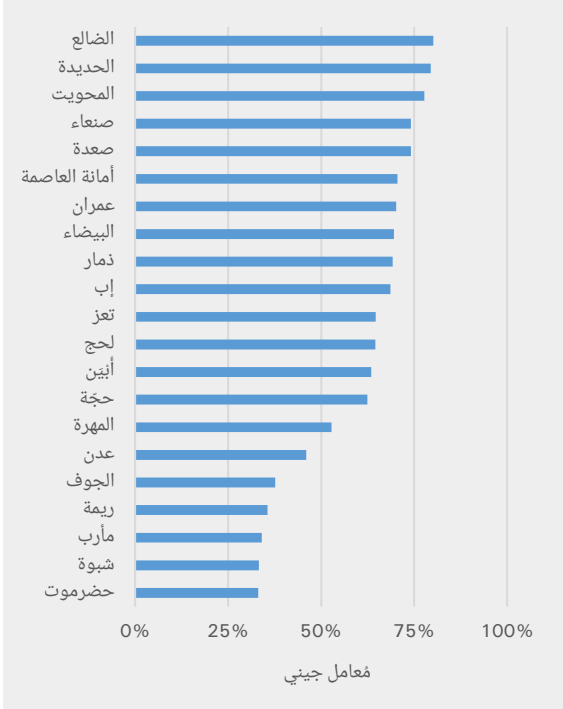

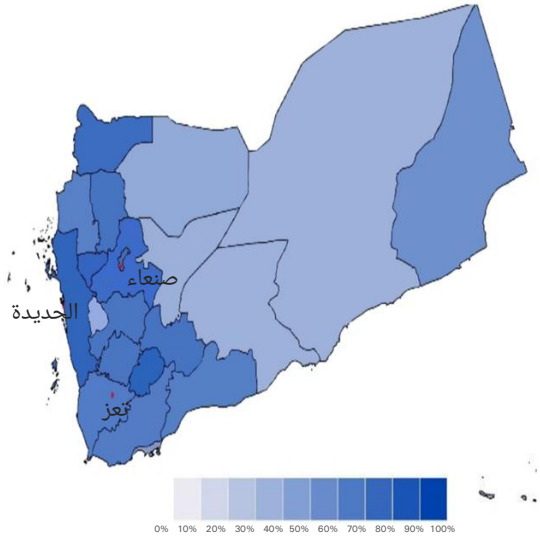

المصدر: بيانات المسوح لمنتدى البحوث الاقتصادية، 2016.

وفي حين تبدو مستويات عدم مساواة الدخل في الأردن معتدلة عند نحو 25 في المائة، ترتفع هذه المستويات إلى حدّ كبير في مختلف أنحاء اليمن، حيث يتجاوز مُعامل جيني في عدد كبير من المحافظات عتبة الـ 50 في المائة.

الإطار 2. التصوّرات حول عدم المساواة في البلدان العربية

إن عدم المساواة هي ظاهرة متعددة الجوانب، لكن غالباً ما تقتصر المناقشات التي تدور حولها على مقاييس الدخل والثروة والاستهلاك (Cuesta and Negre, 2016). غير أن الشعور الذاتي بحُسن الحال أصبح يحظى بمزيد من الاهتمام، إذ يُعتقد أن انعدام هذا الشعور هو السبب وراء العديد من الاضطرابات الاجتماعية. ويشكل عدم المساواة في المنطقة العربية حالة توضح الاختلافات الملحوظة بين التقييمات الذاتية والمقاييس الموضوعية (Cuesta and Negre, 2016). ولا يزال الإقصاء المنهجي الذي يسفر عن حالات عدم مساواة مرتبطة بالدخل وغير الدخل يقوّض التنمية في المنطقة. فخلال السنوات العشرين الماضية، كان تراجع نسبة الفقراء ضئيلاً نسبياً، على الرغم من النمو الاقتصادي المعقول. وخلال الأعوام القليلة الماضية، تفاقم انعدام المساواة في الفرص مع تواصل ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في أوساط النساء والشباب.

وعلى الرغم من تحسُّن مستويات الصحة والتعليم، بقي أداء الاقتصاد الإقليمي سيئاً. وانعكس تحسُّن مستويات التعليم إيجاباً على الأداء الاقتصادي في المنطقة، لكن التداعيات السلبية الناجمة عن عوامل أخرى طغت ربما على هذا الأثر. وقد تكون العائدات على رأس المال البشري متدنّية في المنطقة بسبب أوجه القصور المرتبطة بنوعية التعليم وأهميته، أو قد تكون عائدات التعليم منخفضة بسبب المشاكل الهيكلية في سوق العمل. وتساعد هذه الاختلافات على تفسير الظروف التي أدت إلى أحداث الربيع العربي مطلع عام 2011، التي لم تتوقعها المقاييس التقليدية لعدم المساواة على صعيدي الدخل والثروة.

جيم. الاستنتاجات

على الرغم من أن المسوح التي يتم إجراؤها بانتظام في مختلف البلدان العربية تتضمن تقديرات للفقر المتعدد الأبعاد، لا بد من توحيد المسوح الوطنية للأسر المعيشية والعمل، من أجل إصدار أرقام متّسقة وقابلة للمقارنة حول الفقر الذي يُقاس بالمعايير المالية. ويوصي معدّو هذه الدراسة بأن تشمل المسوح المنتظمة مثل المسح العنقودي المتعدد المؤشرات والاستقصاء الديمغرافي والصحي أسئلة تحدّد الفئات السكانية المعرضة للنزاعات على وجه الخصوص، مثل النازحين الذين تم سابقاً تجاهلهم عند جمع المعلومات. فقد أدت النزاعات إلى تحويل المنطقة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. ومن الممكن أن تشكل مسوح البيانات الجزئية مصدراً هاماً للمعلومات حول التقدم المحرز باتجاه تحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تدهورت مستويات المعيشة في العديد من البلدان التي شملتها هذه الدراسة منذ عام 2011.

3. قياس التغذية والصحة في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدفان 2 و3 للتنمية المستدامة)

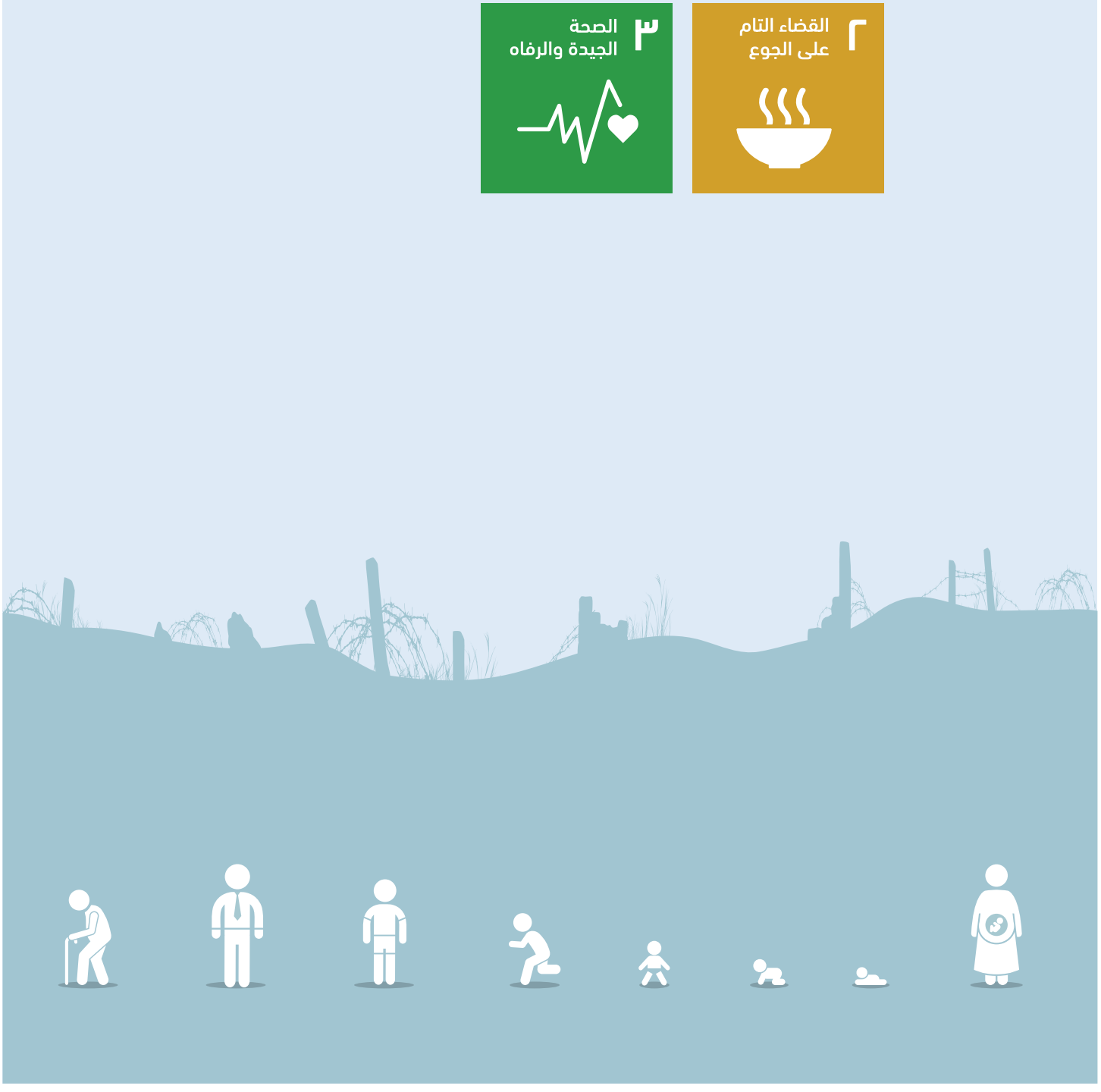

3. قياس التغذية والصحة في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدفان 2 و3 للتنمية المستدامة)

ألف. قياس التغذية في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدف 2)

يرمي الهدف 2 إلى القضاء على الجوع وأشكال سوء التغذية كلها بحلول عام 2030، من خلال ضمان حصول الجميع على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام. وقد أحرزت عملية مكافحة الجوع تقدماً خلال الأعوام الـ 15 الماضية. فعلى الصعيد العالمي، تراجعت نسبة انتشار الجوع من 15 في المائة وفق أرقام الفترة الممتدة بين عامَيْ 2000 و2002 إلى 11 في المائة بحسب أرقام الفترة الممتدة بين عامَيْ 2014 و2016[8]. أما في البلدان العربية، ولا سيما تلك المتأثرة بالنزاعات، فلا يزال سوء التغذية متفشياً. وأدت الأزمات الطويلة الأمد التي عصفت بالمنطقة إلى ازدياد الضعف وانعدام الأمن الغذائي لدى قسم كبير من السكان. ويسلط استمرار الجوع في مختلف أنحاء المنطقة الضوء على أهمية جمع معلومات إضافية وأكثر جودة حول المقاييس البشرية (الأنثروبومترية) للأطفال وحصولهم على الغذاء من أجل تعقّب التقدم المحرز وتوجيه التدخلات لمكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وفي البلدان المتأثرة بالأزمات في المنطقة، يرتبط سوء تغذية الأطفال وانعدام الأمن الغذائي بشكل وثيق. وتُعتبر البلدان الأفقر في المنطقة، مثل السودان واليمن، الأكثر عرضة للتأثر بانعدام الأمن الغذائي، ما يعرّض الأطفال والأمهات لمخاطر الوفاة وسوء التغذية المتزايدة. وفي هذه الدراسة، قمنا باحتساب مقاييس سوء التغذية لدى الأطفال في البلدان العربية التسعة المتأثرة بالأزمات. فسوء التغذية يحدّ من نمو الأطفال؛ ويزيد احتمال الإصابة بأمراض؛ كما قد يرفع إمكانية الوفاة المبكرة. ويتم قياس نتائج تغذية الأطفال استناداً إلى عدد من مؤشرات المقاييس البشرية (الأنثروبومترية). وتشمل المقاييس الأكثر شيوعاً الهزال (سوء التغذية الحادّ)، والتقزّم (سوء التغذية المزمن)، وانخفاض الوزن عن معدله الطبيعي (سوء التغذية العام).

ومن بين هذه المقاييس، يُعدّ سوء التغذية المزمن الأكثر أهمية لأنه يساهم إلى حدّ كبير في زيادة الاعتلالات والوفيات، والحدّ من القدرات البدنية والمعرفية والاقتصادية، وتفاقم المخاطر الصحية في مرحلة البلوغ (Case and Paxson, 2010). وفي حين يمثل الطول إحدى علامات الحالة التغذوية على المدى الطويل، يبدو أن الوزن يشكل علامة بديلة لهذه الحالة على المدى القصير. ويتشاطر التطور المعرفي والطول مدخلات مشتركة في سن مبكرة؛ وعليه، يمكن استخدام الطول كعامل بديل يدل على التطور المعرفي (Currie and Vogl, 2013).

أما المؤشرات الأنثروبومترية الأكثر شيوعاً المستخدمة لتقييم نمو الأطفال فهي نسبة الوزن إلى الطول، ونسبة الطول إلى السن، ونسبة الوزن إلى السن. ويُعتبر التقزّم في مرحلة الطفولة أفضل المؤشرات الإجمالية الدالة على رفاه الأطفال ونموهم على المدى الطويل. كما يعكس بدقة حالات عدم المساواة الاجتماعية في أوساط الفئات السكانية

الضعيفة. وتشمل أبرز العوامل التي تعيق النمو والتطور سوء صحة الأم وتغذيتها أثناء فترة الحمل وبعدها، وممارسات تغذية الأطفال غير المناسبة، وحالات العدوى. وقد ساهم النمو الاقتصادي في تحسين التغذية، غير أن الأمراض والنقص في المدخول الغذائي لا تزال تتسبب بحالات من نقص التغذية في المنطقة. ولا يزال سوء التغذية يطرح مشكلة صحية رئيسية على المستوى الإقليمي، حيث من المرجح أن يتفاقم بالتزامن مع تصاعد حدّة النزاعات. ويُظهر الجدول 4 حدّة سوء التغذية استناداً إلى معدلات انتشارها (بالنسب المئوية) في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات.

باء. انتشار نقص التغذية (نقص الوزن، والهزال، والتقزّم، والبدانة)

يبدو أن معدل انتشار النقص في الوزن مرتفع في السودان واليمن، البلدين الأقل نمواً (الشكل 8). في المقابل، حققت البلدان الأخرى في المنطقة تقدماً ملحوظاً على صعيد معالجة مشكلة سوء التغذية. وأدت النزاعات والأزمات الطويلة الأمد إلى تفاقم مشاكل سوء التغذية القائمة، لا سيما في العراق، والسودان، واليمن. ويدل معدل انتشار نقص وزن الأطفال دون سن الخامسة على نمو هؤلاء الأطفال، حيث يتم قياسه استناداً إلى النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين تكون أوزانهم دون المتوسط في مجتمع معياري بما يزيد عن نقطتيْن من الانحراف المعياري، كما وُصف ذلك ضمن جدول أوزان الأطفال الصادر عن المركز الوطني لإحصاءات الصحة/منظمة الصحة العالمية (World Health Organization, Regional Office for South-East Asia, 2015).

إن سوء تغذية الأطفال الذي يدل عليه وزن الجسم يزيد خطر وفاتهم، ويعرقل تطورهم المعرفي، ويؤثر على وضعهم الصحي عند التقدم في السن. كما أن انخفاض الوزن دون معدله الطبيعي يدل على الهزال (تدنّي نسبة الوزن إلى الطول) و/أو التقزّم (تدنّي نسبة الطول إلى السن). ويشير انتشار حالات نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة إلى نمو هؤلاء الأطفال، حيث يتم قياسه بحساب النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين تكون أوزانهم دون المتوسط في مجتمع معياري بما يزيد عن نقطتيْن من الانحراف المعياري، كما وُصف ذلك ضمن جدول أوزان الأطفال الصادر عن المركز الوطني لإحصاءات الصحة/منظمة الصحة العالمية. وفي حين سجلت معدلات التقزّم مستوىً معتدلاً في معظم البلدان التي شملتها هذه الدراسة، كانت معدلاته مرتفعة في كل من السودان واليمن (الشكل 9).

يُظهر الشكل 10 انتشار حالات التقزّم في سبعة بلدان في المنطقة محتسَبة استناداً إلى أحدث البيانات الجزئية المتاحة للأسر المعيشية. ويشير إلى معدلات تقزّم مرتفعة جداً في السودان واليمن، علماً بأنها ازدادت ارتفاعاً على الأرجح خلال السنوات الماضية بسبب المجاعة والأزمات الطويلة الأمد. أما في مصر والعراق، فتتراوح مستويات التقزّم بين المعتدلة والمتوسطة، ما يستلزم بذل الحكومات جهوداً ضخمة لخفضها.

الشكل 8. انتشار حالات نقص الوزن لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً

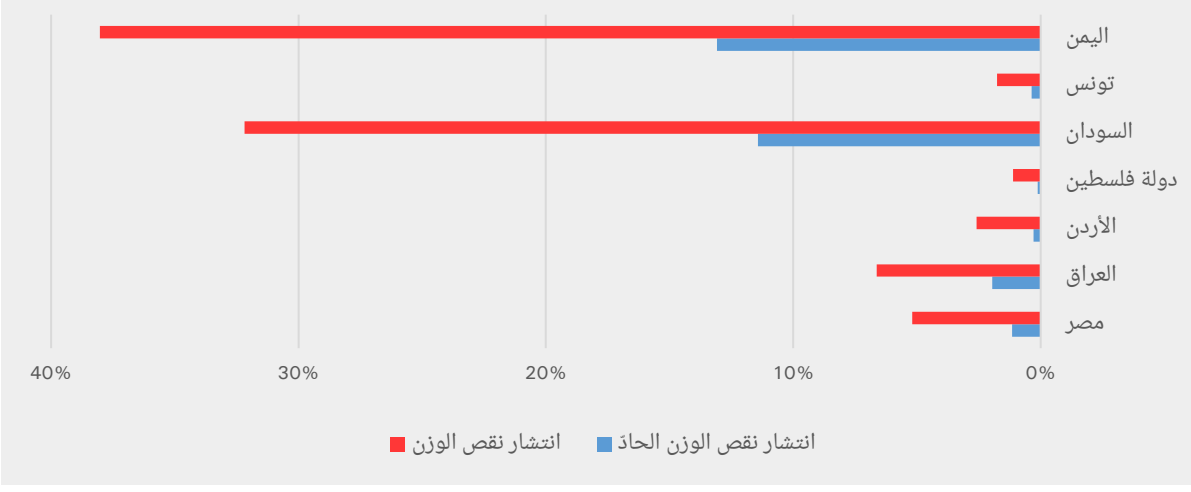

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

الشكل 9. انتشار حالات الهزال لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً

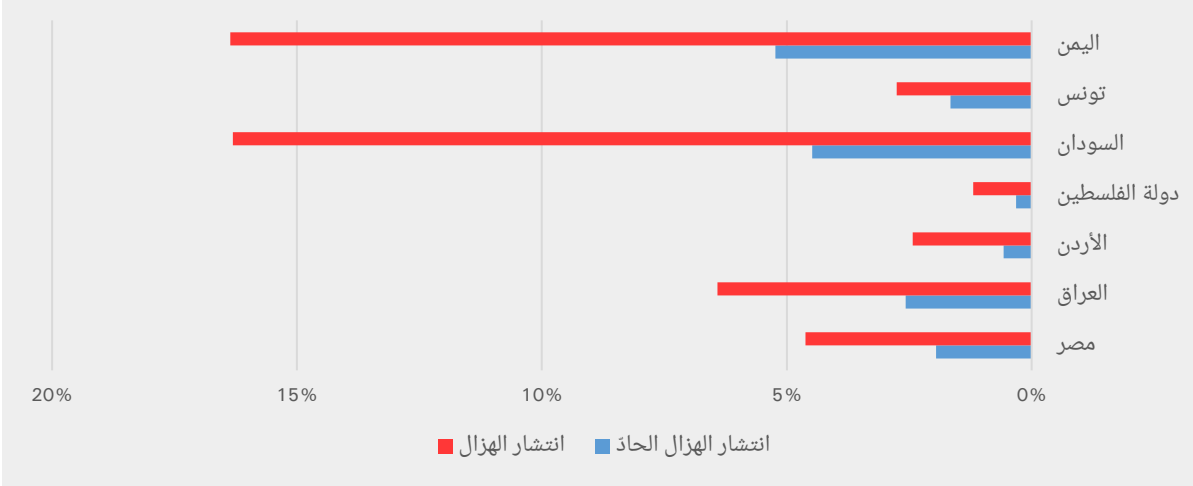

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

الشكل 10. انتشار حالات التقزّم لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً

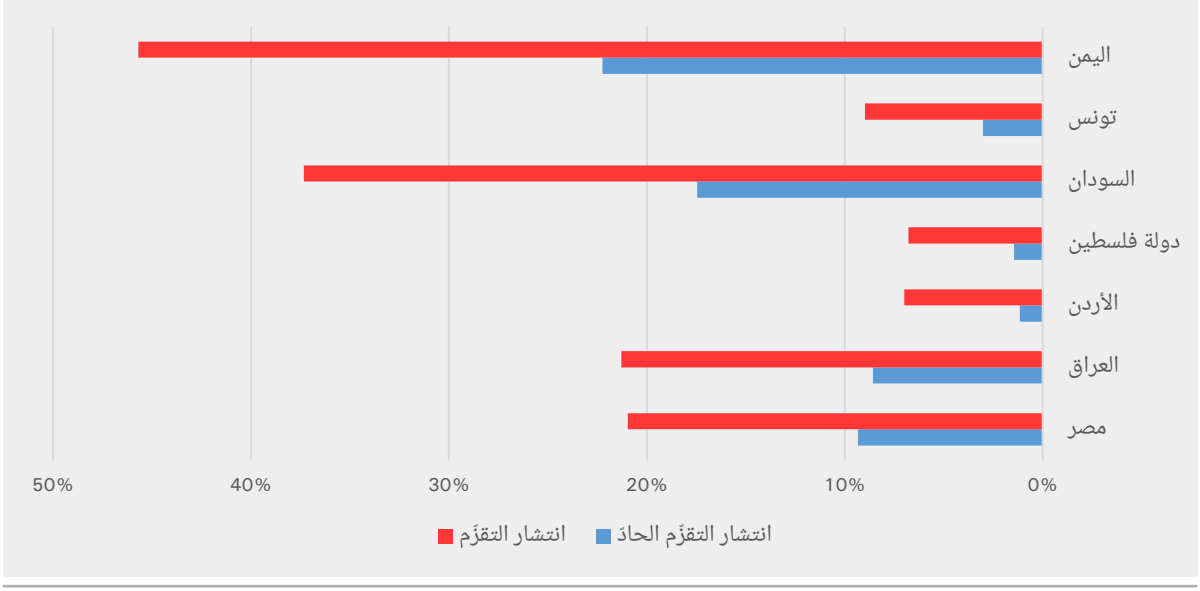

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

ومن بين مقاييس النقص في التغذية الثلاثة المستخدمة في هذا الإطار، فإن التقزّم على وجه الخصوص يثير القلق وذلك من منظور دورة الحياة (ESCWA, 2018). ويُعدّ التقزّم في مرحلة الطفولة أفضل المؤشرات العامة الدالة على الأضرار التي لحقت برفاه الأطفال وتؤثر على نموهم على المدى الطويل. كما يعكس بدقة حالات عدم المساواة الاجتماعية في أوساط الفئات السكانية الضعيفة.

إن انتشار التقزّم على نطاق واسع في البلدان التي شملتها الدراسة يخلّف عواقب مدمرة طويلة الأمد. ويُظهر الجدول 4 حدّة سوء التغذية في بلدان المنطقة المتأثرة بالنزاعات. ففي العراق، وليبيا، والجمهورية العربية السورية في مرحلة ما قبل النزاع، عانى خُمس إلى ربع الأطفال من التقزّم. أما في اليمن فالمشكلة أسوأ حيث يعاني أكثر من 50 في المائة من الأطفال من التقزّم. وبحسب البنك الدولي، ارتبطت المشكلة بمدى جودة النمط الغذائي والصحة العامة أكثر من مستويات ثروات الأسر المعيشية (El-Kogali and Krafft, 2015).

لوحظت اختلافات كبيرة في انتشار التقزّم على المستوى دون الوطني في اليمن ومصر (الشكل 11). ففي مصر، حيث أرقام التقزّم الوطنية معتدلة، يُظهر التصنيف دون الوطني فوارق ضخمة، حيث تسجل بعض المناطق معدلات تقزّم مماثلة لتلك المسجلة في البلدان الأقل نمواً في المنطقة.

الشكل 11. انتشار التقزّم لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً على المستوى دون الوطني في اليمن ومصر

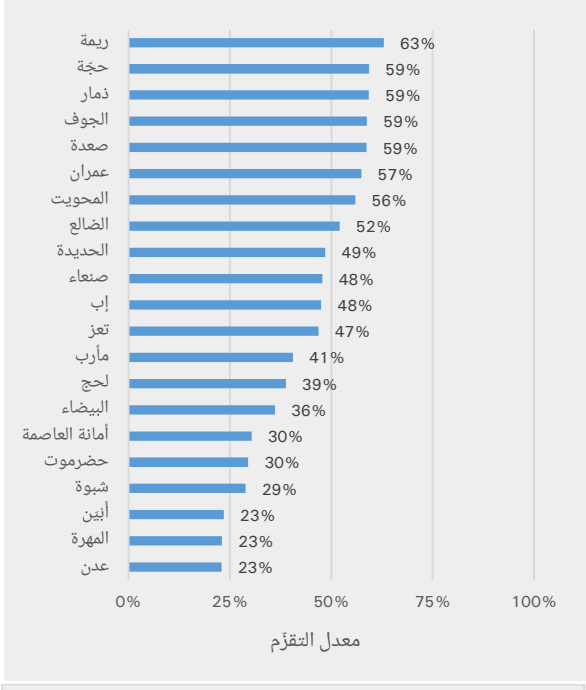

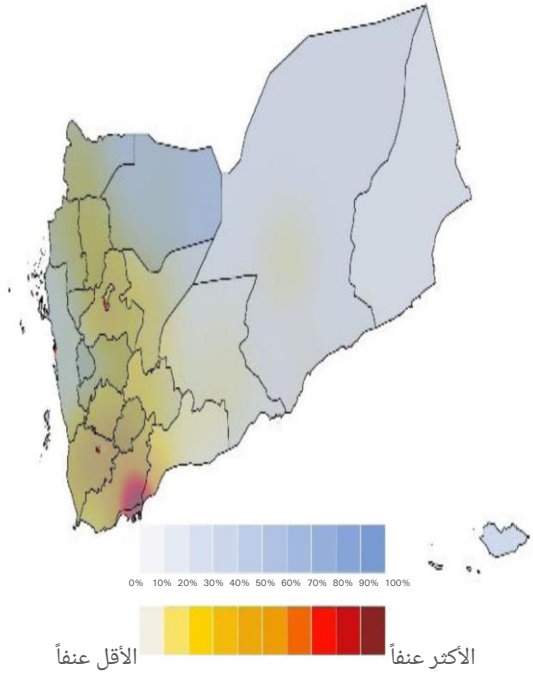

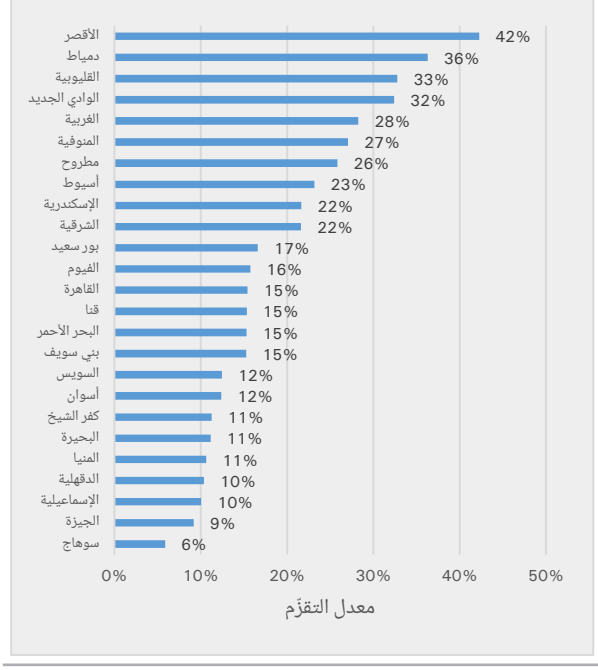

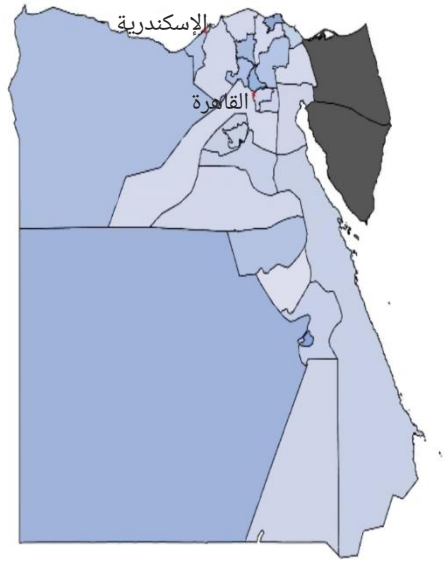

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014).

الجدول 4. حدّة سوء التغذية استناداً إلى معدلات انتشارها (بالنسب المئوية) في البلدان المتأثرة بالنزاعات

المؤشر	حدّة سوء التغذية استناداً إلى معدلات انتشارها (بالنسب المئوية)							
	العراق 2006	العراق 2011	اليمن 2006	اليمن 2013	الجمهورية العربية السورية 2006	الجمهورية العربية السورية 2009	ليبيا 2007	ليبيا 2014
التقزّم	متوسط (27.01)	متوسط (21.7)	مرتفع جداً (57.10)	مرتفع جداً (46.11)	متوسط (28.39)	متوسط (27.79)	متوسط (21.08)	مرتفع (38.09)
نقص الوزن	متدنٍ (6.94)	متدنٍ (6.89)	مرتفع جداً (36.94)	مرتفع جداً (39.70)	متدنٍ (10.06)	متدنٍ (10.22)	متدنٍ (5.63)	متدنٍ (11.81)
الهزال	متوسط (5.83)	متوسط (6.41)	مرتفع (13.74)	مرتفع جداً (16.64)	مرتفع (10.34)	مرتفع (11.57)	متوسط (6.54)	مرتفع (10.39)

المصدر: ESCWA, 2018.

الإطار 3. انتشار التقزّم في العراق

يؤثر رفاه الأطفال الغذائي إلى حدّ كبير في تنمية مهاراتهم المعرفية والطويلة الأمد (Cunha, Heckman and Schennach, 2010). ويحتل العراق المرتبة الثالثة من بين البلدان ذات مستويات التقزّم الأعلى ضمن العيّنة التي تشملها الدراسة، حيث بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من التقزّم 21.7 في المائة عام 2011، علماً بأن 8.87 في المائة من هؤلاء الأطفال يعانون من التقزّم الحادّ. وتراجعت هاتان النسبتان المئويتان بعد عام 2011 على الصعيد الوطني إنما بقيت المعدلات مرتفعة إلى حدّ ما في المناطق الأكثر انكشافاً على الأحداث العنيفة.

أدت الأحداث الشديدة العنف التي شهدها العراق خلال السنوات العشر الماضية إلى ازدياد احتمال تقزّم الأطفال، إلى جانب إلحاقها أضراراً اقتصادية جسيمة (الإسكوا، 2018). وترتبط إمكانية الإصابة بالتقزّم بالانكشاف على العنف. ويُظهر الشكل أدناه التوزيع الجغرافي لأحداث العنف ومعدلات التقزّم. يُذكر أن المحافظات ذات معدلات التقزّم المرتفعة هي التي تسجل العدد الأعلى للوفيات المرتبطة بالمعارك منذ آذار/مارس 2003.

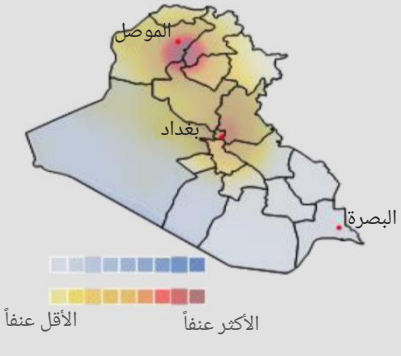

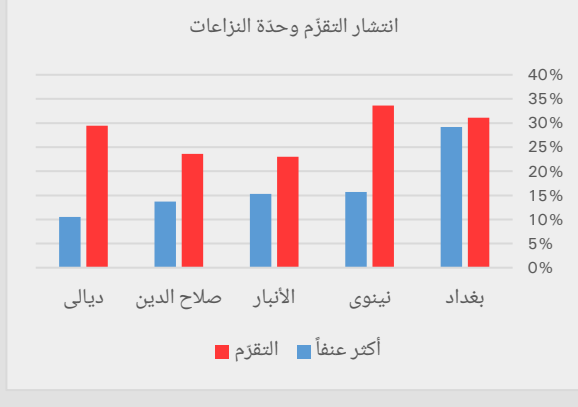

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات للأسر المعيشية في العراق، 2011.

وتشير هذا الفوارق دون الوطنية الضخمة إلى أن الأطفال أكثر عرضة لسوء التغذية في بعض المناطق، وقد يرتبط ذلك بانكشاف أكبر على النزاعات. أما في اليمن، فمن المرجح أن يؤدي الانكشاف على النزاعات إلى ارتفاع معدلات التقزّم. وأظهرت دراسة أجرتها الإسكوا مؤخراً أن اشتداد النزاعات في اليمن والعراق يسفر عن ازدياد ملحوظ في معدلات التقزّم لدى الأطفال المعرّضين للنزاع، الأمر الذي يؤدي إلى حالات عدم مساواة كبيرة إقليمياً (ESCWA, 2018).

بالإضافة إلى سوء التغذية، يعاني عدد متزايد من الأطفال في مختلف البلدان العربية من البدانة. كما يطرح هذا الاتجاه تحديات صحية طويلة الأمد. ويُظهر الشكل 12 انتشار البدانة في سبعة بلدان عربية، وقد تم احتساب هذه الأرقام استناداً إلى أحدث البيانات الجزئية المتوفرة.

أدت البدانة إلى ارتفاع كبير في عدد الإصابات بمرض السكري من النوع الثاني في البلدان العربية، وزادت إمكانية مقاومة الأطفال للأنسولين في المنطقة. يُذكر أن نقص التغذية والبدانة هما اتجاهان يؤثران مباشرة على الصحة على المدى الطويل.

الشكل 12. انتشار البدانة لدى الأطفال في سن صفر-59 شهراً

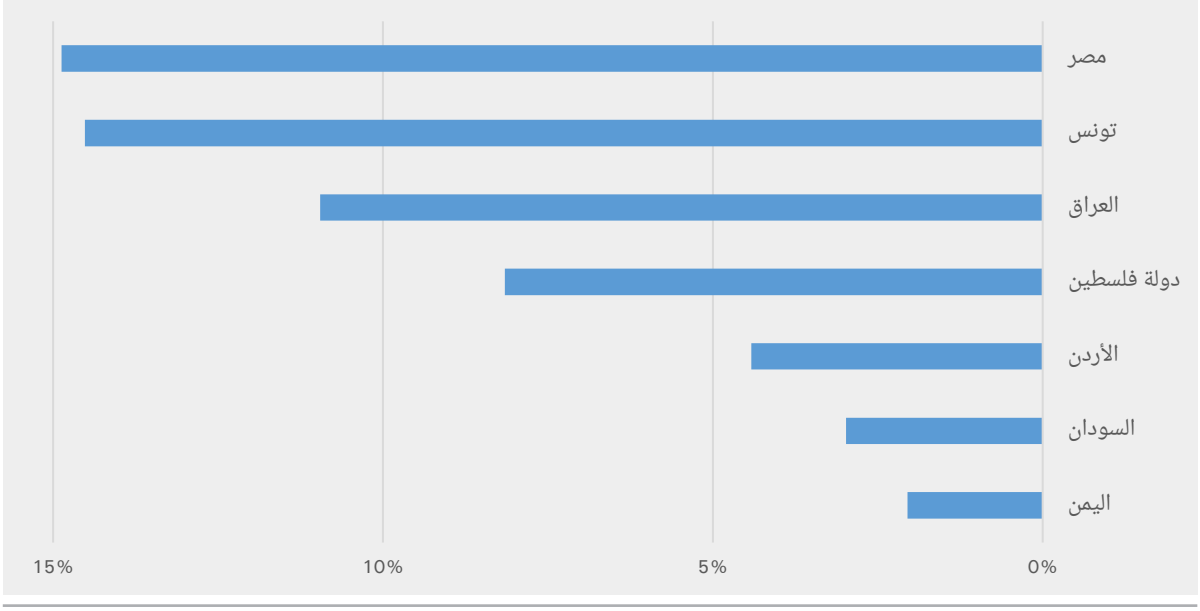

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

بيانات التغذية

لا تزال ثغرات البيانات الجزئية تشكل عائقاً يحول دون تقييم التقدم المحرز في مجال التغذية في مختلف أنحاء المنطقة العربية. ويُعتبر غياب البيانات اللازمة عقبة أساسية أمام تحديد التقدم الفعلي على الصعيدين العالمي والوطني، حيث يحجب حالات عدم المساواة داخل البلدان، لا سيما في تلك المتأثرة بالنزاعات. وكما أشار تقرير التغذية العالمي لعام 2016، لا بد من إجراء مسوح أكثر دقة لمعدلات الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن، وتقزّماً، وهزالاً، وزيادة في الوزن، إلى جانب الرضاعة الطبيعية الخالصة، في مختلف أنحاء المنطقة (International Food Policy Research Institute, 2016). ويتعيّن على البلدان التي تعصف بها الأزمات وترزح تحت أعباء سوء التغذية الضخمة، ويعود تاريخ بياناتها إلى أكثر من خمسة أعوام، جعل عملية جمع البيانات الجديدة في أعلى سلّم أولوياتها.

جيم. قياس الصحة في البلدان المتأثرة بالأزمات (الهدف 3)

يعالج الهدف 3 الأولويات الصحية الرئيسية، بما فيها الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل؛ والأمراض المعدية وغير المعدية والأمراض المتصلة بالبيئة؛ والتغطية الصحية الشاملة؛ وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات المأمونة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة. كما يدعو إلى إجراء المزيد من الأبحاث والتطوير، وزيادة التمويل الصحي، وتعزيز قدرة جميع البلدان على خفض وإدارة المخاطر المرتبطة بالصحة. وقد أُحرز تقدم باهر منذ عام 2000 على العديد من الجبهات الصحية في مختلف أنحاء المنطقة العربية، غير أن معظم هذه الإنجازات قد تأثرت سلباً بعدد كبير من الأزمات الطويلة الأمد. ومن أجل تلبية أهداف التنمية المستدامة في مجال الصحة بحلول عام 2030 في بلدان المنطقة، لا بد من تسارع وتيرة التقدم في البلدان التي تواجه النزاعات الأكثر حدّة.

1. الصحة الإنجابية وصحة الأم والرضيع والطفل

معدل وفيات الرضّع والأطفال

أظهرت البلدان العربية تراجعاً مذهلاً في معدلات وفيات الأطفال خلال العقود القليلة الماضية. لكن الفجوات على صعيد الوفيات وفق نوع الجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي لا تزال قائمة (Khawaja and others, 2008). وتتجلى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الضخمة المرتبطة بصحة الأطفال بشكل واضح في كل بلدان المنطقة تقريباً. ومن المرجح أن تكون هذه الفوارق قد تفاقمت جراء النزاعات.

ويبدو أن النزاعات والأزمات الطويلة الأمد تمثل عاملاً مهماً يؤثر على صحة الأطفال ومعدل وفياتهم. فانعدام الأمن الغذائي ينعكس سلباً على الفئات السكانية الضعيفة في الدرجة الأولى، ومن المرجح أن يؤثر النقص في الخدمات الصحية على رفاه الأم والطفل. وترتبط هذه الأزمات بشكل مباشر أو غير مباشر بوفيات الرضع والأطفال والأمهات. وتنجم حالات الوفاة غير المباشرة عن المرض أو الجوع أو النقص في الرعاية نتيجة هذه الأزمات. وقد أضر انعدام الأمن الغذائي بوجه خاص بالفئات السكانية الضعيفة وتلك التي تعاني أصلاً من انعدام الأمن الغذائي في العراق، واليمن، وليبيا، والجمهورية العربية السورية.

وأحرزت البلدان العربية تقدماً ملموساً من حيث خفض معدلات وفيات الرضع، غير أن الأزمات الطويلة الأمد التي تعصف بالمنطقة تقوّض هذا التقدم. ففي البلدان العربية التي تمزقها الأزمات، يموت الأطفال

جراء أسباب يمكن تلافيها، وذلك نتيجة عدم توفر المستوى الكافي من التغذية والمياه ومرافق الصرف الصحي، بالإضافة إلى عدم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

خلال عام 2015، وصل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عالمياً إلى 43 حالة وفاة لكل 1,000 مولود. وفي السودان واليمن، تجاوزت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة المعدل العالمي بأشواط. وفي العام 2015، بلغ المعدل العالمي لوفيات المواليد 19 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي. كذلك تخطت المعدلات في السودان واليمن هذا المعدل إلى حدّ كبير (الشكل 13).

يمكن تجنّب معظم حالات الوفاة الناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة، لأن التدخلات الطبية الضرورية باتت معروفة إلى حدّ كبير. لذا، من المهم زيادة فرص حصول النساء على الرعاية الجيدة قبل وأثناء الولادة وبعدها. وشهد عام 2016 الملايين من حالات الولادة التي لم تتم خلالها الاستعانة بقابلة مدرّبة أو طبيب/طبيبة أو ممرض/ممرضة. وتم نحو 78 في المائة من الولادات بإشراف قابلة ماهرة. وفي معظم البلدان العربية المتأثرة بالأزمات، تمت الاستعانة بعاملين/عاملات مهرة في القطاع الصحي في أكثر من 70 في المائة من الولادات، لكن في اليمن والسودان لم يحصل ذلك إلا في أقل من نصف إجمالي الولادات (الشكل 14).

الشكل 13. وفيات المواليد والأطفال

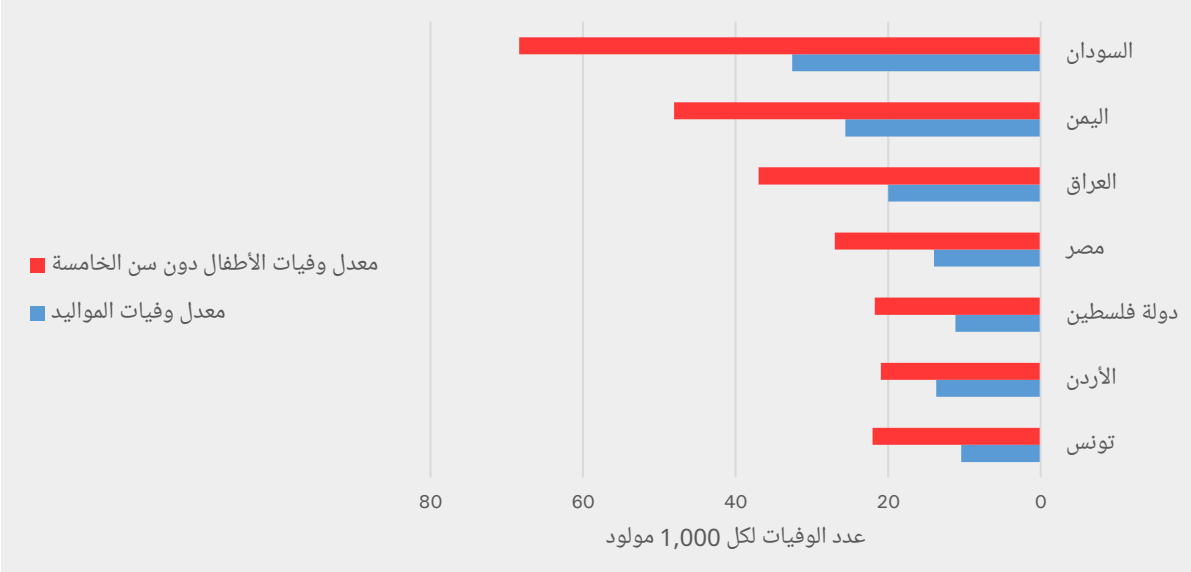

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

الإطار 4. وفيات الأطفال في مصر

تراجع معدل وفيات الأطفال في مصر بين عامي 2010 و2014. وبين عامي 1996 و2000، توفي 54 طفلاً من أصل 1,000 طفل قبل بلوغهم سن الخامسة (El-Zanaty and Way, 2001). وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2014، توفي 27 طفلاً من أصل 1,000 قبل بلوغهم سن الخامسة. كما هوت معدلات وفيات المواليد إلى 14 طفلاً لكل 1,000 مولود، في انخفاض بنسبة 41.1 في المائة بالمقارنة مع النتيجة المسجلة بين عامي 1996 و2000.

ويعيش الأطفال الأكثر ضعفاً في المناطق الريفية. فنسبة السكان الذين يواجهون حرماناً متعدد الأبعاد في المناطق الريفية تفوق النسبة المسجلة في المناطق الحضرية بواقع 2.85 مرة. فالفئات السكانية التي تعاني حرماناً متعدد الأبعاد في المناطق الريفية لا تصل إلى المياه النظيفة، والمرافق الصحية الجيدة، والتغذية الكافية سوى بشكل محدود. ويُظهر الشكل أدناه معدلات وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة، التي تجاوزت في المناطق الريفية تلك المسجلة في المناطق الحضرية بنسبة 30 و20 في المائة على التوالي. وبالإضافة إلى الفوارق المناطقية، تزداد وفيات الأطفال مع تراجع الثروات.

ملخص مؤشرات وفيات الأطفال وفق الخصائص الأساسية

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات الاستقصاء الديمغرافي والصحي في مصر، 2014.

الشكل 14. نسبة الولادات التي جرت بإشراف عاملين/عاملات مهرة في القطاع الصحي

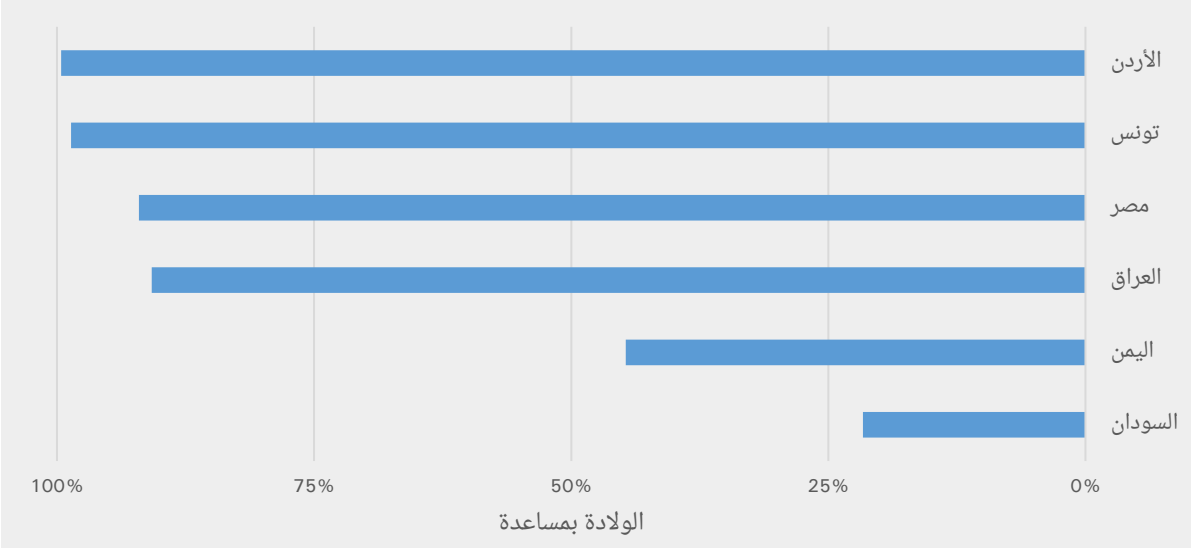

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

2. صحة المرأة الإنجابية

خلال عام 2016، تمت، حول العالم، تلبية احتياجات تنظيم الأسرة بفضل وسيلة حديثة لمنع الحمل لنحو 77 في المائة من النساء في سن الإنجاب، اللواتي كنّ إما متزوجات أو في علاقة. لكن التقديرات أتت أقل بكثير في البلدان العربية التي تمزقها الأزمات، وسُجلت النسبة الأعلى في تونس حيث تمت تلبية احتياجات تنظيم الأسرة لنحو 62 في المائة من النساء المتزوجات أو اللواتي يساكنّ الشريك. وتبرز اختلافات صارخة بحسب المنطقة والشرائح الخمسية للثراء في العراق، والسودان في الدرجة الأولى (الشكل 15).

من الاتجاهات المثيرة للقلق في مجال تلبية احتياجات تنظيم الأسرة في البلدان العربية المتأثرة بالأزمات أن النساء الأصغر سناً هن الفئة التي تلقى أقل تلبية لاحتياجاتها في هذا المجال، كما يبدو ذلك واضحاً في الشكل 16. وأدت النزاعات الطويلة الأمد التي عصفت بالمنطقة إلى خفض سن الزواج الأول (ESCWA and UNICEF MENARO, 2018). وفي حال عدم حصول النساء الأصغر سناً على وسائل منع الحمل، سيكون عدد أطفالهن أكبر في المعدل. ويُعتبر تفادي حالات الحمل العارض والحدّ من حمل المراهقات من خلال حصول الجميع على الرعاية الجنسية والإنجابية عاملاً مهماً للغاية بالنسبة إلى صحة ورفاه النساء، والأطفال، والمراهقين. كما يكتسي ذلك أهمية قصوى في البلدان التي تمزقها النزاعات، حيث من المتوقع أن تتدهور ظروف الفقر.

الشكل 15. تلبية احتياجات تنظيم الأسرة

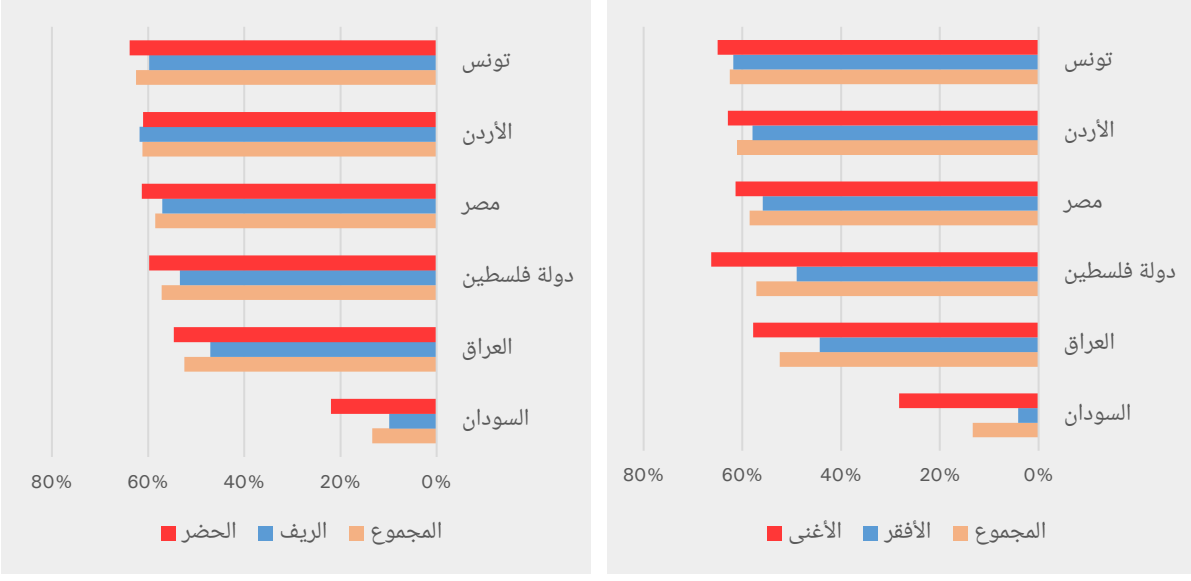

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في السودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

الشكل 16. تلبية احتياجات تنظيم الأسرة ضمن جميع الفئات العمرية

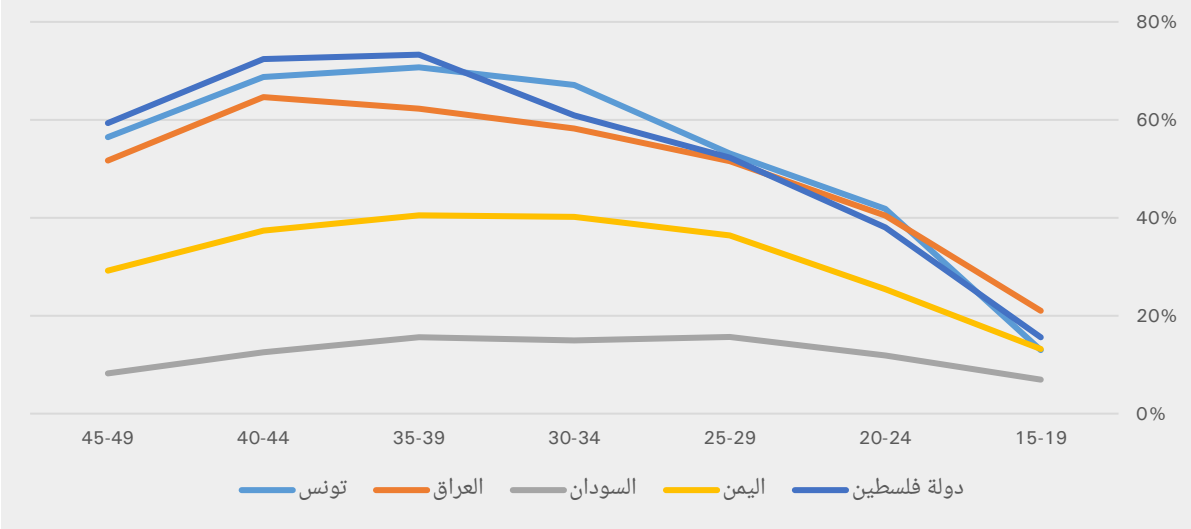

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012) ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014).

لا يزال ختان الإناث (تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث) شائعاً في العديد من البلدان العربية. وتشير بيانات المسوح الأخيرة إلى أن أكثر من 9 فتيات من أصل 10 تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة قد خضعن لهذه العملية في مصر. ويزيد المعدل عن 8 فتيات من أصل 10 في السودان، في حين يناهز 2 من أصل 10 فتيات في اليمن، وفتاة واحدة من أصل 10 في العراق (الشكل 17). وتثير المعدلات المرتفعة لعمليات ختان الإناث في مصر والسودان القلق على وجه الخصوص، لأنها تختلف بشكل طفيف بحسب الشرائح الخمسية للثراء أو مناطق الإقامة (الشكل 18).

ومن الممكن أن يؤدي الختان، على المدى القصير، إلى الإصابة بعدوى أو الوفاة، في حين أنه قد يسفر على المدى الطويل عن صعوبات مرتبطة بالولادة والجنس، بالإضافة إلى المشاكل النفسية. ويدعو انتشار ختان الإناث على نحو أكبر في البلدان ذات النمو السكاني المرتفع إلى مزيد من القلق إذ يعني ذلك أن عدد الفتيات اللواتي يخضعن لهذه العملية سيواصل ارتفاعه ما لم تنجح وتتسع رقعة الجهود الرامية إلى وقف هذه الممارسة بشكل ملحوظ (United Nations News Centre, 2018).

الشكل 17. ختان الإناث بحسب المنطقة والشرائح الخمسية للثراء

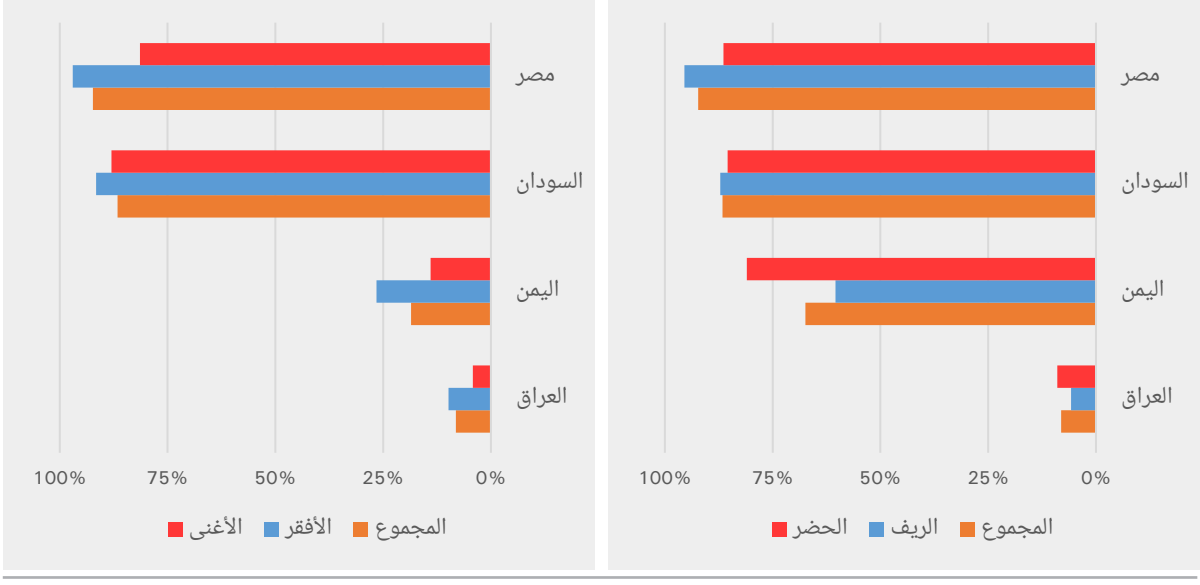

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014).

الشكل 18. ختان الإناث ضمن جميع الفئات العمرية

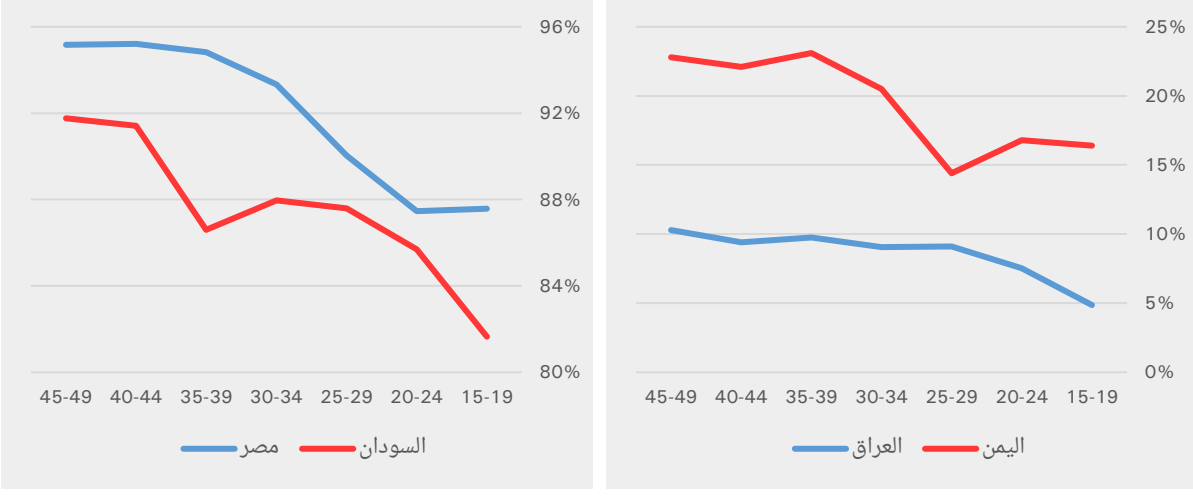

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014).

3. الأمراض المعدية

للقاحات دورٌ رئيسي على صعيد الصحة والتنمية عالمياً، لكن قيمتها الأوسع نطاقاً لا تزال غير مقدّرة إلى حدّ كبير. وتُعتبر زيادة انتشار التلقيح عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالتلقيح هو التدخل الطبي الأكثر نجاحاً وفعالية من حيث التكلفة على الإطلاق، إذ ينقذ حياة الملايين من الأشخاص سنوياً ويقي من الإصابة بأمراض لا تُعدّ ولا تُحصى. كما ساهمت اللقاحات في التراجع الهائل الذي سُجل في معدلات الوفيات خلال العقود الماضية في مختلف أنحاء العالم. ولا تزال القيمة التي توفرها في الوقت الراهن دون الفوائد المحتملة الهائلة التي يمكن أن تقدمها. وحتى في يومنا الحاضر، يُقاس نجاح تغطية التلقيح بواسطة إحصاءات خاصة بالجرعة الثالثة من اللقاح الثلاثي ليس إلا. وقد يكون من الأنسب استخدام مؤشرات اللقاحات الـ 11 التي توصي بها منظمة الصحة العالمية (Rappuoli, Breghi and Timmis, 2015).

وتُقدّر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن نحو ثلثي الأطفال الذين لم يجر تحصينهم بواسطة اللقاحات الأساسية يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات إما بشكل جزئي أو كلي. ومن بين البلدان التي تعصف بها النزاعات، يسجل السودان النسبة الأعلى من الأطفال غير المحصنين، حيث لا يتلقى 61 في المائة من الأطفال لقاحات الطفولة الأكثر أساسية، تليه الجمهورية العربية السورية بنسبة 57 في المائة (UNICEF, 2016a). وتُعتبر البلدان المتأثرة بالنزاعات بيئة خصبة لتفشي الأمراض، ما يزيد تعرّض الأطفال الذين لم يتلقوا اللقاحات الأساسية لمخاطر الإصابة بأمراض. وتشمل الأسباب الرئيسية لأمراض ووفيات الأطفال الحصبة، والإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي، وسوء التغذية، التي يمكن أن تتفاقم في البلدان المتأثرة بالأزمات. وبالنسبة إلى الجرعة الثالثة من اللقاح الثلاثي، تصل نسبة التغطية في جميع البلدان التي شملتها هذه الدراسة إلى 100 في المائة تقريباً، باستثناء اليمن والعراق حيث تتراجع النسبة إلى ما دون 75 في المائة (الشكل 19).

الإطار 5. التلقيح في الأردن

حصل أكثر من 93 في المائة من الأطفال في الأردن على جميع اللقاحات الإلزامية، بما فيها لقاح (بي سي جي) ضد السل، والحصبة، والجرعات الثلاث من اللقاح الثلاثي، بالإضافة إلى لقاح شلل الأطفال.

وثمة اختلاف ضئيل في معدل التلقيح على المستويات دون الوطنية، وسُجل المعدل الأعلى في مدينة الزرقاء حيث تلقى 98.8 في المائة من الأطفال كافة اللقاحات. ومن المثير للاهتمام أن الفارق طفيف بين الشرائح الخمسية للثراء، حيث تلقّى 90.14 في المائة من أطفال الأسر المنتمية إلى الشريحة الأدنى كامل اللقاحات بالمقارنة مع 92.53 في المائة من أطفال الأسر المنتمية إلى الشريحة الأغنى. غير أن النسبة الأدنى للأطفال الملقحين سُجلت في محافظة معان حيث لُقح 84.2 في المائة من الأطفال بالكامل، مع العلم بأن هذه المحافظة تضم النسبة الأعلى من النساء اللواتي لم ينلن أي تحصيل علمي أو لم يكملن سوى المرحلة الابتدائية من التعليم. ويبدو أن تعليم الأم هو من العوامل الرئيسية في تلقيح الأطفال أو عدم تلقيحهم. وفي هذا السياق، تصل نسبة الأطفال الملقحين بالكامل في أسر لم تتلقَ الأم فيها أي تعليم أو لم تكمل سوى المرحلة الابتدائية إلى 77 في المائة فقط، بينما تصل هذه النسبة إلى 94.4 في المائة في الأسر التي أكملت فيها الأم المرحلة الثانوية.

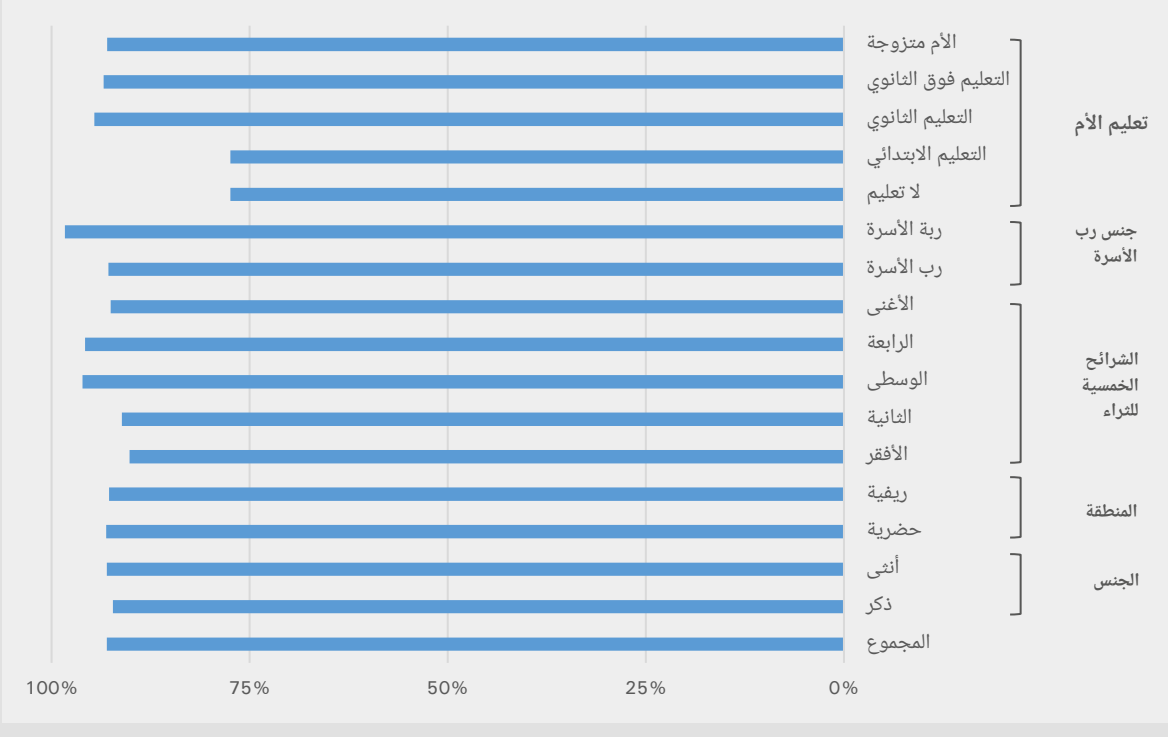

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات مسح الأسر المعيشية في الأردن لعام 2012.

الشكل 19. تغطية التلقيح بالجرعة الثالثة من اللقاح الثلاثي

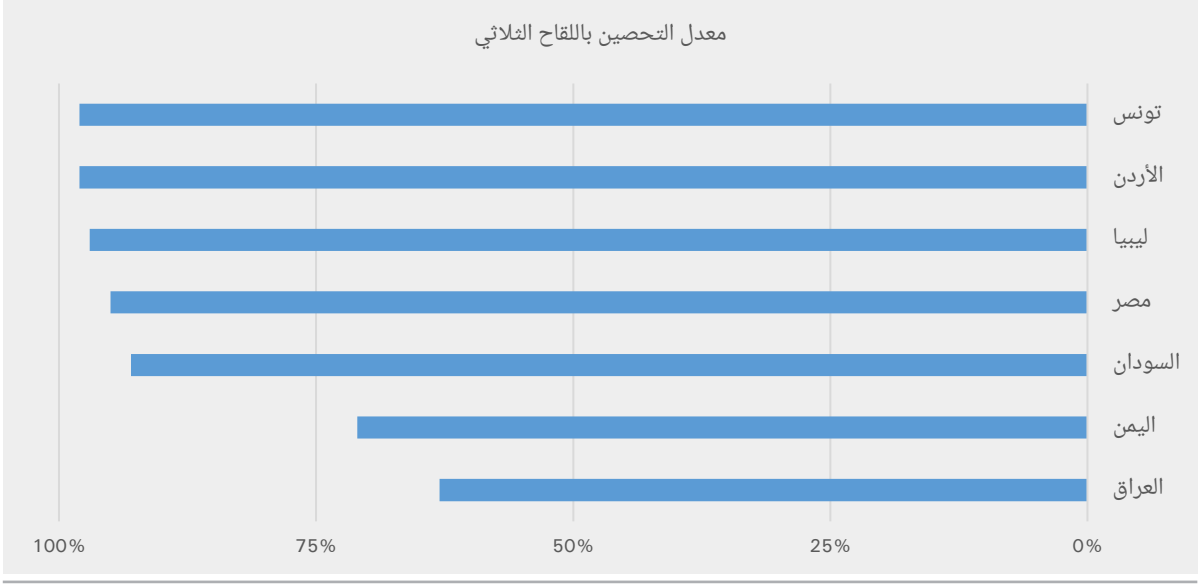

المصدر: اليونيسف، بيانات التحصين، الرضّع الباقون على قيد الحياة الذين تلقوا الجرعة الثالثة من اللقاح الثلاثي في عام 2016.

دال. الاستنتاجات

إن البيانات المتعلقة بأبعاد تغذية الأسر وصحتها متوفرة بالفعل ضمن مسوح الأسر المعيشية التي تجريها بانتظام الوكالات الدولية. وتشمل هذه المسوح المسح العنقودي المتعدد المؤشرات والاستقصاء الديمغرافي والصحي، بالإضافة إلى مسوح الأسر المعيشية التي تجريها مكاتب الإحصاء الوطنية (بما فيها المسوح عن كل من ميزانية الأسرة، ودخلها وإنفاقها، وقياس مستوى المعيشة، والمسح المتكامل للأسر المعيشية). وتزود هذه المسوح قطاعات متعددة بالبيانات والمعلومات ويمكن استخدامها عموماً لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين 2 و3، لأن هذه المسوح تجمع معلومات لا تقتصر على نتائج التغذية والصحة، بل قد تغطي أيضاً الإنفاق على الصحة في بعض الأحيان.

ويزخر الهدف 2 بالتحديات إذ إنه ينظر في الزراعة، والتغذية، والأمن الغذائي على نحو متكامل. غير أنه نادراً ما يتم جمع المعلومات المتعلقة بهذه المقاييس الثلاثة في الوقت نفسه ضمن مسوح الأسر المعيشية. وتشكل وحدات الأمن الغذائي جزءاً مهماً من الجهود المتكاملة ويجب إدراجها ضمن المسوح التي يتم إجراؤها عادةً في مختلف بلدان المنطقة. كما لا تتوفر في معظم المسوح بيانات عن جودة النُظم الغذائية. وفي حال إضافتها، فإنها ستوفر معلومات مهمة لوضع وصياغة تدخلات في معظم بلدان المنطقة.

4. قياس التعليم الشامل والجيد في حالات النزاع (الهدف 4 للتنمية المستدامة)

4. قياس التعليم الشامل والجيد في حالات النزاع (الهدف 4 للتنمية المستدامة)

ألف. يركز الهدف 4 على ضمان التعليم الشامل والجيد للجميع. وهو يمثل تحسناً بالنسبة إلى الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالتعليم الذي ركّز على زيادة فرص الوصول إلى التعليم من دون التطرق إلى مقياس الجودة. وتشكل أهداف التنمية المستدامة المحاولة الأولى للتركيز على جودة التعليم في مختلف أنحاء العالم

ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، عمد معظم البلدان العربية إلى تعزيز فرص الوصول إلى التعليم إلى حدّ كبير. فبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تمكنت غالبية البلدان العربية من تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع، بما في ذلك اليمن الذي يُعدّ من بين البلدان الأقل نمواً في العالم. وكانت الفوارق بين الجنسين شبه معدومة في تلك الفترة. وارتفعت المعدلات الصافية لالتحاق الأطفال في سن التعليم الابتدائي بالمدارس من 90 في المائة إلى 95 في المائة بين عامي 2000 و2010 (UNICEF and UNESCO Institute for Statistics, 2015). وقد سُجل تقدم أيضاً في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، إلا أنه لم يكن كبيراً بقدر ما كان عليه في التعليم الابتدائي، حيث ارتفعت المعدلات الصافية لالتحاق الأطفال في سن التعليم الثانوي بالمدارس من 62 في المائة إلى 70 في المائة خلال الفترة نفسها. وخلال السنوات القليلة الماضية، عكست النزاعات الطويلة الأمد في المنطقة مسار هذه الاتجاهات الواعدة. وحتى في البلدان التي كان التعليم قد أحرز فيها تقدماً كبيراً، أدت النزاعات إلى تفاقم حالات الاستبعاد بسبب الفقر، والجنس، والإثنية، والإعاقة، والموقع (World Bank, 2018b)

وبعد الارتفاعات الكبيرة في معدلات الالتحاق بالتعليم خلال السنوات الـ 15 المنصرمة، بدأت هذه الاتجاهات تعكس مسارها في البلدان التي تعصف بها الأزمات في مختلف أنحاء المنطقة. وتُعتبر جودة التعليم من القضايا المهمة أيضاً في هذا السياق. فخلال العقود القليلة الماضية، ازداد متوسط سنوات الدراسة للأطفال البالغين من العمر 15 سنة وما فوق من 4.68 في عام 1990 إلى 7.38 في عام 2010 (Barro-Lee, 2016). غير أن العديد من الأطفال الملتحقين بالمدارس لا يكتسبون المهارات الأساسية، لأن ازدياد نسبة الحضور في المدارس لم يقابله تحسُّن في جودة التعليم. وعلى الرغم من أن عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس بات أكبر من قبل، فإن العديد منهم لم يكتسب المهارات الأساسية. وتدل المعدلات المرتفعة لبطالة الشباب والبطالة على المستوى العالمي على الانقطاع شبه التام بين المهارات التي يطلبها سوق العمل وتلك المعروضة. كما لا تزال قضايا المساواة تشكل تحدياً ضخماً أمام التعليم في مختلف أنحاء المنطقة، علماً بأن هذا التحدي قد تفاقم جراء النزاعات. هذا وتؤثر النزاعات على نحو غير متناسب في الفئات السكانية الأكثر ضعفاً وتسفر عن اتساع فجوة المهارات بين المعرّضين للنزاعات وأولئك الذين يملكون الوسائل التي تَقيهم من الصدمات العنيفة.

هذا ويؤدي التضخم الشبابي إلى ازدياد الوضع سوءاً، لا سيما في البلدان المتأثرة بالأزمات حيث يشكل الشباب الشريحة السكانية الأكبر ويمثل الأطفال دون الـ 15 سنة ثلث سكان المنطقة. فأكثر من 40 في المائة من سكان العراق واليمن هم في سن الـ 15 سنة أو ما دون. غير أن تنامي الطلب على الخدمات التعليمية لا يقابله ازدياد في جودة التعليم. ويُظهر الشكل 20 نسبة السكان دون الـ 15 سنة في العراق، واليمن، وليبيا، والجمهورية العربية السورية، استناداً إلى بيانات أحدث المسوح.

أدت النزاعات إلى تعطيل عملية تكوين مهارات العديد من الأطفال في البلدان التي شملتها الدراسة، ما أسفر عن حالات من عدم المساواة والحرمان (ESCWA, 2018). وتُعتبر الظروف المحيطة بالطفولة من العوامل المهمة التي تحدد النتائج المرتبطة بالبالغين والأجيال المستقبلية. وتُعرّض البيئة السلبية الأطفال لاحتمال الفشل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي (Heckman and Masterov, 2007). ويسلط إطار دورة الحياة الضوء على أهمية الرفاه في السن المبكرة، لأن المخاطر المرتبطة بالنزاعات التي يعيشها الأطفال في مراحل النمو المهمة قد تكون هائلة.

إن آفاق الأطفال في هذه البلدان غير مشجعة، إذ إنهم يواجهون سيئات خطيرة إثر تعرّضهم لصدمات أكثر تواتراً وحدّة تؤثر بشكل مباشر على نموهم ورفاههم. لكن من المؤسف أن التضخم الشبابي في هذه البلدان، بدل أن يمثل فرصة، يمثل خطراً يهدد فرص الأجيال المستقبلية.

الشكل 20. السكان دون الـ 15 سنة في البلدان المتأثرة بالنزاعات

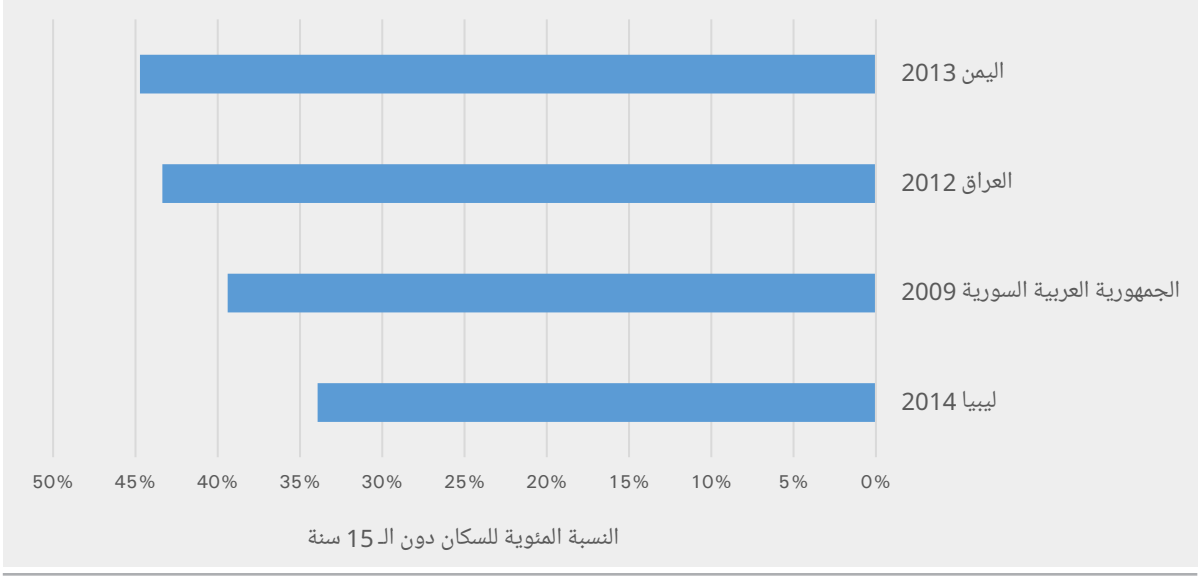

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في العراق لعام 2012، والاستقصاء الديمغرافي والصحي في اليمن لعام 2013، والمشروع العربي لصحة الأسرة في ليبيا لعام 2014، والمشروع العربي لصحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية لعام 2009.

ملاحظة: لم تكن الجمهورية العربية السورية في عام 2009 من البلدان التي عصفت بها النزاعات، لكننا أدرجنا أحدث البيانات المتوفرة عنها من أجل تكوين فكرة عن الموقع الذي كانت تحتله من حيث المؤشرات الأساسية.

إلى ذلك، يشكل ضمان إكمال جميع الفتيات والفتيان في المنطقة العربية التعليم الجيد والمجاني في المرحلتيْن الابتدائية والثانوية على قدم المساواة تحدياً هائلاً. فالعديد من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس بسبب النزاعات الطويلة الأمد، وحتى في البلدان المتأثرة فقط بشكل غير مباشر بالنزاعات يُحرم الأطفال من فرصة الحصول على تعليم جيد. وهكذا فإن مكاسب الأهداف الإنمائية للألفية قد تلاشت عموماً في بلدان المنطقة التي تعصف بها الأزمات. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، سيتعيّن على البلدان تخصيص استثمارات ضخمة لضمان الوصول إلى المدارس من جديد، بالإضافة إلى تعزيز جودة التعليم.

1. الوصول إلى التعليم

تسجَّل فوارق كبيرة في الوصول إلى التعليم بين مختلف البلدان العربية. وعلى الرغم من التقدم البارز الذي أحرز في الوصول إلى الخدمات التعليمية في مختلف أنحاء المنطقة، لا يزال عدد كبير من البلدان يحتل مراتب متدنّية على هذا الصعيد ويُظهر فوارق كبيرة على أساس الجنس والموقع الجغرافي. وكما يُظهر الشكل 21، تسجل النسب المئوية للفئات السكانية التي لم تحظَ بأي تعليم في العراق، وتونس، والسودان، واليمن، مستويات مرتفعة.

الشكل 21. السكان البالغون من العمر 15 سنة وما فوق الذين لم يحظوا بتعليم، بحسب المنطقة والجنس

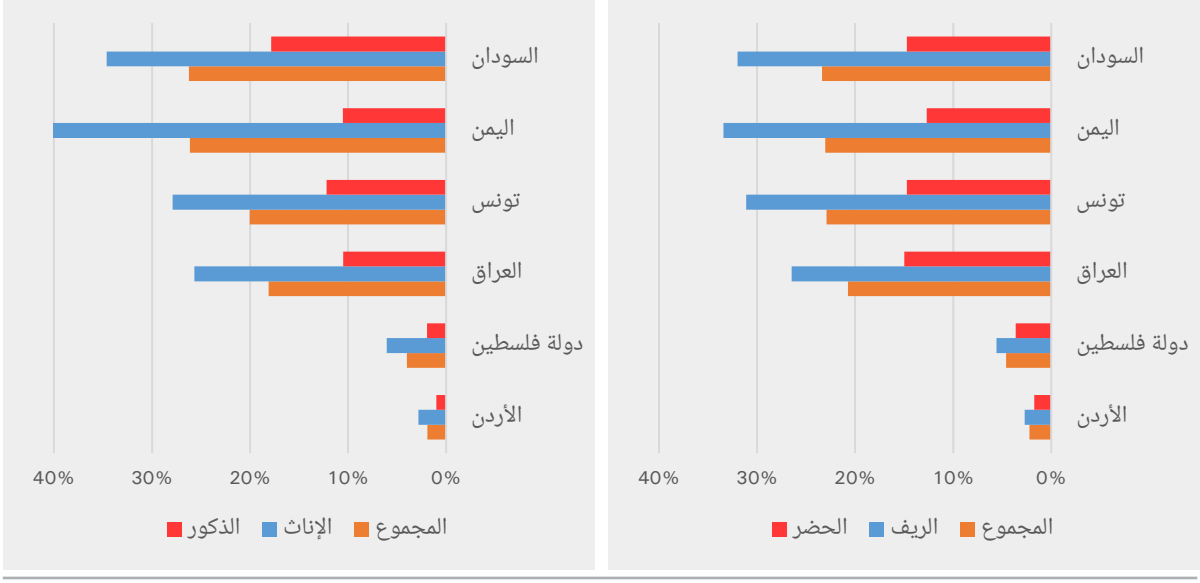

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

الشكل 22. الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة الذين لم يحظوا بتعليم، بحسب المنطقة والجنس

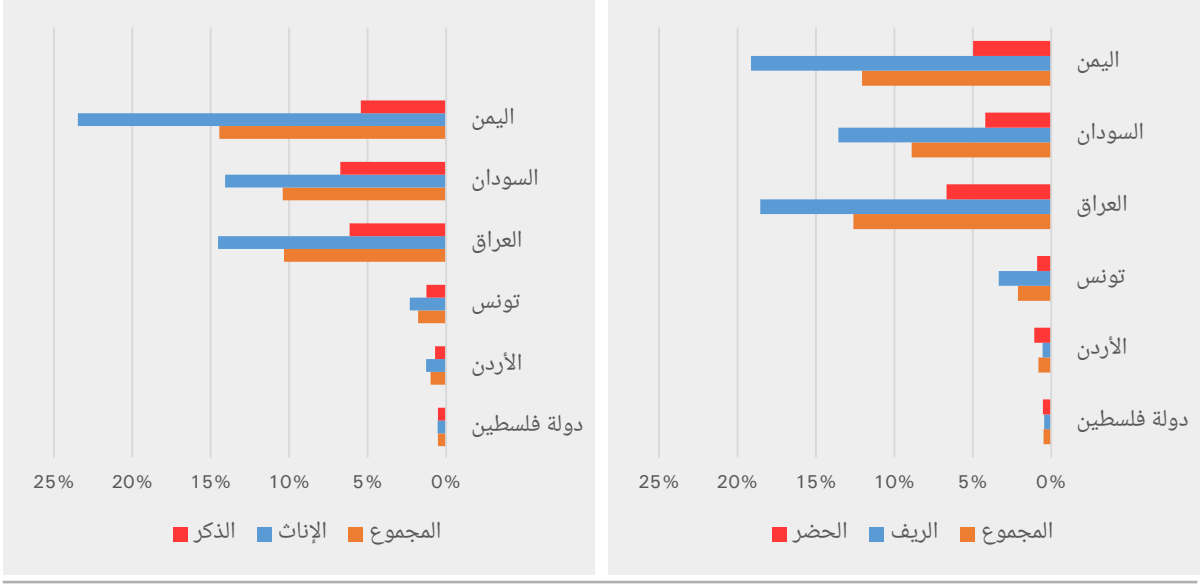

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

كما هو واضح في الشكل 22، لا تقتصر المشكلة على الأجيال الأكبر سناً، إذ لم تتسنَّ لأعداد كبيرة من الشباب في العراق والسودان واليمن فرصة الحصول على التعليم.

وفي البلدان التي تمت دراستها، من غير المرجح أن تحظى النساء عموماً والأشخاص في المناطق الريفية بفرصة الحصول على تعليم. هذا وقد ارتفعت معدلات إلمام النساء بالقراءة والكتابة في مختلف أنحاء المنطقة. وفي معظم تلك البلدان، لا تتجاوز نسبة الوصول إلى التعليم 90 في المائة، كما ينخفض معدل إلمام النساء بالقراءة والكتابة في المناطق الريفية.

يُذكر أن النمو الذي شهده التعليم في الآونة الأخيرة مذهل وفق المعايير التاريخية. فقد حققت كافة بلدان المنطقة تقدماً كبيراً في هذا المجال، وفي التعليم الابتدائي عموماً. وكان عدد كبير من البلدان التي تعصف بها النزاعات حالياً تسير قدماً نحو بلوغ المعدلات الصافية لالتحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية، وتبذل جهوداً حثيثة لرفع المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس الثانوية. لكن للأسف، عكست النزاعات معظم المكاسب المحققة في تلك البلدان على صعيد نمو القطاع التعليمي على كافة المستويات.

2. اليمن: النزاع يرجئ احتمال خروج البلاد من قائمة البلدان الأقل نمواً ويعكس إنجازات التنمية

في إطار الاستعراض الأخير الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً في عام 2015، أقرّت لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة بأن اليمن كان يوشك

على الخروج من فئة البلدان الأقل نمواً. فكان اليمن قد استوفى الشرط المتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي واقترب من عتبة الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي (E/2015/33). لكن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول البلدان الأقل نمواً أشار في عام 2016 إلى أن احتمال خروج اليمن من هذه الفئة، المقرر في الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2024، قد انحسر ومن المرجح أن يتم إرجاؤه بسبب الوضع الأمني في البلاد (UNCTAD, 2016b).

ويمكن دعم الدليل على هذا المنحى التنازلي من خلال تحليل مستوى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي حين كانت مستويات تحقيق تلك الأهداف متدنّية بشكل عام في اليمن، شهد واحد من الأهداف منحىً إيجابياً وهو التحاق الجميع بالتعليم الأساسي، وقد اعترفت السلطات الوطنية والشركاء الدوليون بأنه من الأهداف التي من المرجح أن تتمكن البلاد من تحقيقها (UNDP and Yemen, Ministry of Planning and International Cooperation, 2010; and United Nations and Government of Yemen, 2011). غير أن هذا المنحى الإيجابي باتجاه التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي سرعان ما تحوّل إلى الاتجاه المعاكس جراء عدم الاستقرار وأعمال العنف التي تعصف بالبلاد منذ انطلاق الحراك العربي في عام 2011. وكان لهذا الوضع انعكاسات سلبية بشكل خاص على الفئات الضعيفة أصلاً مثل الفتيات.

الشكل 23. الالتحاق بالمدارس بحسب العمر في اليمن، 2006 و2013

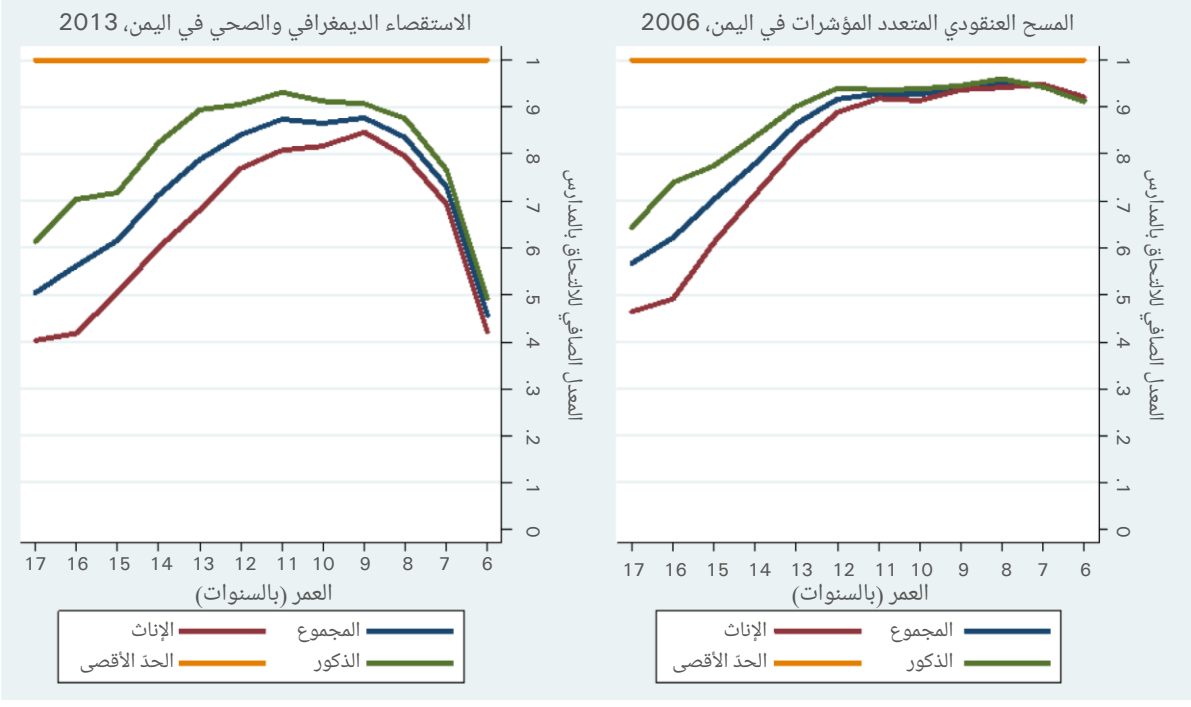

المصدر: ESCWA, 2018.

ويُظهر الشكل 23 الاختلاف بين معدلات الالتحاق بالمدارس بحسب العمر في عامي 2006 و2013. ففي عام 2006، كان أكثر من 90 في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي ملتحقين بالمدارس، ولم تبرز أي فوارق فعلية على أساس الجنس حتى سن الـ 12. وكان اليمن يسير قدماً نحو ضمان حصول جميع الفتيان والفتيات على التعليم الابتدائي بالكامل. لكن بيانات عام 2013 تُظهر تحوّلاً نحو الأسوأ، إذ سجلت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس انخفاضاً كبيراً في مختلف المراحل ولجميع الأطفال، ولكن للفتيات على وجه الخصوص. وأدى الالتحاق المتأخر بالتعليم والمعدلات المرتفعة للتسرّب المدرسي المبكر إلى منحىً على شكل حرف "U" مقلوب للالتحاق بالمدارس بحسب العمر. ويبعث هذا النمط على القلق إذ تشير الأدلة إلى أن الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس في وقت متأخر هم أكثر عرضة للخروج من التعليم في وقت مبكر، ما من شأنه أن يؤدي إلى انحسار تراكم رأس مالهم البشري إلى حدّ كبير وتعريضهم لنتائج سلبية أخرى.

ولا بد من توخّي الحذر في مقاربة نتائج اليمن لأن الوضع في البلاد قد تبدل إلى حدّ كبير منذ اندلاع الحرب في عام 2015. وكشفت التقارير التي صدرت مؤخراً عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA, 2017) عن تدهور التعليم والصحة وانعدام الأمن الغذائي بشكل كبير في اليمن، لا سيما في أوساط الأطفال، بسبب النزاع. ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً.

يتخبط اليمن في دوامة تنازلية، وقد يستغرق تجاوز هذه الانعكاسات السلبية عقوداً من الزمن، لكن الانتكاسة المتعلقة بالنتائج التعليمية هي أكثر ما يثير القلق. وستكون إمكانات تحقيق الدخل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس اليوم أسوأ مما ستكون عليه للأطفال الذين أتمّوا تعليمهم. وسيكون للتراجع المرتبط باحتمالات تحقيق إيرادات انعكاسات سلبية. فمن المرجح أن يعتمد الأطفال الذين ينقطعون عن التعليم على المساعدة الحكومية ويزداد احتمال وقوعهم في براثن الفقر. وتسجّل توجّهات تنازلية مماثلة بالنسبة إلى عوامل إنمائية أخرى، ومنها التغذية والوفيات.

يُظهر الإطار 6 معدلات التحاق الأطفال بالمدارس في الجمهورية العربية السورية خلال عامي 2006 و2009، قبل اندلاع النزاع. ومن المرجح أن يكون للنزاع أثر مدمّر على النتائج التعليمية للأطفال السوريين، حيث أن أكثر من 80 في المائة من المدارس إما دُمر أو متوقف عن العمل، وأكثر من 80 في المائة من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس.

3. جودة التعليم

كانت الزيادة التي شهدها الحضور المدرسي ملحوظة في معظم بلدان المنطقة، غير أنها لم تترافق مع تحسُّن مماثل في جودة التعليم. وعليه، فالالتحاق بالمدرسة لا ينتج عنه التعلم بالضرورة. ففي عدد كبير من الأنظمة التعليمية في المنطقة لا يتعلم الأطفال سوى القليل. وحتى بعد الالتحاق بالمدارس لسنوات طويلة، يفتقر الملايين من التلاميذ إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب (World Bank, 2018b). وكما يظهر في الشكل 24، تشير التقييمات الأخيرة في العراق واليمن إلى أن أكثر من 30 في المائة من التلاميذ في نهاية الصف الثاني لم يتمكنوا من قراءة كلمة مألوفة واحدة؛ وأن أكثر من 60 في المائة من التلاميذ في العراق كانوا غير قادرين على إجراء عملية طرح مكوّنة من رقمين.

الإطار 6. معدلات الالتحاق بالمدارس فى الجمهورية العربية السورية فى مرحلة ما قبل النزاع

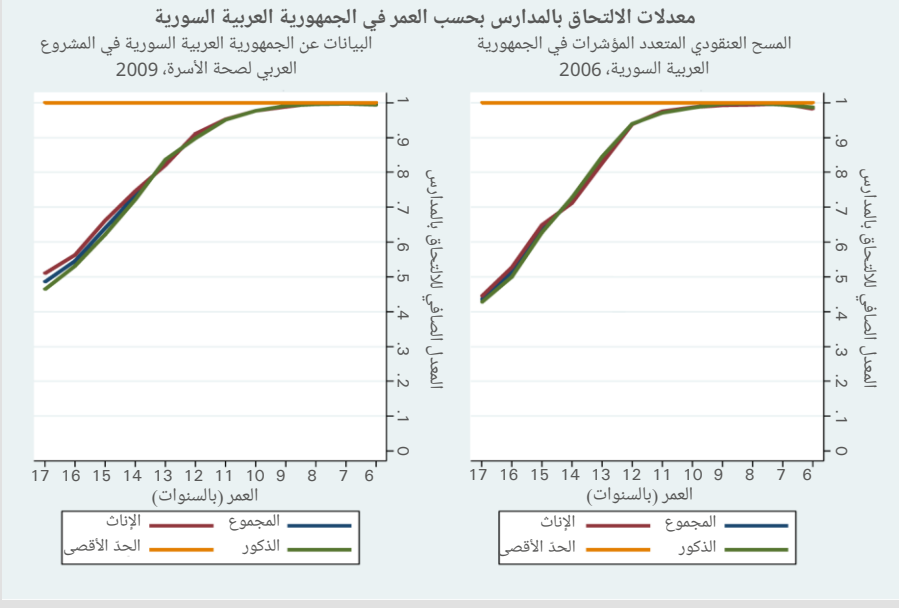

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2006 والمشروع العربي لصحة الأسرة لعام 2009 في الجمهورية العربية السورية.

خلال عامي 2006 و2009، تجاوزت معدلات الالتحاق بالمدارس عتبة 90 في المائة لغاية سن الـ 13 حين بدأت تتراجع. وفي العامين المذكورين، لم تبرز أي فوارق إحصائية بين معدلات التحاق الفتيات والفتيان بالمدارس، في حين سجلت هذه الفوارق في بلدان أخرى في المنطقة. كما شهدت الجمهورية العربية السورية إحدى أكبر حالات التضخم الشبابي في المنطقة، حيث وصلت نسبة الذين هم في سن الـ 18 أو ما دون إلى 46 في المائة في عام 2009*

ومنذ اندلاع الحرب في الجمهورية العربية السورية في عام 2011، أقفل ما لا يقل عن ربع المدارس، أو دُمّر، أو استُخدم كملجأ من قبل النازحين داخلياً أو كقاعدات عسكرية. وقدّرت منظمة إنقاذ الطفولة في عام 2015 أن تكون معدلات الالتحاق بالمدارس قد هوت إلى ما دون 50 في المائة على المستوى الوطني في ما يخص التعليم الابتدائي وتراجعت حتى إلى ما دون النسبة المذكورة في المناطق التي شهدت مراحل مطوّلة من المعارك العنيفة (Save the Children, 2015). كما توقعت اليونيسف أن يكون 2.26 مليون طفل خارج التعليم في الجمهورية العربية السورية، وأن يكون 7 من أصل 10 أطفال لاجئين في سن التعليم غير ملتحقين بالمدارس خارج الجمهورية العربية السورية (UNICEF, 2013). والأسوأ من ذلك هو أن عدداً كبيراً من الأطفال السوريين لم يلتحقوا يوماً بالمدارس داخل الجمهورية العربية السورية أو خارجها، كما أن العديد من الأطفال يغادرون المقاعد الدراسية ولا يعودون إليها، لا سيما في أوساط النازحين.

* تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى البيانات عن الجمهورية العربية السورية في المشروع العربي لصحة الأسرة لعام 2009.

الشكل 24. نسبة تلاميذ الصف الثاني غير القادرين على أداء مهمة قرائية أو حسابية بسيطة في العراق واليمن

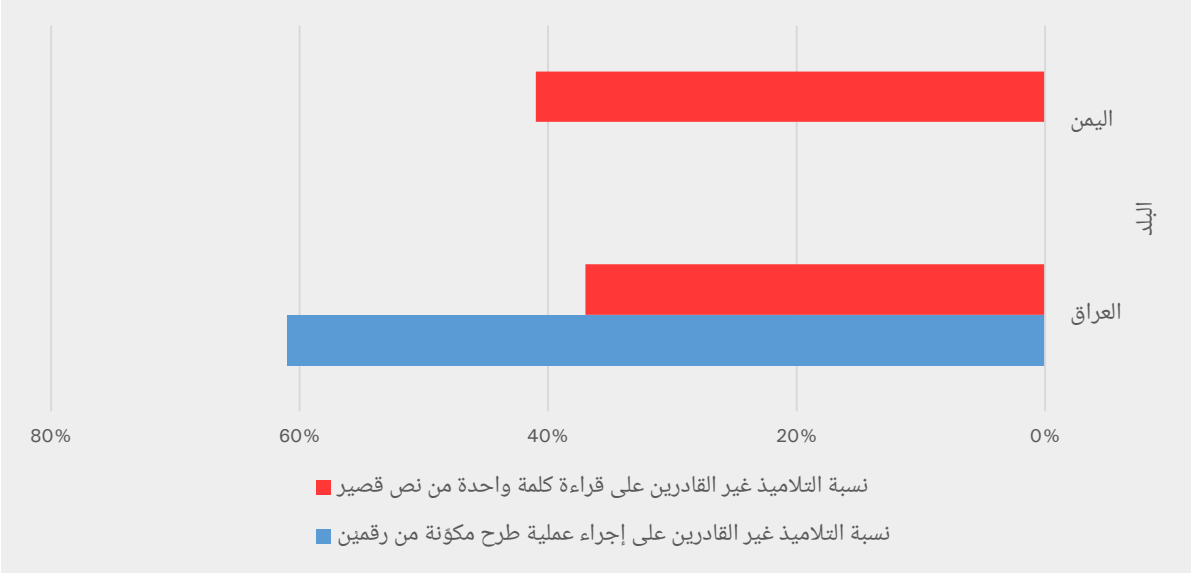

المصدر: World Bank, 2018b.

يعجز العديد من الأنظمة التعليمية في المنطقة العربية عن تزويد التلاميذ بالمهارات المجدية والمفيدة. كما تعجز النزاعات المتعددة التي تعصف بالمنطقة عن توفير فرص التعليم نفسها للجميع. فالنزاعات تفاقم حالات عدم المساواة. ولذلك، تؤدي الأنظمة التعليمية إلى اتساع الفجوات الاجتماعية بدلاً من سدّها.

لا تعمل مسوح الأسر المعيشية المعيارية التي تُجرى في مختلف أنحاء المنطقة على جمع معلومات بشأن جودة التعليم بشكل منهجي. ويقترح معدّو هذه الدراسة دمج هذه المقاييس ضمن تلك المسوح في كل البلدان، وكذلك ضمن اختبارات الكفاءة الدولية التي تُستخدم لجمع بيانات حول جودة التعليم.

إلى ذلك، تشكل قضايا المساواة أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع التعليم في المنطقة. لكن، في المناطق المتأثرة بالأزمات، من المرجح أن تكون بعض فئات الأطفال أكثر حرماناً من غيرها. فعدم الوصول و/أو تدنّي نوعية التعليم، اللذان يتجلّيان بالنقص في المدرّسين المدرّبين ووضع المدارس السيئ، يهددان آفاق التعليم الجيد المتساوي للجميع. علاوةً على ذلك، يبدأ الأطفال حياتهم من موقف ضعف، وتزداد أوجه القصور هذه حدّة جراء الانكشاف على النزاعات. وتؤدي أزمة التعلم إلى تفاقم عدم المساواة (World Bank, 2018b)، حيث يؤدي النزاع إلى توسيع نطاقها والفئات الأكثر ضعفاً أساساً تتضرر أكثر من غيرها.

باء. ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي

تشير مجموعة متزايدة من الأدلة ومصدرها الاقتصاد وعلم النفس إلى أهمية الاستثمار في النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. فتعزيز هذا النوع من النماء لن يكوّن مسار حياة الأطفال الصغار فحسب بل مسار البلدان الإنمائي أيضاً (El-Kogali and Krafft, 2015). فالنجاح المدرسي ونتائج سوق العمل تتوقف على هذه الاستثمارات المبكرة. وتثبت الأبحاث الأخيرة مرور عملية تشكيل المهارات خلال دورة الحياة بفترات حرجة وحساسة (ESCWA, 2018). وتُعتبر الفترات حساسة حين تكون الاستثمارات منتجة على وجه الخصوص؛ في حين أنها توصف بالحرجة عندما تكون الاستثمارات ضرورية. ويتعيّن على جميع الاستثمارات في المهارات استهداف هذه الفترات.

للأسف، لا تزال المنطقة العربية تسجل مستويات دون المناطق الأخرى بالنسبة إلى مبادرات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وتُعتبر معدلات الدراسة في المرحلة ما قبل الابتدائية متدنّية نسبياً، كما يظهر في الشكل 25. ويؤدي التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعلم المبكر دوراً مهماً في النجاح المدرسي. غير أن المنطقة العربية لا تخصص استثمارات كافية في هذه المرحلة المهمة من التعليم (El-Kogali and Krafft, 2015). وعلى الرغم من تنامي الأدلة على أن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة يساهم في تحسين النمو المعرفي والحس الاجتماعي فيمنح المتعلمين فوائد تستمر مدى الحياة، تسجل المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمرحلة ما قبل الابتدائية في مختلف أنحاء المنطقة نتائج تمثل حوالي نصف المتوسط العالمي (El-Kogali and Krafft, 2015). وبحسب تقديرات البنك الدولي، يسجل التحصيل العلمي في مرحلة الطفولة المبكرة مستويات دون تلك المسجلة في سائر أنحاء العالم باستثناء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الشكل 25. المعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي - مقارنة إقليمية، 2011

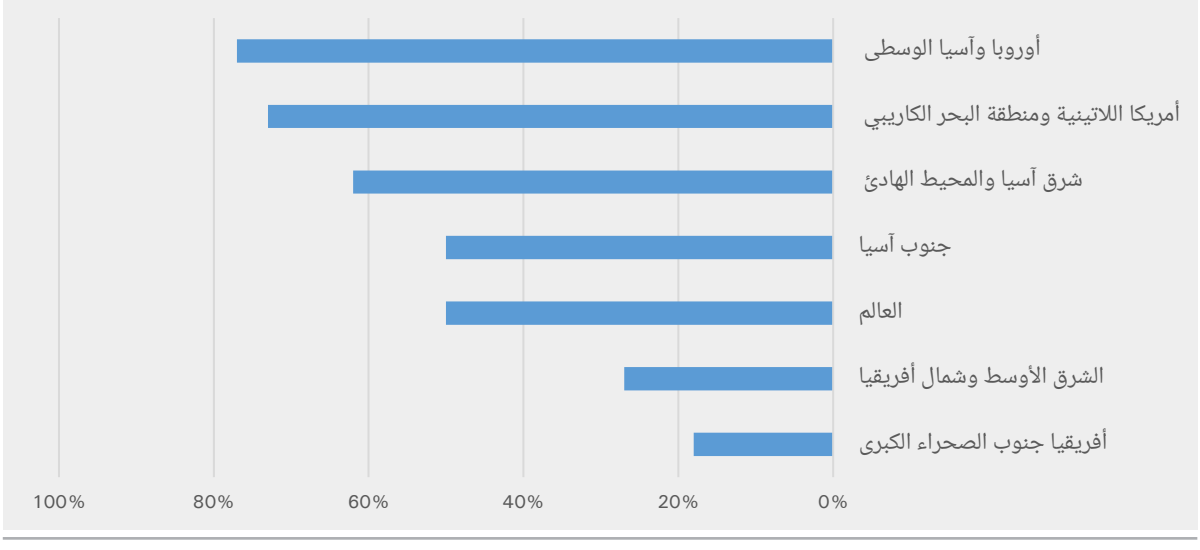

المصدر: El-Kogali and Krafft, 2015, chap. 2.

في حين تظل الاستثمارات عند مستويات متدنّية في كافة بلدان المنطقة، فهي تثير القلق على وجه الخصوص في البلدان المتأثرة بالنزاعات بشكل مباشر وغير مباشر. وفي هذه السياقات، من المرجح أن يُحرم الأطفال من فرصة الوصول إلى برامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة المرتبطة بالتعليم والصحة، ما سيخلف عواقب وخيمة طويلة الأمد تستمر مدى حياتهم. ويطرح التضخم الشبابي الكبير في مختلف بلدان المنطقة تحدياً مهماً في سياق النزاعات، لأن عدداً أكبر من الأطفال في الفترات الحساسة والحرجة لتنمية المهارات معرّض للحرمان (ESCWA, 2018)

ويصور الشكل 26 معدل الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في العراق، والسودان، وفلسطين، والجمهورية العربية السورية، وتونس. ويتبيّن أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة لم تصل حتى إلى 50 في المائة في البلدان التي شملتها العيّنة.

تُظهر أحدث البيانات الجزئية المتوفرة تدنّي معدل الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ويبقى هذا المعدل منخفضاً بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يتجاوز 50 في المائة. وفي البلدان التي تعصف بها النزاعات، تُعتبر فرص الوصول إلى برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة محدودة. وكما ورد في الفصل 3، من المرجح أن انعدام التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يرتبط بمجالات أخرى لا تخصص لها الاستثمارات الكافية، مثل الوصول إلى التغذية والرعاية الصحية. ويبدو أن النزاعات التي تعصف بالمنطقة تخلف أثراً سلبياً إلى حدّ كبير على الأطفال في مرحلتي التنمية الحرجة والحساسة بشكل خاص. ولا بد من أن تشمل البيانات الجزئية في مسح الأسر المعيشية المزيد من المعلومات حول التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل فهم الدور الأساسي الذي يؤديه في التنمية على المدى الطويل.

الشكل 26. معدل الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

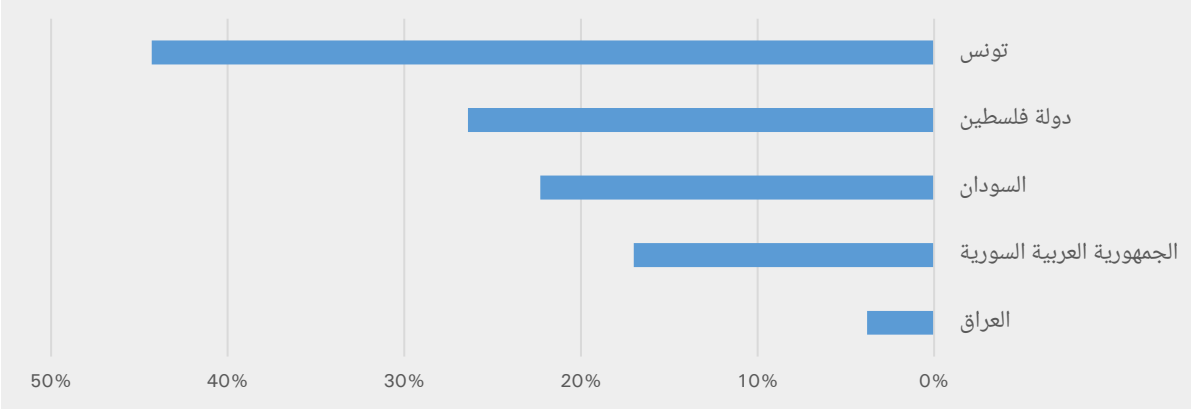

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في السودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، والجمهورية العربية السورية (المشروع العربي لصحة الأسرة، 2009)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014).

ملاحظة: يبيّن الشكل عدد الأطفال في الفئة العمرية ذات الصلة (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) الملتحقين ببرامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة نسبة إلى العدد الإجمالي للأطفال في تلك الفئة العمرية. لم تكن الجمهورية العربية السورية في عام 2009 من البلدان التي عصفت بها النزاعات، لكننا أدرجنا أحدث البيانات المتوفرة عنها من أجل تكوين فكرة عن الموقع الذي كانت تحتله من حيث المؤشرات الأساسية.

الشكل 27. التأديب العنيف

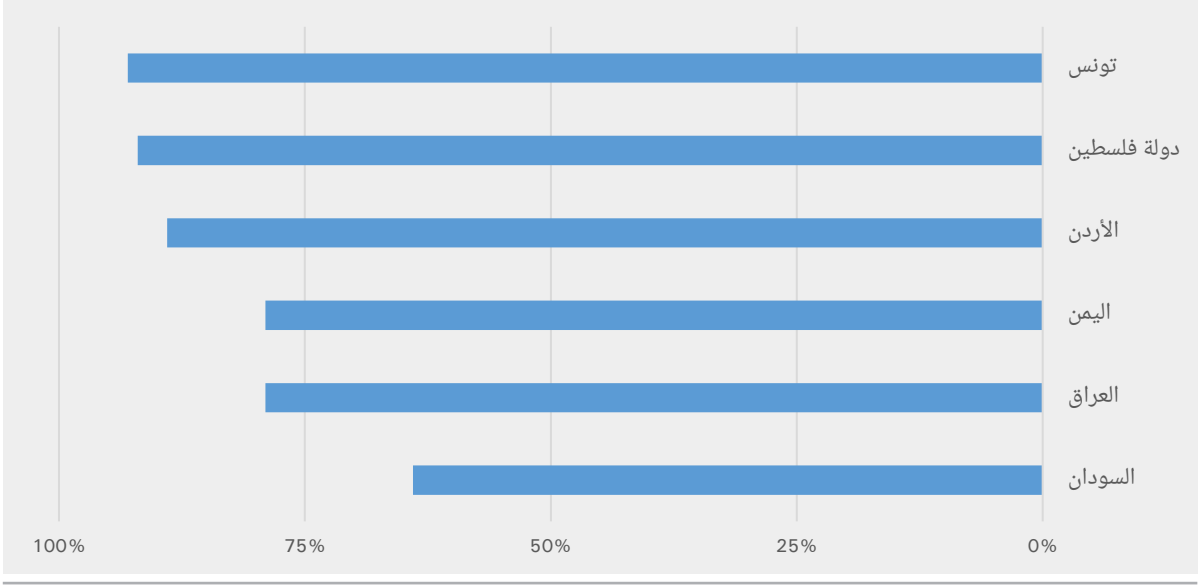

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).
ملاحظة: يتناول الشكل الأطفال بين سن 2 و14 المعرّضين لأي شكل من أشكال الاعتداء النفسي أو العقوبة البدنية من قبل الأوصياء أو أفراد آخرين من الأسرة المعيشية.

تشهد المنطقة العربية النسبة الأعلى للتأديب العنيف في أوساط الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 2 و14 سنة بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم (UNICEF, 2017d). وتُعدّ النسبة مرتفعة في جميع البلدان التي تتوفر فيها البيانات الجزئية من مسوح الأسر المعيشية التي أجريت في الآونة الأخيرة. وفي حين يُعتبر لجوء الأهل إلى الاعتداء البدني و/أو النفسي لتأديب أطفالهم من الممارسات المنتشرة على نطاق واسع في مختلف أنحاء المنطقة، يرتبط الانكشاف على النزاع مباشرةً بازدياد احتمال بروز حالات التأديب العنيف. فمن المرجح أن يعمد الوالدان المعرّضان لكمّ أكبر من العنف إلى التنفيس عن الضغوط على حساب أطفالهم، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على رفاه الأطفال.

جيم. الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي

يصور الشكل 28 التفاوت بين معدلات إلمام النساء بالقراءة والكتابة في المناطق الحضرية والريفية في عدد من البلدان العربية. على نطاق العالم، تأتي معدلات إلمام الإناث بالقراءة والكتابة دون معدلات الذكور، غير أن متوسط التفاوت العالمي يناهز 5 في المائة في أوساط الشباب و9 في المائة في صفوف البالغين (بيانات محو الأمية الدولية). في السودان

واليمن، فقط نصف النساء المتراوحة أعمارهن بين 15 و49 سنة يتمكنّ من القراءة، في حين أن ثلثي النساء تقريباً في العراق ومصر ملمّات بالقراءة والكتابة. غير أن تنامي معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء المتراوحة أعمارهن بين 15 و24 سنة يكشف عن تطور إيجابي بالنسبة إلى الشابات. ففي كل دولة عربية مشمولة في هذه الدراسة، يتجاوز معدل إلمام الإناث في المناطق الحضرية بشكل ملحوظ المعدل في المناطق الريفية. وسيتم النظر عن كثب في حالتي مصر والجمهورية العربية السورية في قسم لاحق من هذه الدراسة.

إن التعليم العالي مذكور في الغاية 4.3 المتصلة بالهدف 4، والرامية إلى ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة بحلول عام 2010. ويرتبط ذلك بالأهداف الأخرى المتصلة بالقضاء على الفقر (الهدف 1)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والحوكمة ونمو الاقتصاد (الهدف 8). وفي حين تناهز معدلات التعليم العالي لدى النساء في الأردن وفلسطين المتوسطات المسجلة في البلدان الصناعية مثل الجمهورية التشيكية (Organisation for Economic Co-operation and Development, 2016)، تكمن المعدلات في تونس والعراق دون 20 في المائة.

عند تقييم فرص الحصول على التعليم الابتدائي، تسجل فلسطين وتونس أداءً جيداً، كما يتبيّن في الشكل 30، حيث تناهز مؤشرات التكافؤ على صعيد المدارس الابتدائية مستوى 1 (ما يعكس تكافؤاً). أما في العراق فتسجل النسبة الصافية لحضور الإناث مستوى أدنى بكثير بالمقارنة مع الذكور، وذلك عند المقارنة بين الفئات السكانية في المناطق الريفية والحضرية، والشرائح الخمسية الأفقر والأغنى. هذه الفوارق تتسع للغاية في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي. ففلسطين وتونس ليستا قادرتين أيضاً على المحافظة على التكافؤ في ما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي. غير أن كفة مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي تميل نحو الإناث إلى حدّ كبير.

الشكل 28. معدلات إلمام النساء بالقراءة والكتابة

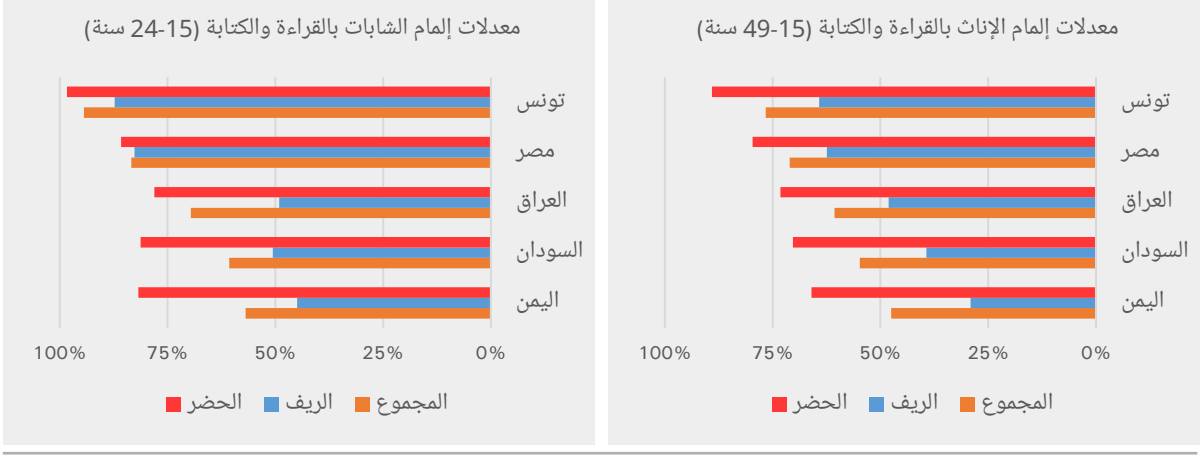

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012).

الشكل 29. النساء الحاصلات على تعليم عالٍ

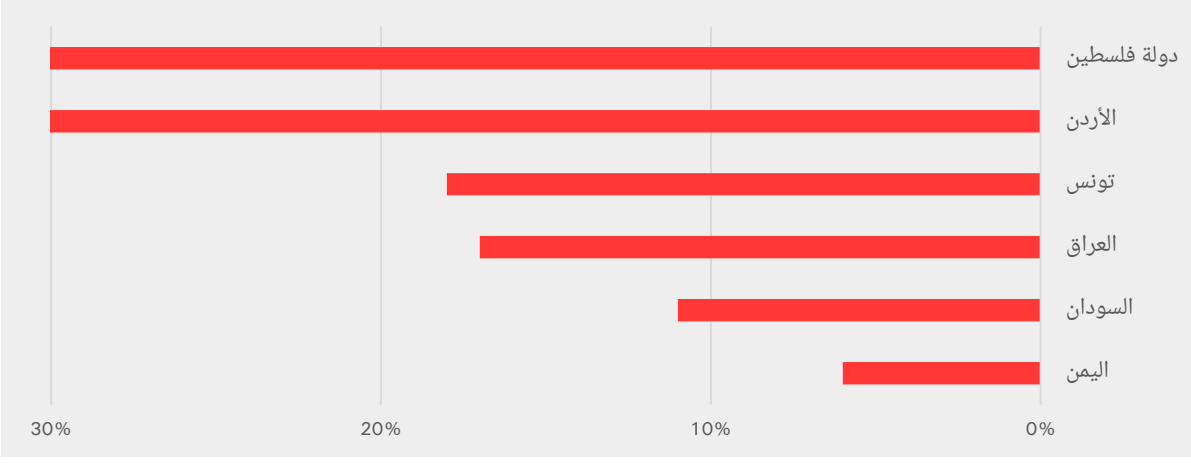

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

الشكل 30. مؤشرات التكافؤ في المدارس الابتدائية والثانوية

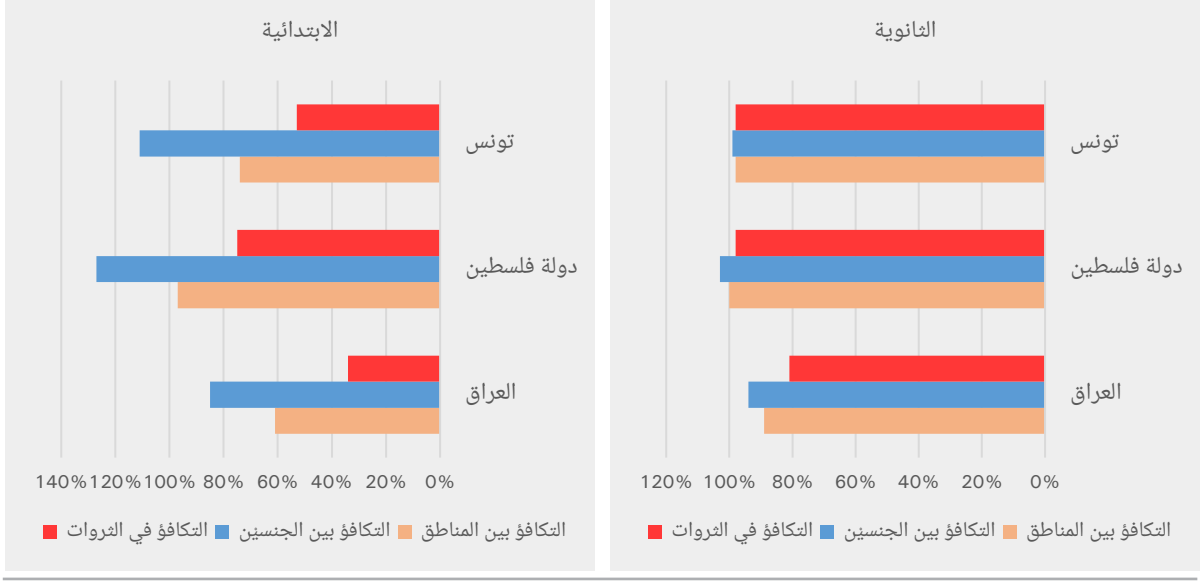

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في العراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014).

ملاحظة: يتمّ احتساب مؤشر التكافؤ بين الجنسين كما يلي: النسبة الصافية المعدلة لحضور الفتيات مقسومة على النسبة الصافية لحضور الفتيان. ويُحتسب التكافؤ في الثروات كما يلي: النسبة الصافية المعدلة لحضور الشريحة الأغنى مقسومة على النسبة الصافية لحضور الشريحة الأفقر. ويُحتسب التكافؤ بين المناطق كما يلي: النسبة الصافية المعدلة لحضور سكان المناطق الريفية مقسومة على النسبة الصافية لحضور سكان المناطق الحضرية.

دال. الهدف 4: ضمان أن يُلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حدّ سواء، بالقراءة والكتابة والحساب

التعليم في المنطقة العربية: نسبة الالتحاق مرتفعة إنما نوعية التعلّم سيئة

كما أشرنا في قسم سابق من هذه الدراسة، حققت البلدان العربية عدداً من غايات التعليم الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وكانت تسير باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبحلول عام 2005، وصلت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي في مختلف أنحاء المنطقة إلى 83 في المائة، وبالتعليم الثانوي إلى 54 في المائة، وبالتعليم العالي إلى 21 في المائة (UNESCO, 2007). لكن مستويات التحصيل العلمي لا تقيس جودة الخدمات التعليمية التي يتم تقديمها، أو المهارات التي يتم اكتسابها، أو المتطلبات الضرورية للحصول على عمل.

وتَحوّل تركيز تحليل السياسات وتقديم المشورة على المستوى الدولي من الاقتصار على معدلات الالتحاق بالمدارس إلى شمول جودة التعليم أيضاً (World Bank, 2011). وأقر هذا النوع من التحليلات بأن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع، لا يعني بالضرورة الاستعداد للتعليم العالي أو القوى العاملة، وأن جودة التعليم ما زالت تشكل تحدياً كبيراً (ESCWA, 2012). علاوةً على ذلك، لم يشر الالتحاق بالمدارس في بعض الحالات سوى إلى أيام متفرقة قليلة تم خلالها أخذ حضور التلاميذ بدلاً من أخذ الحضور اليومي المستمر، ولم تتطرق مقاييس الإلمام بالقراءة والكتابة بالضرورة إلى محو الأمية الوظيفية. لذا، لا بد من أن ترافق مقاييس الجودة أرقام الالتحاق، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاختبارات القياسية الوطنية والعالمية، وجودة تدريب المدرّسين وانتظام حضورهم، وقابلية توظيف الخريجين المقيَّمة من قبل أصحاب العمل. وعلى الرغم من تحسُّن معدل التحاق الإناث بالمدارس، لم يعنِ ذلك حتماً تحسُّن جودة التعليم أو الاستعداد للفرص بعد التخرج.

ومن مقاييس جودة التعليم برنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA) الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي قام في عام 2015 باختبار أكثر من نصف مليون طالب في 72 بلداً. وتعمد اختبارات PISA، التي يتم إجراؤها مرة كل ثلاث سنوات، إلى تقييم القدرات في مجالات الرياضيات والعلوم والقراءة بطريقة قابلة للمقارنة بين مختلف البلدان. وتُجرى الاختبارات بلغة التعليم المحلية وتُنفَّذ على نحو عشوائي في المدارس المشاركة. وسجلت البلدان العربية التي تشملها اختبارات PISA أداءً سيئاً عند مقارنتها بالبلدان الأخرى. وتستند درجات التقييم إلى معدل 500 نقطة في مختلف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويشير الشكل 31 إلى أن نتائج الأردن وتونس بقيت دون المعدل المذكور إلى حدّ كبير، علماً بأنهما دولتان عصفت بهما النزاعات وكانت البيانات الخاصة بهما متاحة على مرّ السنوات. أما في ما يخص ترتيبهما النسبي، فقد احتلتا مرتبة متدنّية جداً بالمقارنة مع البلدان الأخرى المشاركة في برنامج PISA. وكانت العلوم المادة التي سجل فيها الطلاب أداءً أفضل نسبياً، في حين سُجّلت أدنى النتائج النسبية في مادة الرياضيات. ولكن تشير المجالات الثلاثة إلى ضرورة إجراء تحسينات ضخمة.

الشكل 31. درجات ومراتب برنامج PISA

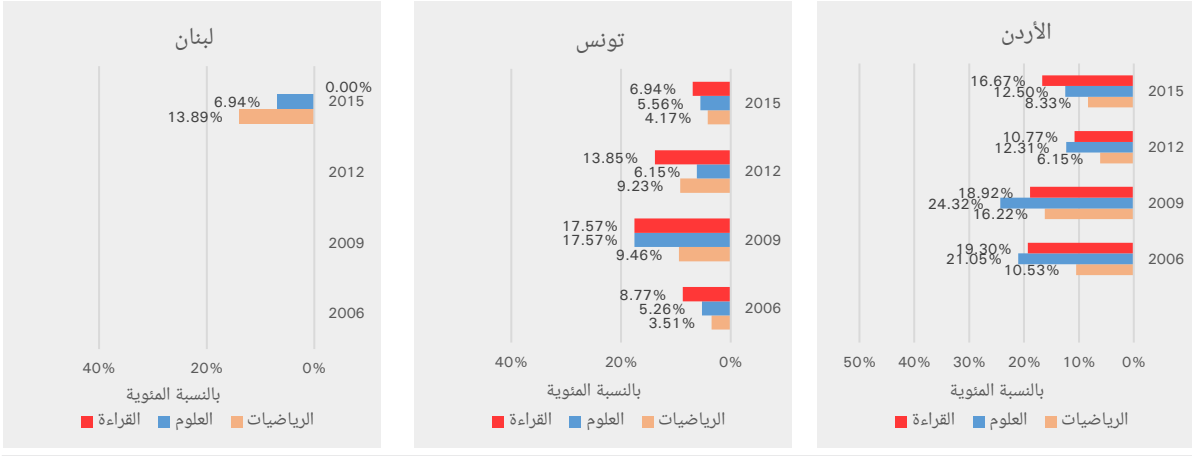

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى OECD, 2018.

ملاحظة: تُحتسب النتيجة (Y-axis) على أساس معدل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ 500 نقطة. أما المرتبة (الرقم فوق العتبة) فتعكس أحجام المسوح التي جرت في أعوام مختلفة.

على نحو مماثل، يحتل لبنان، الذي لا تشمل بيانات برنامج PISA الخاصة به سوى معطيات عام 2015، مرتبة متدنّية جداً في مجالي القراءة والعلوم، لكن النتيجة كانت أقل سوءاً في مجال الرياضيات (كما يظهر في الشكل 32). وتأكيداً على صحة هذه الاستنتاجات، أشارت التقييمات العالمية لنتائج إنجازات الطلاب في مجالي الرياضيات والعلوم (الدراسة الدولية لتوجّهات مستويات الأداء في الرياضيات والعلوم-TIMSS) لعام 2011 إلى أن تونس احتلت المرتبتين 47 في الرياضيات و48 في العلوم من أصل 50 بلداً، فيما احتل اليمن المرتبة 50 في كلا الفئتين. ولفتت نتائج هذه التقييمات الدولية انتباه صانعي السياسات العرب إلى القصور الملحوظ في نوعية خدمات التعليم التي يتم توفيرها (Thacker and Moreno, 2015).

تجلّى أثر ضعف جودة التعليم، في ظل التحاق السكان بالمدارس طوال سنوات عديدة وعدم امتلاكهم بالضرورة المهارات اللازمة للنجاح، في ارتفاع معدل البطالة وعدم توافر الفرص للخريجين، وهما عاملان غالباً ما يُقال إنهما من أسباب الاضطرابات التي أدت إلى أحداث ما سُمي بـ "الربيع العربي". وحجبت المعدلات المرتفعة للالتحاق بالمدارس النقص الحادّ في جودة خدمات التعليم والتدريب المقدمة، علماً بأن أوجه النقص هذه لا تزال أحد أبرز القيود في كل بلدان المنطقة (UNESCO, 2014).

وفي حين أن تحليل التباين بين سنوات الدراسة وفرص العمل قد ركز بشكل رئيسي على عدم توافر الفرص الاقتصادية لخريجي المدارس، ينبغي إيلاء الاهتمام الكافي أيضاً لما إذا كان هؤلاء الخريجون يتمتعون بالقدرات المعرفية والمهارات والمعارف لتحقيق نجاحات كموظفين أو رواد أعمال. ولا يزال هذا التباين قائماً في الوقت الحالي ولا يبرز أي دليل على حدوث تحسُّن.

الشكل 32. درجة ومرتبة لبنان ضمن برنامج PISA لعام 2015

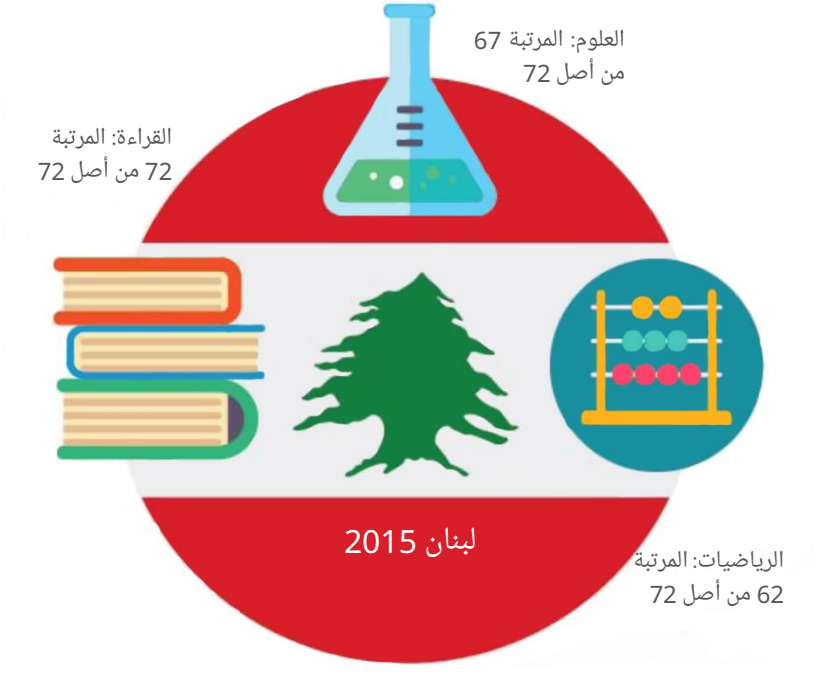

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى OECD, 2018.

وفي ظل استمرار تحديات الركود وانعدام الفرص في تونس، التي أدت إلى اندلاع التظاهرات والاضطرابات مؤخراً، فإن تراجع مقاييس جودة التعليم سيقوِّض فرص الخريجين في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، تشير الاتجاهات الديمغرافية إلى ازدياد عدد الشباب الذين سيغادرون مقاعد الدراسة في تونس، متوقّعين أن يؤتي تعليمهم ثماره. ومن المفترض أن تساهم إصلاحات التعليم في تحسين جودة الخدمات التعليمية التي يتم تقديمها؛ والاستثمار بشكل أكبر في المدرّسين، والمواد الدراسية، وغيرها من عوامل التحصيل العلمي؛ والمطابقة بين التعليم والقدرات والمهارات اللازمة لمساعدة الطلاب على تحقيق نجاحات.

هاء. الاستنتاجات

يشمل العديد من مسوح الأسر المعيشية التي قامت بجمعها مكاتب الإحصاءات الوطنية والمنظمات الدولية في مختلف أنحاء المنطقة العربية بيانات تعليمية مهمة يمكن استخدامها لإعداد إحصاءات تعليمية أساسية تتضمن تلك المتعلقة بالتحصيل العلمي، ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات الالتحاق بالتعليم، ومعدلات عدم الالتحاق بالمدارس، ومعدلات التسرّب، ومتوسط سنوات دراسة السكان، وأعلى الصفوف الملتحقين فيها. وبينما تُجرى في مناطق وبلدان أخرى عديدة في العالم مسوح للأسر المعيشية تجمع بيانات عن مهارات القراءة والرياضيات، فإن المسوح التي تُجريها البلدان العربية لم تجمع بيانات مماثلة.

ومن المفترض أن تُجمَع في الجولة الجديدة للمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات التي تجريها اليونيسف بيانات لتقييم جودة التعليم. ومن المهم إدراك دور جودة التعليم في تحقيق التنمية المستدامة. فقد تسببت حالات عدم المساواة وعدم التكافؤ في جودة التعليم في مختلف البلدان العربية وداخلها بموجة عارمة من الاستياء في أوساط الشباب الذين يواجهون ندرة في فرص العمل.

لقد قمنا في هذا الفصل بالجمع ما بين بيانات التعليم المتأتية من المسوح التي جرت على المستوى الجزئي والبيانات الإدارية المتعلقة بالجودة المنبثقة عن الاختبارات الدولية التي خضعت لها مجموعة فرعية من البلدان العربية. واستخدمنا هذه البيانات لتسليط الضوء على اقتراحيْن مهميْن بالنسبة إلى البيانات الجزئية في المنطقة. أولاً، تشجيع جهود جمع البيانات المرتبطة بجودة البيانات كي تُضاف إلى المسوح القائمة التي تجري بصورة منتظمة. ثانياً، ضمّ البيانات الجزئية إلى مصادر البيانات الإدارية الأخرى من أجل توفير آلية تعقُّب أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. مستويات المعيشة والنزاعات (الأهداف 6 و7 و11 للتنمية المستدامة)

5. مستويات المعيشة والنزاعات (الأهداف 6 و7 و11 للتنمية المستدامة)

إن حصول الجميع على المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، والوقود النظيف، والطاقة الكهربائية ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. فهذا النوع من النفاذ يؤثر على العديد من مجالات التنمية، بما فيها الزراعة، والطاقة، والتحصين ضد الكوارث، وصحة الإنسان، والبيئة، وفي نهاية المطاف على النمو الاقتصادي. ويُعتبر تحسين الصرف الصحي شرطاً مهماً لخفض عدد الوفيات والإصابة بأمراض على مستوى الأسر المعيشية. فمعدل الوفيات الناجمة عن مرافق المياه والصرف الصحي غير المأمونة في المنطقة العربية يتجاوز المعدل العالمي ويشهد ارتفاعاً على وجه الخصوص في البلدان المتأثرة بالأزمات (World Bank, 2018). ونتيجة لذلك، يرتبط تحسُّن مصادر المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل وثيق بتحقيق خطة التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بما في ذلك الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)، والهدف 12 (الاستهلاك المستدام).

ويقرّ الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة) بأن ضمان توافر المياه وإدارتها إدارة مستدامة، وكذلك الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، يتعدّى مجرد الحصول على المصادر المحسّنة للمياه وخدمات الصرف الصحي والطاقة، إذ يتعيّن على المياه والطاقة أن تستوفي معايير الجودة، وأن تكون إمداداتهما ميسورة التكلفة ومستدامة يمكن التعويل عليها بالنسبة إلى جميع الفئات السكانية في البلاد. فالمياه غير المأمونة قد تؤدي إلى الإصابة بالإسهال والكوليرا، ما من شأنه أن يسفر في نهاية المطاف عن حالات سوء تغذية وازدياد خطر الوفاة. يُذكر أن الإسهال هو ثاني أهم أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة عالمياً وهو يرتبط بزيادة خطر التقزّم (UNICEF, 2018b). وبحسب تقديرات اليونيسف، تؤدي الأمراض المتصلة بالإسهال، والمرتبطة بعدم توفر المياه المأمونة، ومرافق الصرف الصحي، والنظافة الشخصية الأساسية، إلى وفاة نحو 1,400 طفل دون سن الخامسة يومياً (UNICEF, 2018b).

ويعاني معظم البلدان العربية شحاً كبيراً في المياه. وتشكل النزاعات الطويلة الأمد في مختلف أنحاء المنطقة، إلى جانب عوامل ديمغرافية أخرى مثل النمو السكاني السريع، تحديات أمام تحقيق النفاذ المستدام إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتضع ضغوطاً إضافية على الهياكل الأساسية القائمة للطاقة. كما تفرض النزاعات العنيفة التي تعصف بالمنطقة تحدياً خطيراً أمام التقدم المحرز من حيث تعزيز النفاذ إلى الإمدادات المحسّنة للمياه والصرف الصحي منذ تسعينيات القرن الماضي. وكانت النزاعات قد تسببت بإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للمياه والمؤسسات، وبوقف توفير الخدمات العامة. كما يتسبب اللاجئون والنازحون بضغوط إضافية على البنية التحتية للمياه، والصرف الصحي، والطاقة، في المجتمعات المضيفة والبلدان المجاورة.

وقدّر البنك الدولي بأن تكاليف عدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي تمثل نحو 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي سنوياً. وفي البلدان

المتأثرة بالنزاعات، ترتفع التكاليف الاقتصادية إلى ما بين 2 و4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنوياً (World Bank, 2018a). ويُعتبر اللاجئون والنازحون داخلياً الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم أكثر عرضة للتهديدات الصحية المرتبطة بالمياه والصرف الصحي (UNICEF, 2018a). فغالباً ما تكون مصادر مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي غير متاحة أثناء العبور من منطقة إلى أخرى، ما يرفع خطر تعرُّض الأشخاص للإصابة بأمراض أو سوء التغذية. وتزيد مجتمعات اللاجئين الضغوط على استخدام المياه في البلدان المضيفة. ففي الأردن على سبيل المثال، تسبب اللاجئون السوريون بتحديات هائلة لاستدامة المياه. وقد أصبح نضوب المياه الجوفية مصدر قلق رئيسياً لأن معدلات استخراج المياه الإجمالية باتت تتخطى مصادر المياه المتجددة الإجمالية (Farishta, 2014)

توفر مسوح الأسر المعيشية الواسعة النطاق، مثل الاستقصاء الديمغرافي والصحي والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، بيانات مهمة وفريدة ضرورية لقياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه المسوح معلومات معيارية وقابلة للمقارنة حول خصائص الإسكان في مختلف أنحاء المنطقة العربية. وتُعتبر هذه المعلومات مهمة لقياس وضع التنمية الحالي في مجالات المياه، والصرف الصحي، وظروف السكن، والنظافة. واستناداً إلى البيانات المتوافرة، ينظر هذا الفصل في المؤشرات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، ومرافق الصرف الصحي وغسل اليدين، والطاقة الكهربائية، ووقود الطهي النظيف في بلدان المنطقة.

ألف. الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

1. تحسين النفاذ إلى مياه الشرب

تسعى الغاية 6.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030. ويعاني معظم البلدان العربية شحاً كبيراً في المياه، في الوقت الذي تفرض العوامل الديمغرافية والبيئية والتلوث في المنطقة ضغوطاً إضافية تعيق تحقيق الهدف المتمثل في حصول الجميع على المياه النظيفة وكفاءة إدارة المياه. بدورها، ولّدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والبيئة جراء النزاعات المزيد من الضغوط. وترزح المجتمعات المضيفة تحت وطأة الضغوط المتفاقمة الناجمة عن موارد المياه المحدودة بسبب ازدياد طلب اللاجئين والنازحين على المياه.

يظهر في الدول العربية فارق شاسع في الإحصاءات المتعلقة بالوصول إلى مصادر المياه المحسّنة، تتراوح بين وصول الجميع تقريباً ووصول أقل من ثلثي السكان إلى هذه المصادر. وسجل الأردن، ومصر، وتونس نسبة نفاذ إلى مصادر المياه المحسّنة عند أكثر من 95 في المائة من السكان، بينما سجل اليمن، وفلسطين، وليبيا، والسودان معدلات أدنى بكثير تراوحت بين 58 و68 في المائة.

الشكل 33. الوصول إلى المصادر المحسّنة لمياه الشرب وفق الشرائح الخمسية للثراء

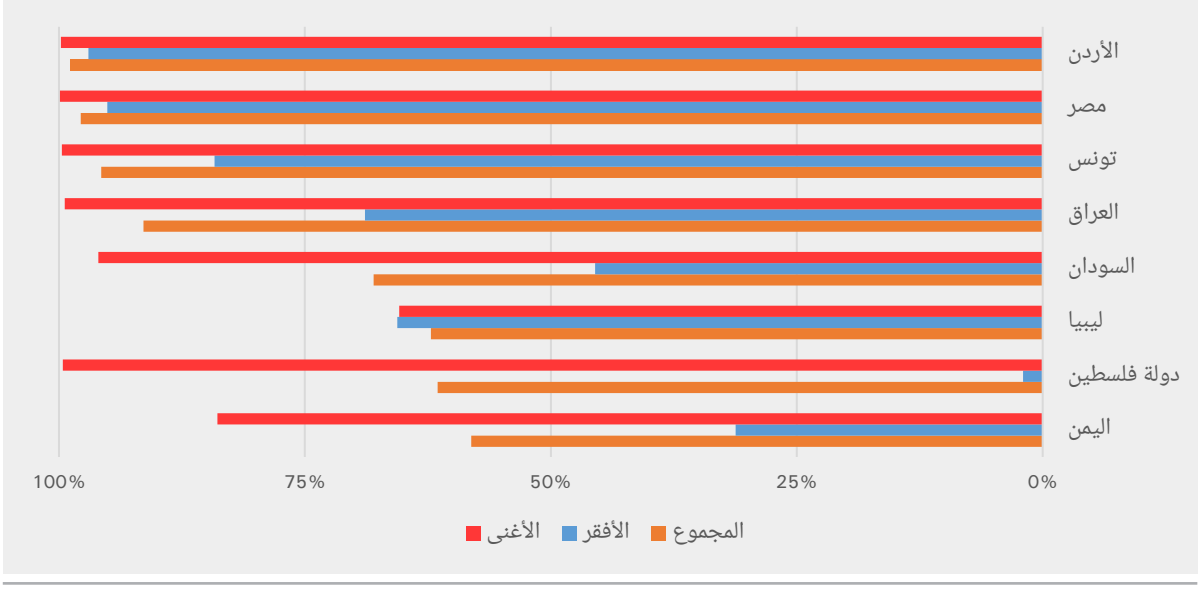

المصدر: UNICEF and WHO, 2015.

ثمة تفاوت كبير بين الوصول إلى مصادر المياه المحسّنة ضمن الشرائح الخمسية للثراء من جهة والمناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى. وفي حين أن التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية ضخم ويناهز معدله 13 في المائة، يبدو التفاوت بين الشرائح الخمسية للثراء أكثر وضوحاً. تجدر الملاحظة أن البلدان التي يُعتبر فيها النفاذ الإجمالي إلى هذه الموارد محدوداً تواجه صعوبة من حيث توفير فرص متساوية لحصول جميع المواطنين على هذه المصادر في مختلف مناطق سكنهم أو مستوى دخلهم.

إن الأردن ومصر على سبيل المثال قادران على منح مواطنيهما فرصاً متساوية تقريباً للحصول على المياه في المناطق الحضرية والريفية، مع العلم بأن الثروات في هذيْن البلديْن لا تؤثر إلى حدّ كبير على نفاذ السكان إلى مصادر المياه المحسّنة. وعلى الجانب الآخر من هذا المشهد، نجد اليمن والسودان والعراق حيث تتراجع نسبة وصول المواطنين في المناطق الريفية إلى مصادر المياه لتتراوح بين 15 و26 في المائة بالمقارنة مع نظرائهم في المناطق الحضرية. وفي السودان واليمن، تُعدّ نسبة الفئات السكانية القادرة على الحصول على مصادر المياه المحسّنة ضمن الشريحة الأغنى من الشرائح الخمسية للثراء أكبر بواقع مرتيْن من نسبة الشريحة الأفقر. هذا وتمثل فلسطين حالة قصوى، حيث لا تزيد نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر المياه المحسّنة ضمن الشريحة الأفقر من الشرائح الخمسية للثراء عن 2 في المائة، في حين تناهز نسبة نفاذ الشريحة الأغنى إلى هذه المصادر 100 في المائة. وينشأ هذا التفاوت الحادّ عن واقع أن معظم السكان الذين ينتمون إلى الشريحة الأفقر يعيشون في قطاع غزة، وهي منطقة تعاني من أزمة طويلة الأمد وقدرات مؤسسية ضعيفة، وتُعرض تفاصيل عن هذه المسألة في الإطار 7.

الإطار 7. الوصول إلى مصادر المياه في فلسطين

تواجه فلسطين مجموعة من التحديات بالنسبة إلى تزويد المواطنين بمصادر المياه المحسّنة. فقد شهد قطاع غزة إفراطاً شديداً في استخدام طبقة المياه الجوفية الساحلية، حيث تجاوزت معدلات استخراج المياه حجم الإمدادات المتجددة. ويتم استخراج نحو 95 في المائة من المياه التي يزوّد بها القطاع من طبقة المياه الجوفية التي أدى الإفراط في استخدامها إلى تلوثها بسبب تسرّب مياه البحر إليها، فأصبحت شديدة الملوحة لدرجة تجعلها غير صالحة للشرب. وتشمل المشاكل الأخرى طول أمد النزاع، وتلوث المياه الجوفية، وارتفاع الكثافة السكانية. ونتيجةً لذلك، لا يزال التفاوت من حيث الوصول إلى المياه بين وداخل الضفة الغربية وقطاع غزة كبيراً جداً.

وألحق النزاع الطويل الأمد في قطاع غزة أضراراً جسيمة بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي وصلت قيمتها إلى نحو 225 مليون دولار أمريكي بين أيلول/سبتمبر 2000 وتموز/يوليو 2003 (World Bank, 2018a). وكانت عملية تطوير البنية التحتية، بما يشمل إقامة محطات تحلية المياه الضرورية، قد تعرقلت بسبب الحصار الذي فرضته إسرائيل منذ حزيران/يونيو 2007.

وعليه، لا يتمكن سوى 10.4 في المائة من سكان غزة من الحصول على المصادر المحسّنة لمياه الشرب بالمقارنة مع 90 في المائة في الضفة الغربية. ويُظهر الشكل أدناه أن جميع محافظات غزة تعجز، وإلى حدّ كبير، عن إفساح المجال أمام الوصول إلى المياه بشكل كافٍ. وفي محافظتي غزة ودير البلح، لا يصل سوى 3 إلى 4 في المائة من السكان إلى مصادر المياه المحسّنة. وفي أغلب الأحيان، لا يستطيع سكان غزة الحصول على المياه النظيفة سوى من الصهاريج التي يوفرها البائعون في القطاع الخاص، ما يفاقم التفاوتات في الثروة من حيث النفاذ إلى المياه. ويمثل النقص في الموارد المائية ومياه المجارير غير المعالجة خطراً صحياً شديداً يهدد حياة العديد من الفلسطينيين في غزة.

السكان الذين يحصلون على مصادر المياه المحسّنة في فلسطين

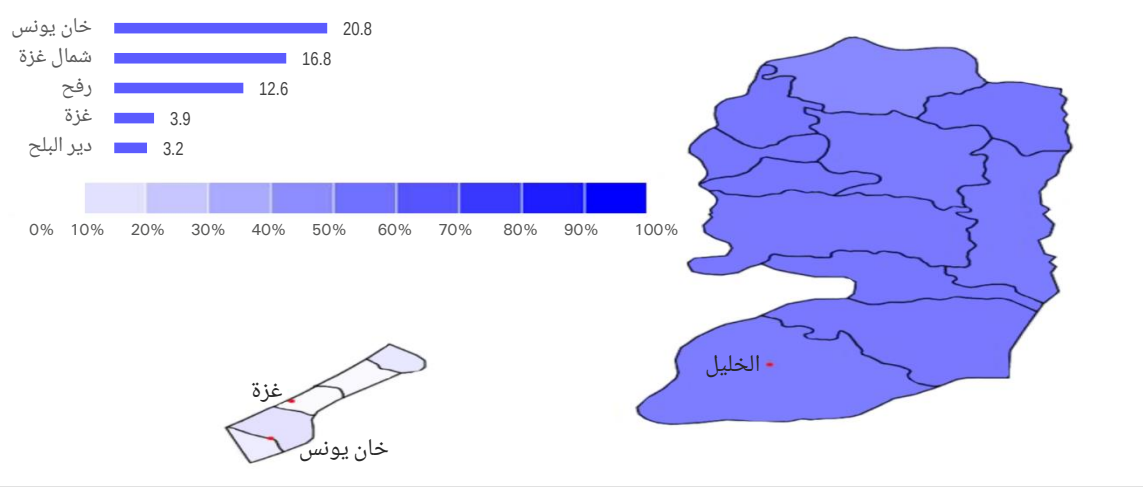

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014).

2. تحسين النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي

ترمي الغاية 6.2 من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بحلول عام 2030. وتتسبب المرافق الصحية بشكل كبير في انتقال الأمراض المعدية والإصابة بالأمراض والوفاة (WHO, 2015). ويُعدّ النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسّنة مهماً لتحقيق الهدف المتعلق بصحة الأطفال والحدّ من سوء التغذية.

وفي حين تمكن معظم الدول العربية من تزويد أكثر من 90 في المائة من سكانها بإمكانية النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسّنة، لا يزال السودان واليمن، البلدان الأقل نمواً، يحتلان مراتب متأخرة جداً من حيث امتلاك الهياكل الأساسية المناسبة للصرف الصحي. ففي السودان، لا يحصل سوى 33 في المائة من السكان على خدمات الصرف الصحي المحسّنة، في حين لا يتمكن سوى 55 في المائة من السكان من الوصول إلى مرفق لغسل اليديْن بالصابون والماء. ويعاني السودان واليمن نقصاً كبيراً في المراحيض الصحية في المناطق الريفية وفي أوساط الشريحة الأكثر فقراً من الشرائح الخمسية للثراء.

في البلدان المعرضة للنزاعات الحادّة للغاية، تدهورت شبكات المياه، ما أدى إلى ازدياد مخاطر الإصابة بالكوليرا والإسهال. ففي اليمن، ألحقت النزاعات العنيفة أضراراً بشبكات إمدادات المياه وأسفرت عن انقطاع حوالي 15 مليون شخص عن النفاذ المنتظم إلى المياه والصرف الصحي. وشهد عام 2017 تفشّي الكوليرا على نطاق واسع. وبين نيسان/أبريل وتموز/يوليو 2017، سُجّلت 400,000 حالة اشتباه في الإصابة بالكوليرا ونحو 1,900 حالة وفاة مرتبطة بهذا الوباء (UNICEF, 2017c).

ويعرض الشكل 35 النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسّنة بحسب المحافظات في اليمن لعام 2013. وحتى قبل اندلاع الحرب الأهلية، كانت غالبية الفئات السكانية تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى مرافق المياه المحسّنة، ومعظم الأسر المعيشية الريفية في المحافظات الشرقية كان معرّضاً لمخاطر الصرف الصحي السيئ.

الشكل 34. النفاذ إلى المرافق المحسّنة للصرف الصحي وغسل اليديْن بالصابون والماء

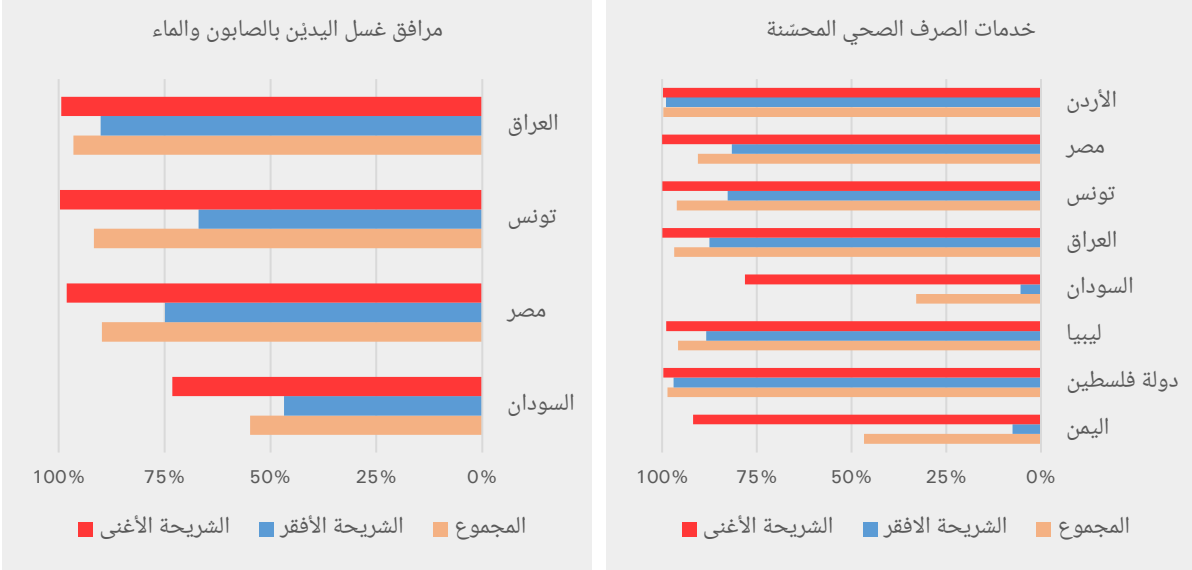

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وليبيا (المشروع العربي لصحة الأسرة، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

الشكل 35. النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسّنة في اليمن بحسب المحافظات والمناطق السكنية

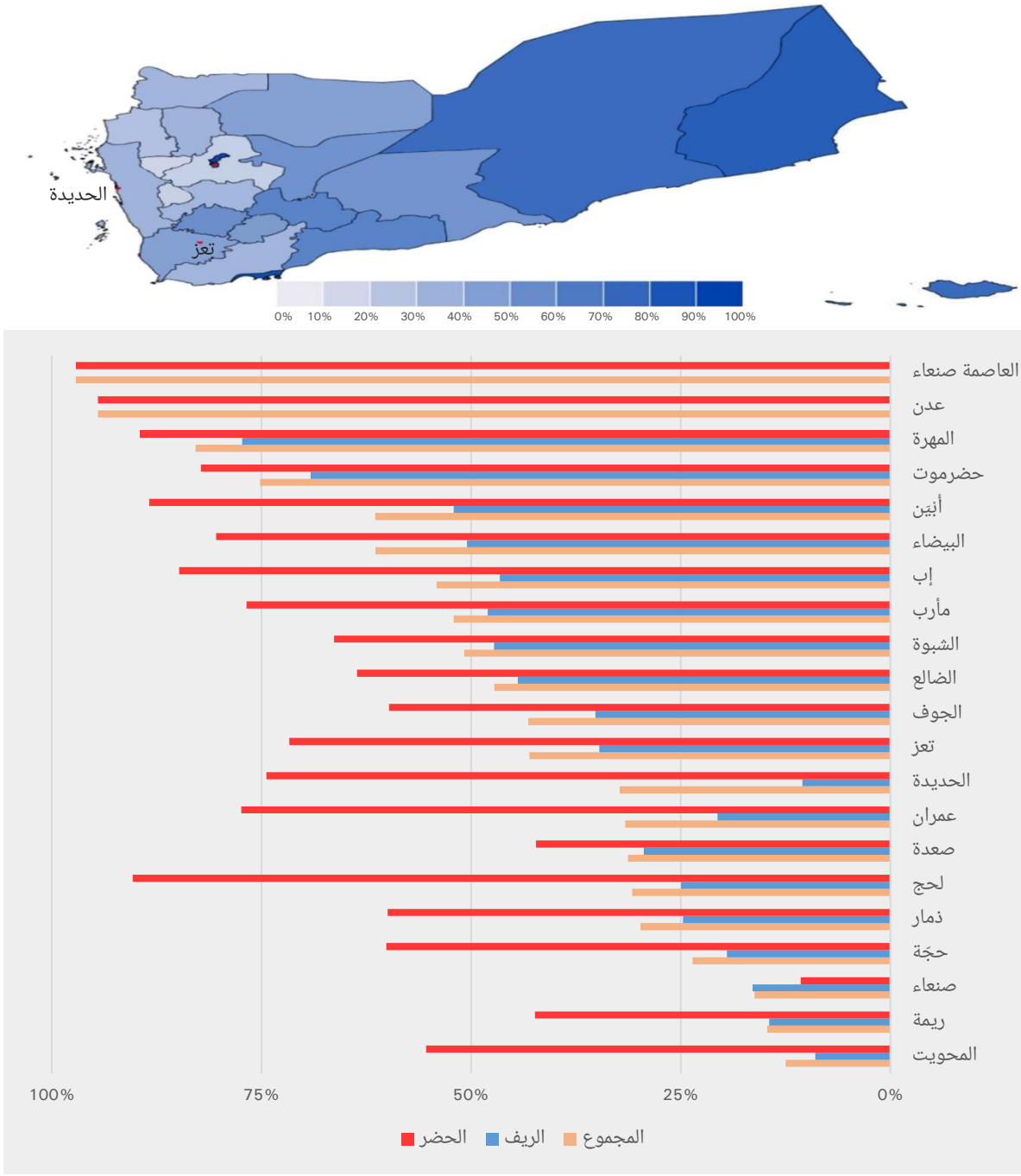

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الاستقصاء الديمغرافي والصحي في اليمن لعام 2013.

الإطار 8. التغوّط في العراء في السودان واليمن

لا تزال المعدلات العالمية للوصول إلى مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي المحسّنة بعيدة عن تسجيل نسبة 100 في المائة. فالمعدل العالمي للوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسّنة يبلغ 68 في المائة، وللوصول إلى مصادر المياه 91 في المائة (JMP, 2015). يُذكر أن نحو 13 في المائة من سكان العالم يتغوّطون في العراء (UNICEF and WHO, 2015). ولا تزال خدمات الصرف الصحي السيئة تمثل أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بالصحة العامة والمرتبطة بالعديد من النتائج الصحية المهمة، بما فيها الرابط مع التقزّم في مرحلة الطفولة. وفي السودان واليمن، يتغوّط نحو ثلث السكان في العراء. ويبقى معدل انتشار التقزّم في هذين البلدين من بين الأعلى في العالم. ففي اليمن، يعاني أكثر من 45 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزّم، وتصل هذه النسبة إلى 38 في المائة في السودان، علماً بأن معدل التقزّم العالمي يبلغ 23 في المائة (UNICEF, 2017b). وتشير الأدلة الصادرة مؤخراً عن عدد من البلدان النامية إلى أن التغوّط في العراء و/أو خدمات الصرف الصحي السيئة مسبِّبان رئيسيان للأمراض عموماً (UNICEF, 2017b; and Spears, Ghosh and Cumming, 2013). ولا بد لتدابير الصرف الصحي من أن تأخذ في الحسبان الرابط مع التقزّم في مرحلة الطفولة.

انتشار التغوّط في العراء في السودان واليمن

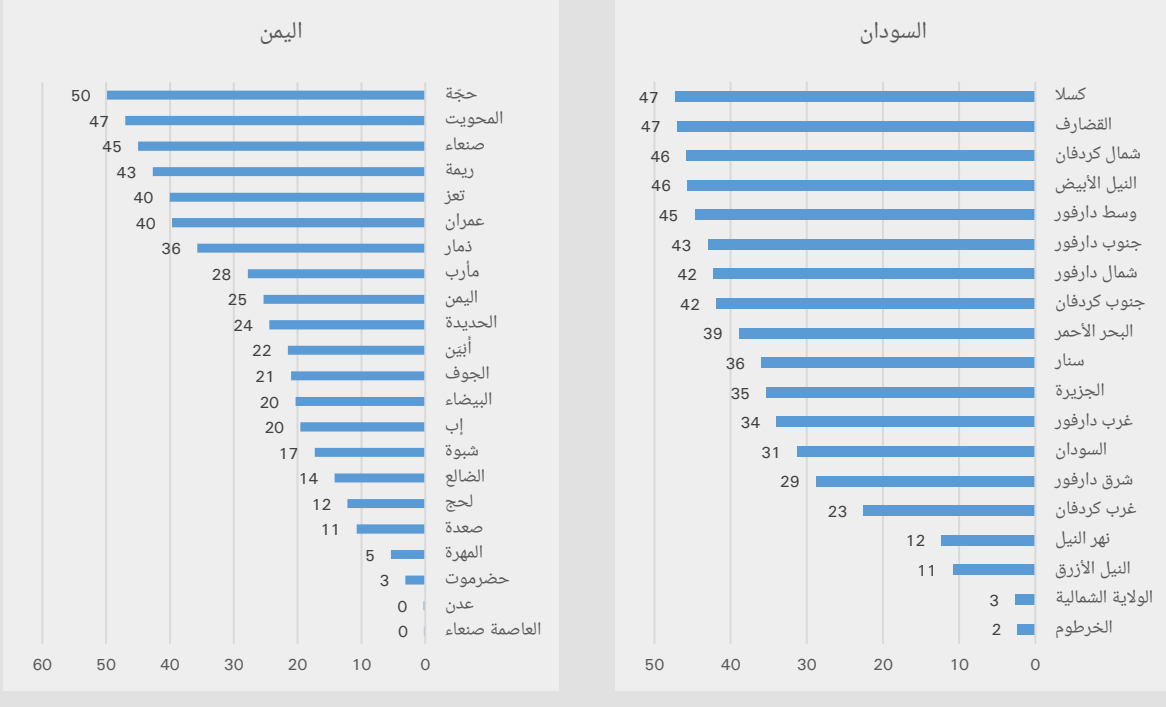

الرابط بين التقزم والتغوّط في العراء = 0.0845

الرابط بين التقزّم والتغوّط في العراء = 0.1070

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014).

باء. الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

ترمي الغاية 7.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول عام 2030. ومن شأن تحسين الوصول إلى تكنولوجيات الطاقة النظيفة والحديثة في المنازل أن يساهم في تعزيز الصحة والرفاه الاجتماعي، وكذلك في تحقيق أهداف الاستدامة الطويلة الأمد. ويؤدي عدم كفاءة احتراق الوقود الصلب والكتلة الأحيائية التقليدية إلى تلوث الهواء داخل الأماكن المغلقة وتهديد السلامة. وبما أن النساء في المنطقة يتحمّلن عادةً مسؤولية الأعمال المنزلية، فهن يتأثرن أكثر من غيرهن بنقص الطاقة النظيفة. وتشدد الأبحاث المتعلقة بالوصول إلى الطاقة الكهربائية والطاقة النظيفة على الآثار السلبية التي قد تنعكس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة (Aklin and others, 2017)، والمساواة بين الجنسيْن من جهة أخرى (Halff, Sovacool and Rozhon, 2014).

ويسجل معظم البلدان المتأثرة بالنزاعات التي تتوافر بيانات المسوح الخاصة بها أداءً جيداً على المستوى القطري من حيث تزويد مواطنيها بفرص الحصول على الطاقة والوقود النظيف. وفي هذا السياق، تناهز نسبة التغطية الكهربائية في الأردن واليمن نحو 100 في المائة، وتصل إلى 96 في المائة تقريباً في العراق وتونس وليبيا. وفي مصر، يفيد نحو 90 في المائة من الأسر المعيشية عن الحصول على الطاقة الكهربائية واستخدام الوقود النظيف لأغراض الطهي. أما السودان واليمن فيحتلان مراتب متدنّية جداً في هذا المجال، حيث تقل نسبة المواطنين في السودان القادرين على الحصول على الطاقة الكهربائية عن 45 في المائة، وتأتي نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود النظيف في الدرجة الأولى دون 42 في المائة.

الشكل 36. السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية ويعتمدون على الوقود النظيف في الدرجة الأولى

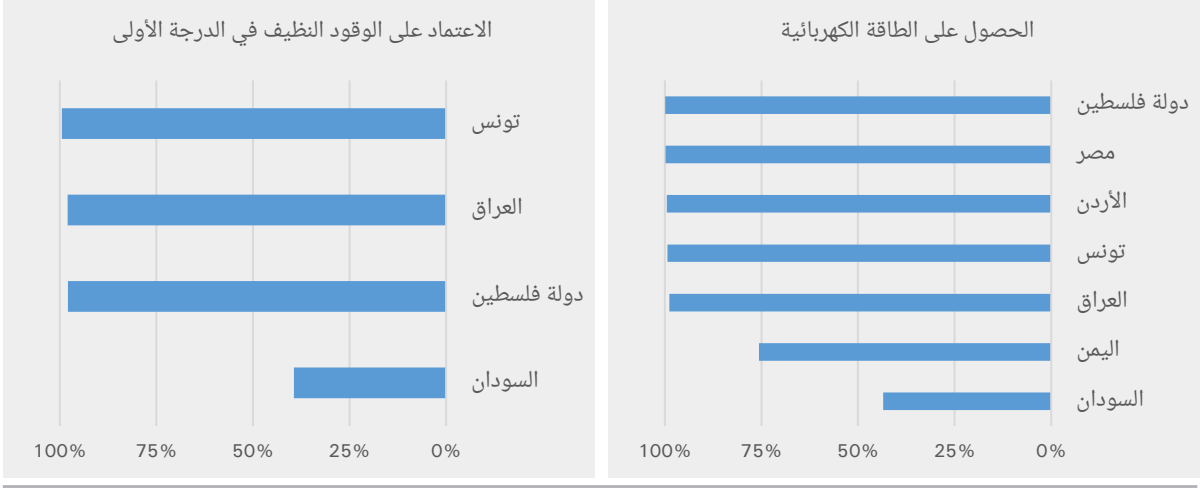

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

تقترن المستويات المنخفضة للحصول على الطاقة الكهربائية واستخدام الوقود النظيف في السودان واليمن بانعدام المساواة في توزيع الدخل ومناطق السكن على نطاق واسع. ويُظهر تفصيل الوصول إلى الطاقة الكهربائية والوقود النظيف استناداً إلى مؤشر الثروة في السودان أن شريحتي الفقراء وذوي الدخل المتوسط هما الفئتان اللتان تتأثران بشكل رئيسي بمحدودية الطاقة الكهربائية وتوافر الوقود النظيف. فلا يزال ما بين 95 و100 في المائة من السكان المنتمين إلى أفقر شريحة وثاني أفقر شريحة ضمن الشرائح الخمسية للثراء يعتمدون على الوقود الأحيائي التقليدي مثل الخشب، والفحم، والمحاصيل أو غيرها من الفضلات الزراعية وروث الحيوانات. ويعاني سكان الريف وذوو الدخل المنخفض من نسبة الوصول الأدنى إلى الطاقة الكهربائية والوقود النظيف.

يظهر المزيد من الفوارق عند النظر إلى التفصيل المناطقي لاستخدام الطاقة في السودان. ففي حين تناهز نسبة التغطية الكهربائية والحصول على الوقود النظيف في إقليم جبال النوبة وولاية الجزيرة النسبة المسجلة في الأقاليم والولايات الأخرى، يواجه السكان في إقليمي دارفور وكردفان في جنوب غرب السودان قيوداً كبيرة تحول دون الوصول إلى الطاقة (الشكل 38). في المقابل، تمنح مصر، والعراق، والأردن، وفلسطين، وتونس، السكان في مختلف المحافظات فرصاً متساوية للحصول على الطاقة الكهربائية (الشكل 39 لتونس).

الشكل 37. الحصول على الطاقة الكهربائية والاعتماد على الوقود النظيف في الدرجة الأولى في السودان والعراق

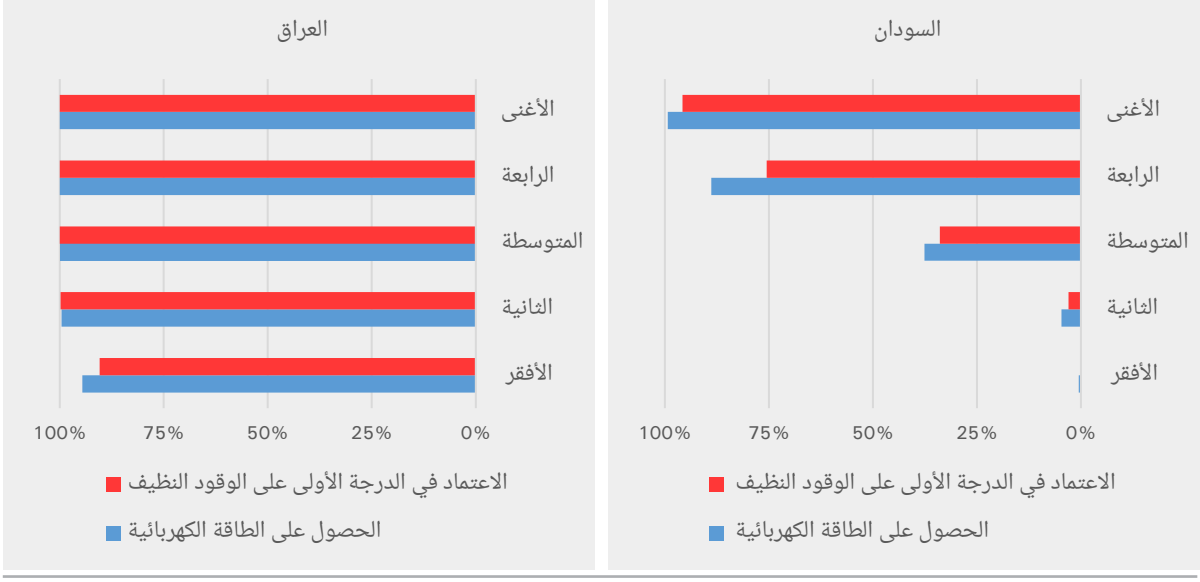

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في السودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011).

الشكل 38. الحصول على الطاقة الكهربائية في محافظات السودان

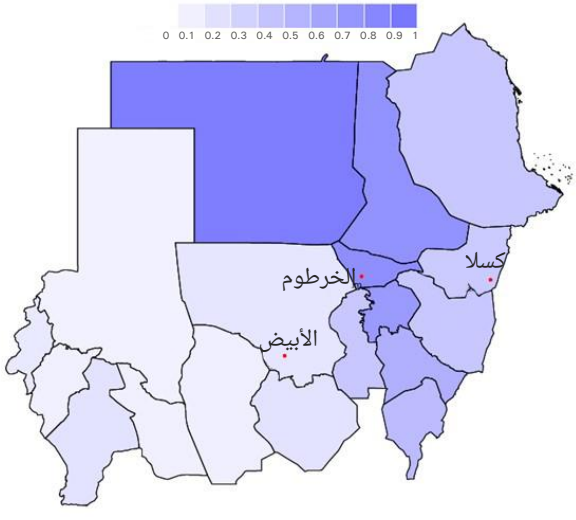

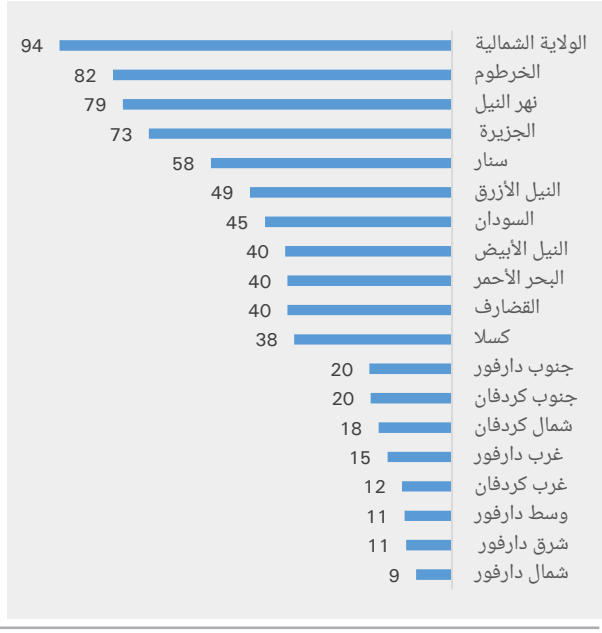

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في السودان لعام 2014.

الشكل 39. الحصول على الطاقة الكهربائية في محافظات تونس

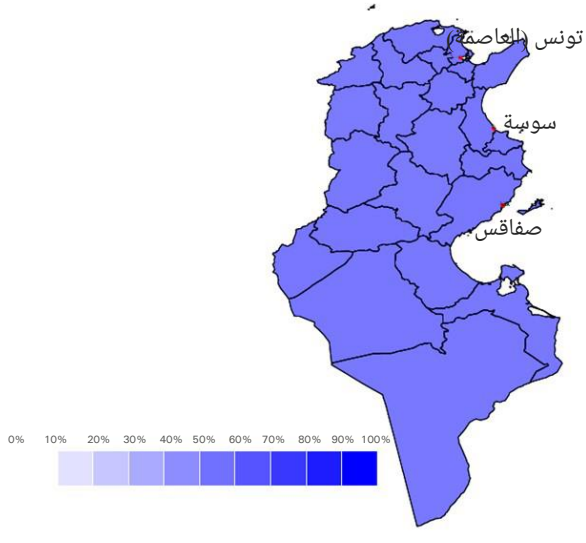

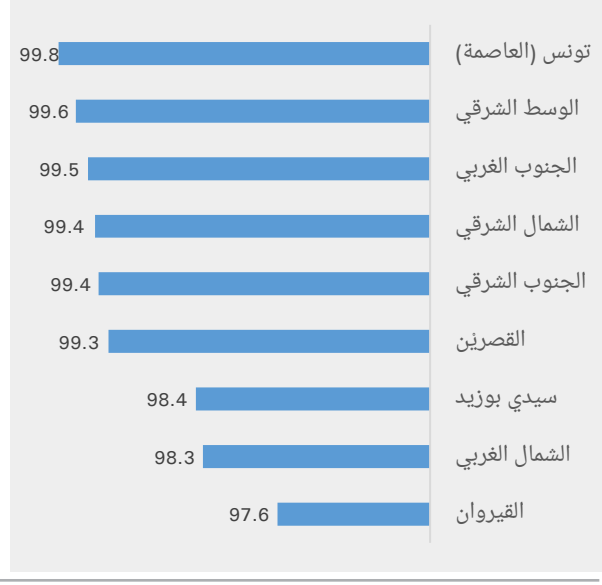

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في تونس للفترة 2011-2012.

إذا ما نظرنا إلى نسبة حصول السكان على الطاقة الكهربائية في المناطق الحضرية والريفية ضمن محافظات السودان، وجدنا أن الأسر المعيشية الريفية تتأثر بصورة رئيسية بغياب البنية التحتية الكهربائية. وتتسع هذه الفوارق في المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الحصول على الطاقة الكهربائية. ففي إقليمي دارفور وكردفان، لا يحصل سوى 5 في المائة من السكان في المناطق الريفية على الكهرباء، بالمقارنة مع نسبة تصل إلى 47 في المائة في بعض المناطق الريفية في الأقاليم الواقعة شمال شرق البلاد، على الرغم من تنوّع معدلات الحصول على الكهرباء ضمن المحافظات الريفية (الشكل 40). إذاً تنعكس القيود التي تحول دون الحصول على الطاقة الكهربائية والوقود النظيف في الدرجة الأولى على السكان في الأرياف وذوي الدخل المنخفض.

الشكل 40. الحصول على الطاقة الكهربائية في محافظات السودان، بحسب المناطق السكنية

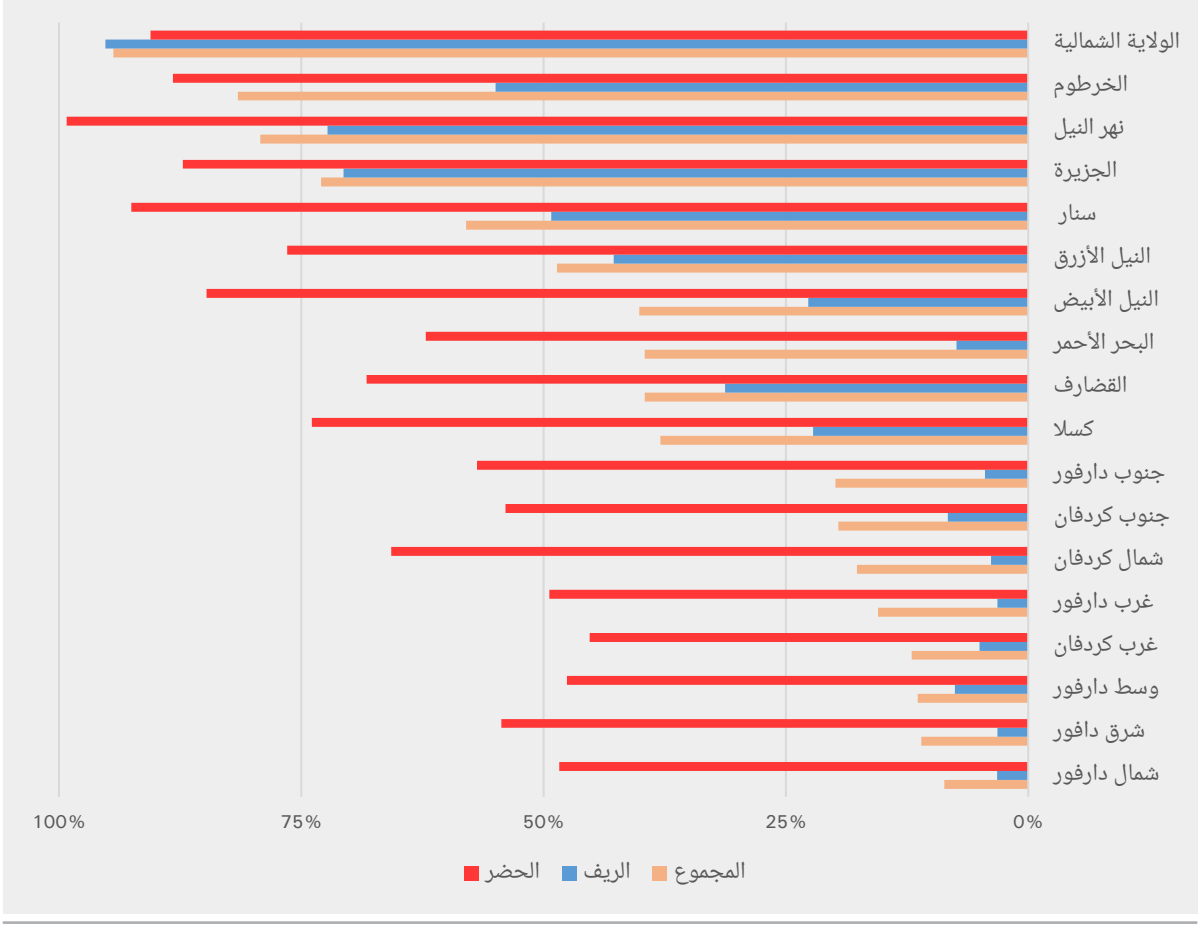

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في السودان لعام 2014.

يسود مشهد مماثل في استخدام الوقود النظيف في مختلف محافظات السودان. ففي حين تظهر في السودان اختلافات ضخمة من حيث استخدام الوقود النظيف، حيث يلجأ السكان في إقليمَي كردفان ودارفور الواقعيْن جنوب شرق البلاد إلى الوقود الصلب في الدرجة الأولى، تتساوى فرص الحصول على الوقود النظيف لأغراض الطهي في العراق وفلسطين وتونس. غير أن الشكل 42 يشير إلى أن تراجع معدلات استخدام الوقود النظيف في محافظات العراق يُعزى إلى انخفاض نسبة الحصول على هذه الموارد في المناطق الريفية.

الشكل 41. الاعتماد الأساسي على الوقود النظيف في محافظات السودان، بحسب المناطق السكنية

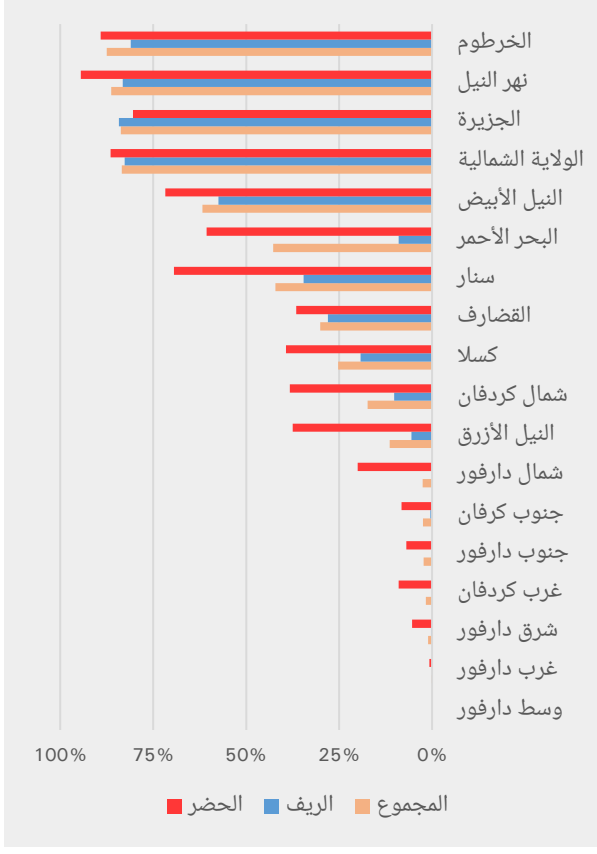

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في السودان لعام 2014.

الشكل 42. الاعتماد الأساسي على الوقود النظيف في محافظات العراق

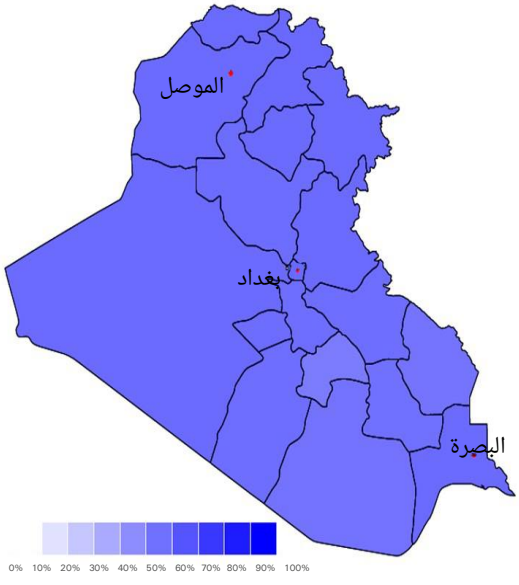

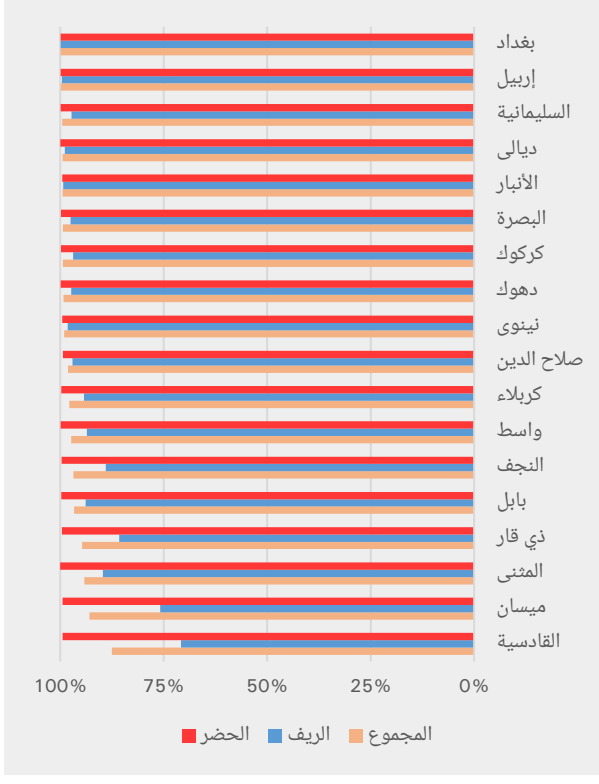

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في العراق لعام 2011.

جيم. الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

تسعى الغاية 11.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة بحلول عام 2030. وتُعتبر المساكن غير الملائمة من العوامل المحدِّدة للفقر وهي تنعكس سلباً على صحة الأطفال ورفاه الأشخاص. ومن شأن العقبات التي تؤثر سلباً على صحة الأطفال وتنمية قدراتهم المعرفية أن تحول دون التطور الاجتماعي، وهي قد ترسخ الفقر المتوارث عبر الأجيال، وتعرقل الفرص المتاحة للشباب. والأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بمشاكل صحية هم الذين يمضون معظم أوقاتهم في الأماكن المغلقة مثل الرضّع، والأطفال، والمسنين، والمرضى. كما يُعدّ اللاجئون والنازحون داخلياً من بين الفئات الأكثر عرضة للعيش في مساكن غير ملائمة لأنهم مجبرون على العيش في ملاجئ مؤقتة صغيرة المساحة.

وتُظهر الأبحاث المتعلقة بظروف السكن أن أوجهاً عديدة من رفاه الأطفال تتأثر سلباً عند تعرّضهم لظروف المعيشة المزدحمة بما في ذلك الإنجاز الأكاديمي، والسلوك، والصحة (Solari and Mare, 2012). وأظهر بحثٌ أجراه البنك الدولي عن النتائج الصحية للأسر التي استُبدلت أرضياتها الترابية بأخرى إسمنتية في إطار برنامج حكومي ضخم طُبق في

المكسيك (Cattaneo and others, 2007)، أن صحة المشاركين في البرنامج تحسنت بشكل ملحوظ، حيث انخفضت حالات العدوى بالطفيليات بنسبة 78 في المائة، وتراجعت حالات الإسهال بنسبة 49 في المائة، وتحسنت التنمية المعرفية بنسبة وصلت إلى 96 في المائة.

تنتشر الأسر المعيشية ذات الأرضيات الترابية في السودان والمناطق الريفية في اليمن على نطاق واسع. وفي اليمن، تتسع الفوارق الإقليمية وتتوقف بصورة رئيسية على النسبة المئوية للمناطق السكنية الريفية في المحافظات (الشكل 43). ويؤثر الاكتظاظ المفرط على مستوى المساكن إلى حدّ ما على كافة البلدان العربية التي تشهد نزاعات. ويسجل السودان واليمن معدلات اكتظاظ أعلى في المتوسط، حيث تصل نسبة الأسر المعيشية التي تعاني اكتظاظاً إلى 21 في المائة في اليمن و14 في المائة في السودان. وداخل هذين البلدين، لا يبدو أن للفوارق تأثيراً كبيراً. أما البلدان المتبقية فتسجل معدلات اكتظاظ أدنى، غير أن اكتظاظ المساكن يمثل مبعث قلق أكبر في ليبيا والعراق. كما أن أقل من 2 في المائة من الأسر المعيشية في فلسطين والأردن وتونس تشهد اكتظاظاً مفرطاً. وتبلغ نسبة الأسر المعيشية ذات الاكتظاظ المفرط في ليبيا 7 في المائة، وفي العراق 9 في المائة.

الشكل 43. السكان الذين يعيشون في منازل شديدة الاكتظاظ وذات أرضيات ترابية

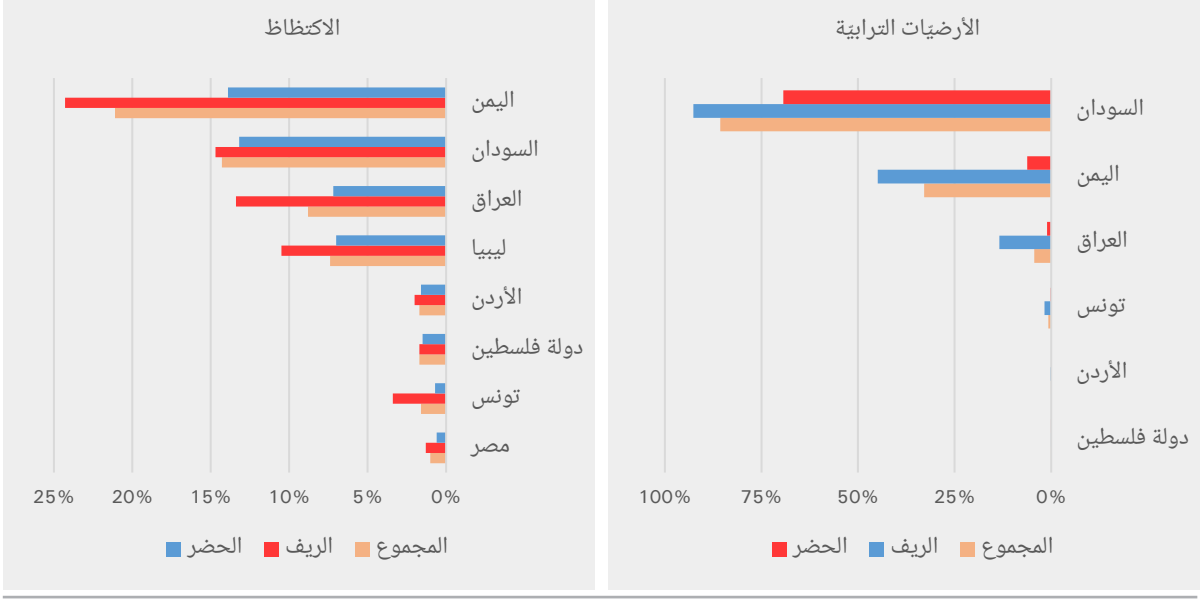

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية: اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ومصر (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2014)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وليبيا (المشروع العربي لصحة الأسرة، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).

الشكل 44. الأسر المعيشية ذات الأرضيات الترابية في مختلف محافظات اليمن

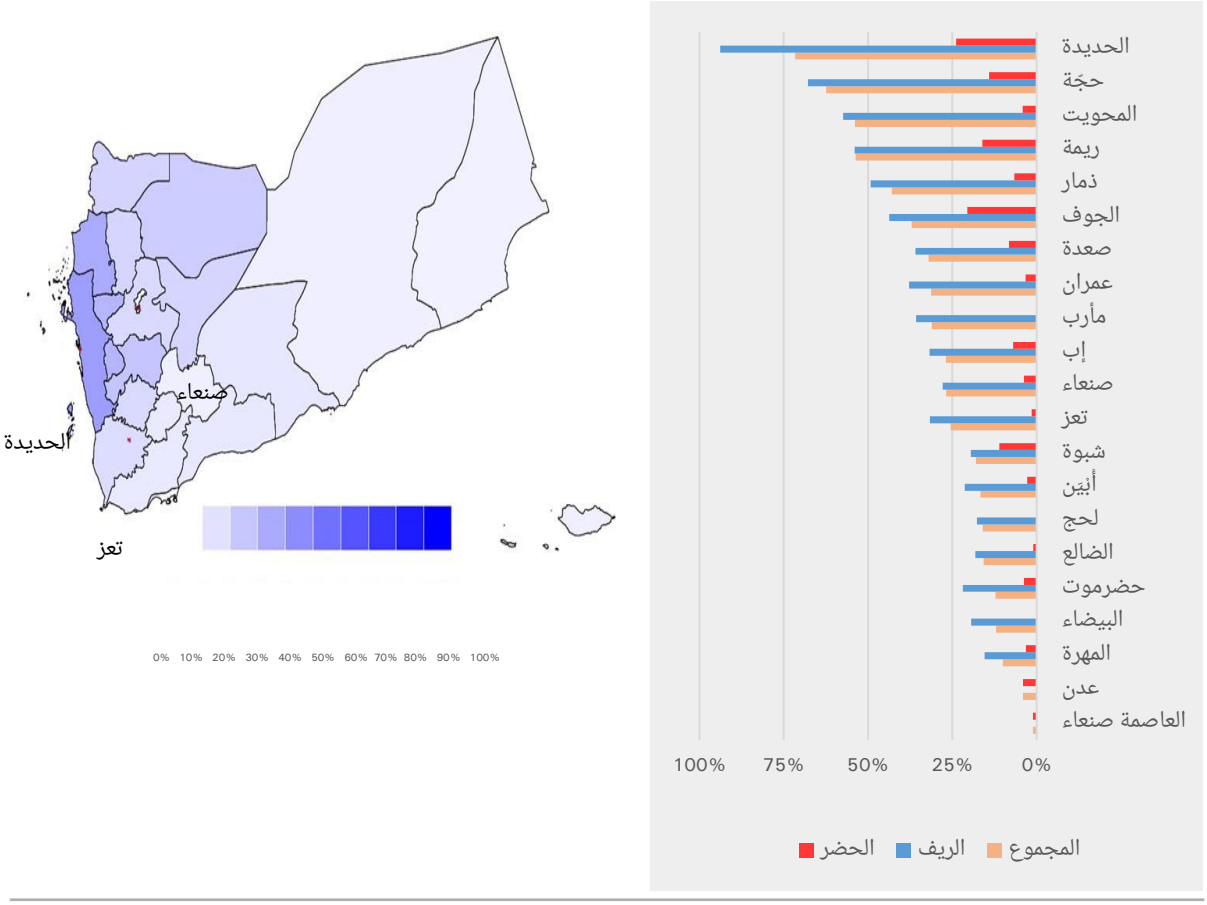

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاستقصاء الديمغرافي والصحي في اليمن لعام 2013.

دال. الهدف 9: تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار

ترمي إحدى الغايات الواردة ضمن الهدف 9 إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2030. وتُعدّ نسبة السكان الذين تغطيهم شبكة هاتف محمول مرتفعة إلى حدّ ما في المنطقة العربية، ما عدا في فلسطين والسودان واليمن التي تحتل مراتب متدنّية جداً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. غير أن البيانات المتعلقة بفلسطين تقتصر على المعلومات التي تتناول توافر الهواتف المحمولة الذكية، ما يجعل هذه البيانات أقل قابلية للمقارنة مع بقية البلدان.

الشكل 45. الأسر المعيشية المغطاة بشبكة الهاتف المحمول

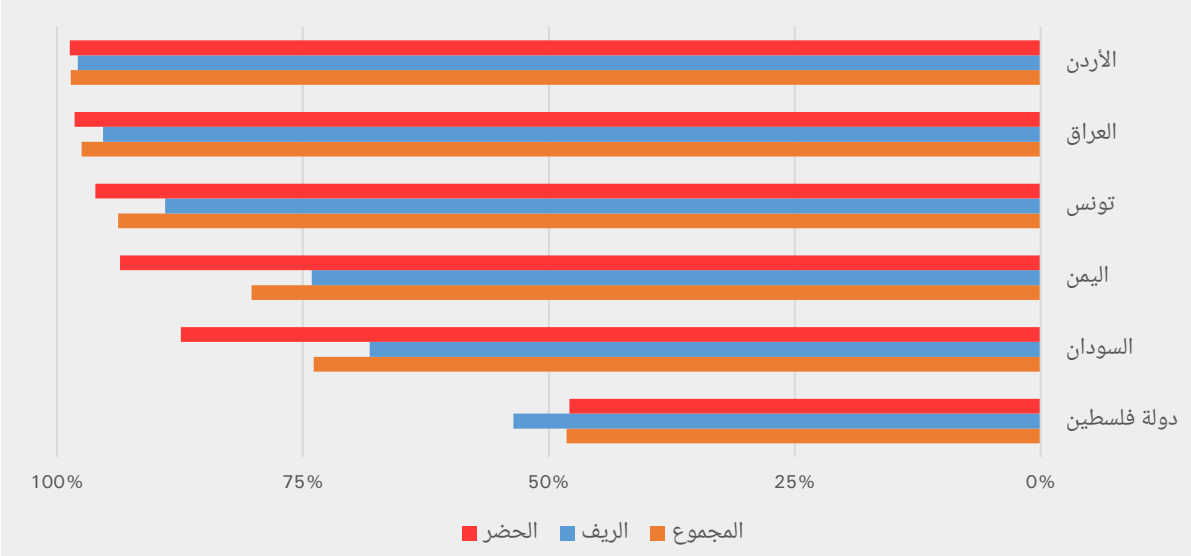

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مسوح الأسر المعيشية في اليمن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013)، والسودان (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، والعراق (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011)، ودولة فلسطين (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2014)، وتونس (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2011-2012)، والأردن (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2012).
ملاحظة: تشير شبكة الهاتف المحمول في فلسطين إلى الأفراد الذين يملكون هواتف محمولة ذكية.

هاء. الاستنتاجات

شهدت مستويات المعيشة، بما في ذلك الوصول إلى المصادر المحسّنة للمياه والصرف الصحي، تحسناً مطرداً في مختلف أنحاء المنطقة، ووحدها البلدان الأقل نمواً التي شملتها هذه الدراسة لا تزال متعثرة في هذا المجال. ووُصف الترابط القائم بين هذه الأهداف والصحة الجيدة في مختلف أقسام الفصل. ولكي تحقق البلدان الأقل نمواً في المنطقة غايات التنمية المستدامة المتمثلة بحصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2030 سيكون عليها بذل جهود كبيرة تفوق جهود البلدان الأخرى. هذا وتدل مؤشراتنا على أهمية سد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

وفي حين أحرزت معظم البلدان في المنطقة تقدماً خلال العقود المنصرمة، أدى الانكشاف على النزاعات إلى تباطؤ وتيرة هذه التوجهات، وفي بعض الحالات إلى إلغاء كل التقدم المحرز. ففي فلسطين على سبيل المثال، كانت فرص الحصول على مصادر المياه المحسّنة سانحة للجميع خلال تسعينيات القرن الماضي. لكن خلال السنوات القليلة الماضية، تراجع توفير المياه المحسّنة. وبالإضافة إلى توفير المياه وخدمات الصرف الصحي، تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة بحلول عام 2030. وتُعدّ الأرضيات الترابية والاكتظاظ المفرط من الظواهر المنتشرة على نطاق واسع في السودان واليمن حيث تقترن المستويات المتدنّية

للحصول على الطاقة الكهربائية والوقود النظيف بانعدام المساواة إلى حدّ كبير على صعيد توزيع الدخل والمناطق السكنية.

يمكن احتساب العديد من المؤشرات استناداً إلى مسوح الأسر المعيشية الموحّدة على غرار المسح العنقودي المتعدد المؤشرات والاستقصاء الديمغرافي والصحي، ولكن المعلومات الواردة في هذه المسوح محدودة. فبالنسبة إلى الهدف 6، قليلة هي المعلومات التي توفرها تلك المسوح بشأن بعض القضايا المهمة، ومن بينها كفاءة استخدام المياه، وإدارة الموارد المائية، بالإضافة إلى الوصول الموثوق والجيد إلى مصادر المياه. كما تشمل هذه القضايا الاعتبارات البيئية مثل التلويث، والتلوث، ومياه المجارير غير المعالجة. هذا ولا توضح البيانات المرتبطة بالوصول إلى الطاقة النظيفة ما إذا كان تزويد الأسر المعيشية بالطاقة ميسور التكلفة، و/أو موثوقاً، و/أو يمتثل للمعايير الحديثة. ويدعو معدّو هذه الدراسة إلى جمع مثل هذه المعلومات ضمن المسوح من أجل توفير مصدر معلومات أكبر لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.

6. قياس تقدم سوق العمل في حالات النزاع (الهدف 8 للتنمية المستدامة)

6. قياس تقدم سوق العمل في حالات النزاع (الهدف 8 للتنمية المستدامة)

ألف. أهمية العمالة لتحقيق الهدف 8

يُعتبر الهدف 8 محورياً لخروج الأشخاص من دائرة الفقر وتأمين أسلوب حياة مستدام وصحي بفضل العمالة المنتجة. وبالفعل، يتجلى أحد الآثار الرئيسية لخطة 2030 في الهدف 8 ومفاده تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأمد وتمويله من خلال الفرص الاقتصادية المستدامة، بالإضافة إلى فرص العمل والدخل، بدلاً من الاعتماد على برامج المعونات أو المساعدات. كما يشدد على أهمية الدعم المتبادل بين المواطنين، والباحثين عن عمل، والدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع بصورة عامة.

ونظراً إلى أهمية العمل المدفوع الأجر وحِدّة البطالة في المنطقة العربية، لا سيما في أوساط الشباب، يركز التحليل التالي على فرص العمل السانحة للمواطنين، وللنساء والشباب على وجه الخصوص، في البلدان التي تمزقها النزاعات. وغالباً ما اعتُبرت الفرص الاقتصادية الموزعة بشكل سيئ وغير عادل من بين أبرز أسباب مشاعر الغضب واليأس التي أعربت عنها الشعوب العربية عند انطلاق الحراك العربي في عام 2011 (ESCWA, 2016). وتتراجع فرص العمل أكثر في الاقتصادات التي تعصف بها النزاعات أو تعاني من عدم الاستقرار، حيث تكون المتاجر والمصانع والمكاتب قد دُمّرت، وقُطعت الطرق التجارية للمنتجات الزراعية والمصنّعة، وتراجع الطلب على الخدمات. وتؤدي هذه العوامل كلها إلى استمرار وتفاقم المشكلة القائمة أساساً والمتعلقة بالوصول إلى فرص العمل والفرص الاقتصادية في المنطقة.

كما تشكل مؤشرات العمل أداة أساسية تقيس العلاقة بين النشاط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال رفاهية الأجَراء الأفراد والأسر المعيشية التي تعتمد عليهم. أما المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مثل النمو أو نصيب الفرد من الدخل، فقد تكون سطحية إذا ما نظرنا إليها بمعزل عن غيرها من المؤشرات، إذ تتجاهل الفجوة في الفرص أو التوزيع السيئ لإمكانات كسب الفرد. هذا ولا يدل ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل، القائم على صادرات الموارد، إلى تدنّي قدرة هذه الموارد على استحداث فرص عمل (ECA, 2017). والنمو بدوره يُعتبر مضللاً أيضاً حيث أن الانتعاش في مرحلة ما بعد النزاع قد يكون مذهلاً بالأرقام الإجمالية، غير أنه من المرجح ألا يعكس استئناف الإنتاج الذي تعثر خلال مرحلة النزاع. إلى ذلك، يصعب قياس مؤشرات أخرى تُعنى بالإنتاجية والتنويع في البلدان المتأثرة بالنزاعات، كما أنها لا تعطي الأولوية إلى مسألة خلق الوظائف لتلبية طلب السكان المتنامي. يُذكر أن شريحة الشباب الكبيرة والمتنامية في المنطقة العربية تشكل فرصة ممكنة لتحقيق أرباح إنتاجية، وفي الوقت نفسه عبئاً محتملاً مسؤولاً عن البطالة والاستياء (World Economic Forum, 2014).

باء. وضع فرص العمل في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات

تشير البيانات المستقاة من الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة الوطنية التي تم إجراؤها في البلدان

العربية التي تشهد نزاعاً أو تتأثر بالنزاع الدائر في البلدان المجاورة إلى وضع فرص العمل في هذه البلدان. وتنظر طريقة أخذ العيّنات في خصوصيات السياقات الإقليمية والقطرية. وتؤخذ عيّنات الأسر المعيشية بشكل مطابق لخصائص السكان على المستويين دون الوطني والوطني. وتشمل المؤشرات الرئيسية المحتسبة استناداً إلى مسوح الأسر المعيشية ما يلي:

- معدل البطالة، وهو معدل الأشخاص العاطلين عن العمل المستعدين والباحثين عن عمل (أي أنهم نشيطون في القوى العاملة)؛
- معدل العمالة، وهو معدل الأشخاص العاملين الذين هم في سن العمل (الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة)؛
- معدل المشاركة في القوى العاملة، وهو يُحتسب كنسبة القوى العاملة إلى السكان الذين هم في سن العمل (الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة).

وقد صنفت المؤشرات الثلاثة كلها بحسب الجنس وللشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة).

وإذا كان توافر التمويل والخبرة لإجراء مسوح الأسر المعيشية محدوداً في أفضل الأوقات، فهو يكون أشد صعوبة في البلدان التي تعصف بها النزاعات والأزمات. وتتوفر نتائج المسوح فقط لبضعة أعوام ولعدد من البلدان المتأثرة بالأزمات. وتُعرض في الشكل 46 البلدان والأعوام التي تتوافر البيانات الخاصة بها. وتُقارن نتائج كل مؤشر بالمتوسط المقابل في مختلف الدول، في كل منطقة دون وطنية للسنة المعنية، استناداً إلى النتائج المنمذجة الصادرة عن قاعدة بيانات وإحصاءات منظمة العمل الدولية[9]. وتشبه هذه النتائج المنمذجة نتائج مسوح القوى العاملة الوطنية إلى حدّ كبير، باستثناء اليمن على وجه الخصوص، ما يسلط الضوء على الأثر الذي يمكن أن تخلفه الأزمات على التقديرات السابقة وضرورة جمع بيانات جزئية في مناطق النزاعات والأزمات.

الشكل 46. نسبة البطالة والعمالة إلى السكان والمشاركة في القوى العاملة

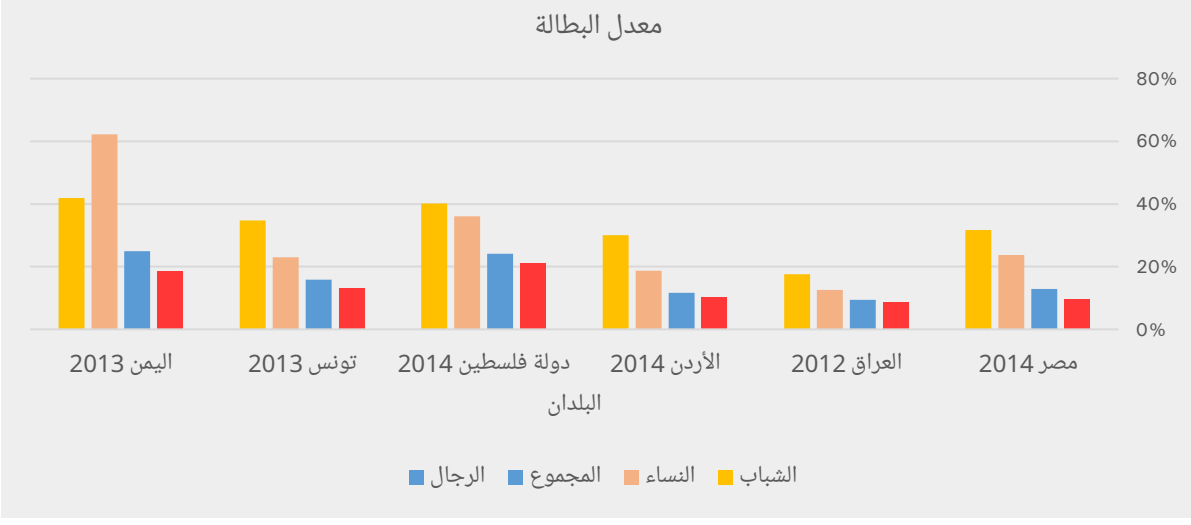

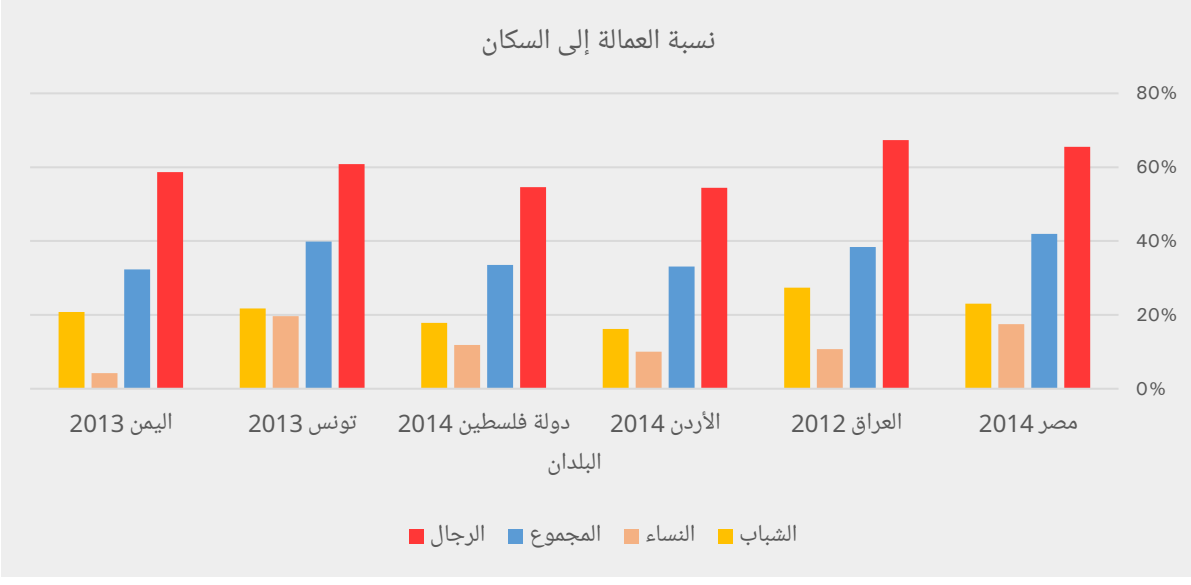

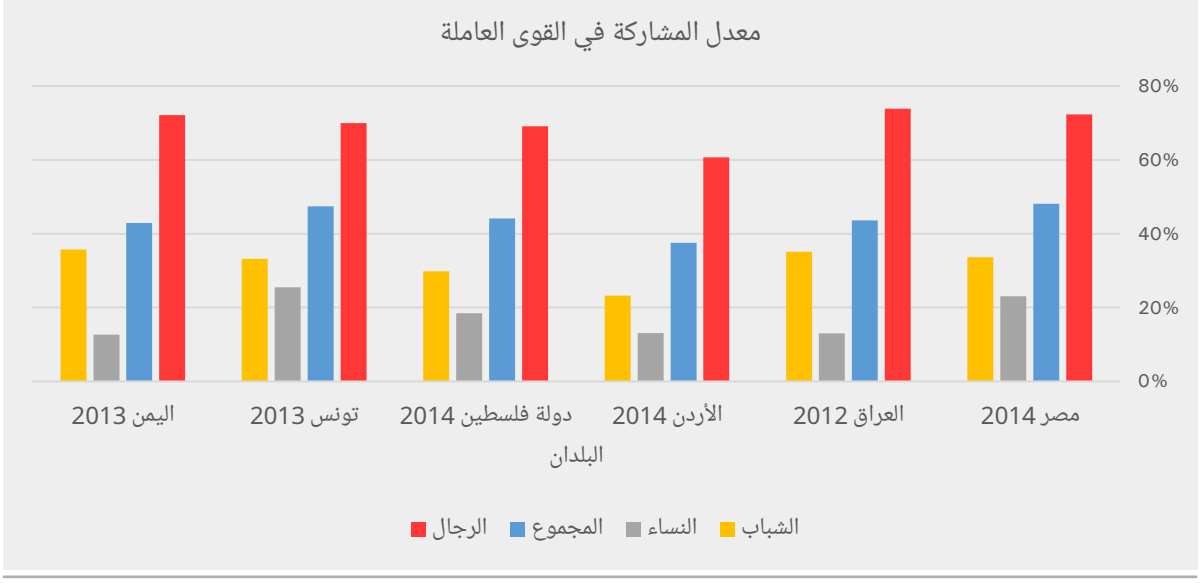

المصدر: حسابات الإسكوا لجميع المدرّجات التكرارية استناداً إلى مسوح القوى العاملة الوطنية، إحصاءات منظمة العمل الدولية، 2018.

1. البطالة

يظهر بوضوح منحى البطالة العام في البلدان التي تشملها هذه الدراسة، حيث تسجل معدلات البطالة الإجمالية، وبطالة الشباب، وعمالة الرجل، وعمالة المرأة، في البلدان التي تشهد نزاعات أو تتأثر بها، مستوى المتوسطات دون الإقليمية نفسه أو تتجاوزه. والعراق هو الاستثناء الوحيد في هذا السياق إذ كشفت بيانات المسوح أن معدلات البطالة أتت دون المتوسط الإقليمي. وليس من المستغرب

أن تكون معدلات بطالة الشباب أكثر ارتفاعاً عموماً من المعدلات التي سجلتها الفئات الأخرى، وتليها مباشرةً معدلات بطالة النساء، علماً بأن معدلات بطالة الرجال والبطالة الإجمالية تكمن عند مستويات أدنى بكثير من المتوسط الإقليمي. أما في اليمن، فتحقق بطالة النساء المعدلات الأعلى، تليها بطالة الشباب. وتؤكد هذه الاستنتاجات ما لوحظ من محدودية الفرص الاقتصادية والصعوبات الجمة لإيجاد عمل في مختلف أنحاء المنطقة، لا سيما في البلدان التي تعصف بها الأزمات وفي أوساط الشباب بشكل خاص.

الشكل 47. بطالة الذكور في تونس واليمن

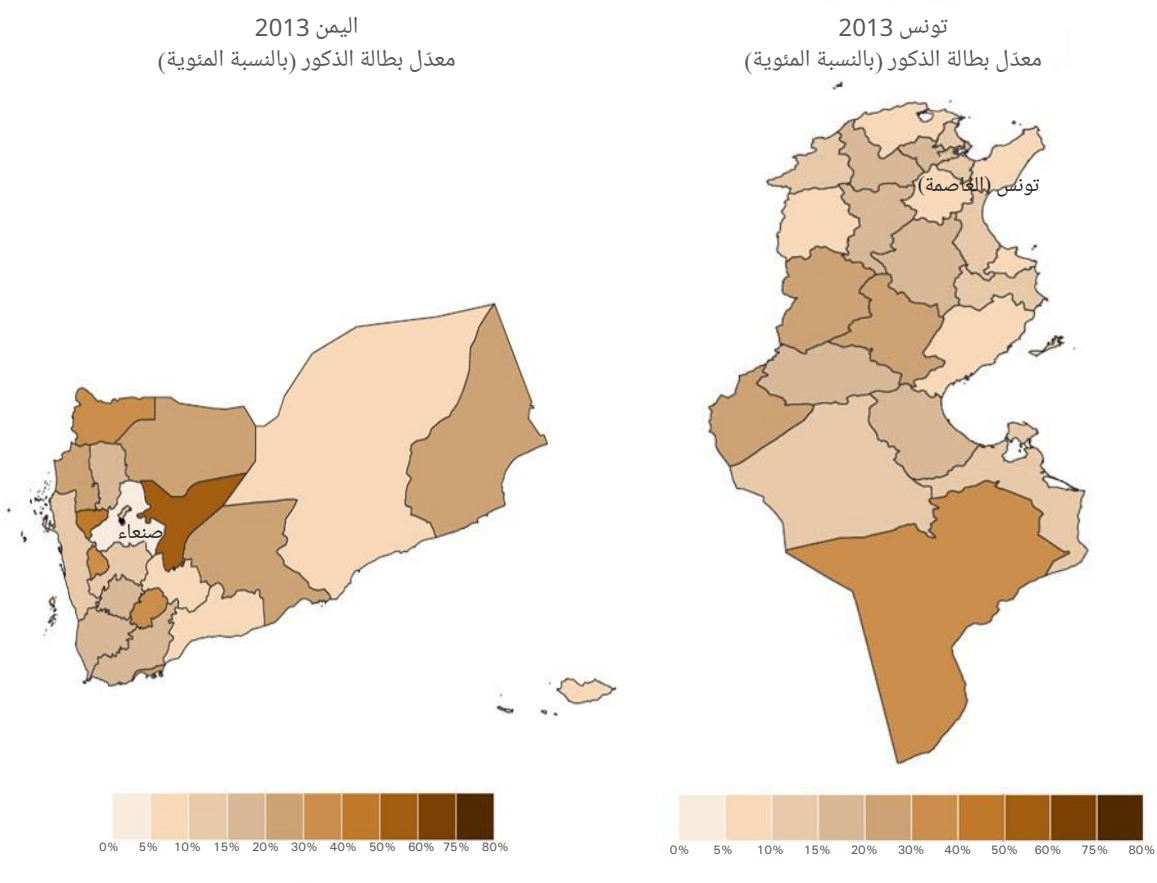

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مسوح القوى العاملة في تونس واليمن لعام 2013.

الشكل 48. معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في مختلف محافظات مصر والعراق

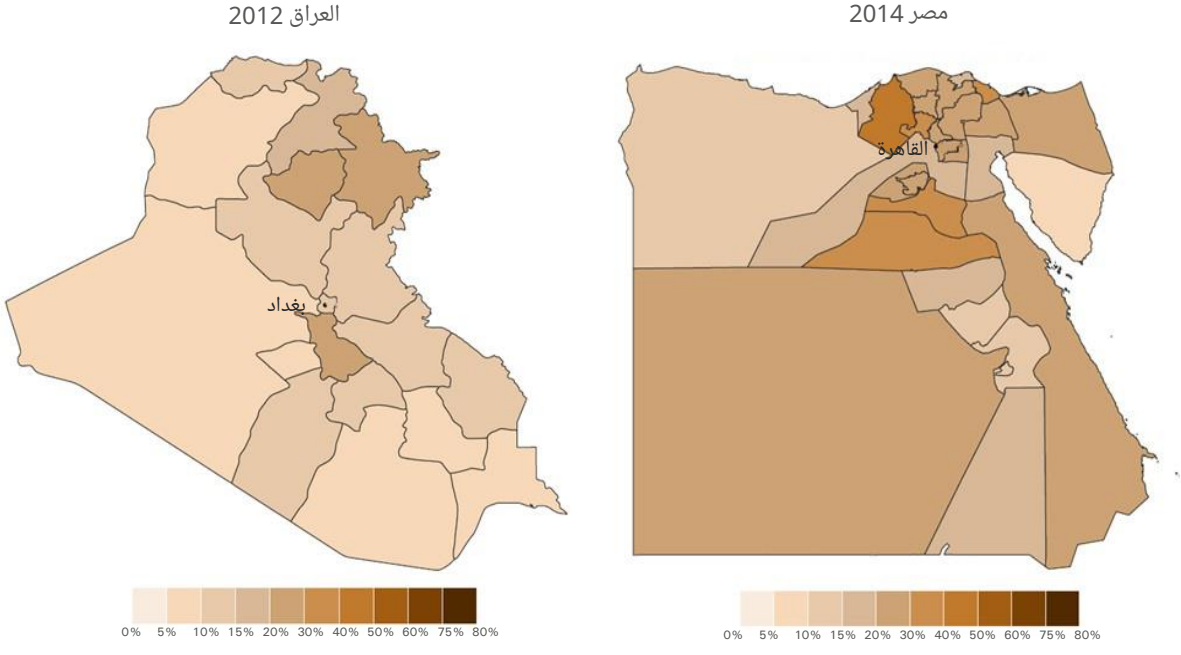

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مسوح القوى العاملة في مصر لعام 2014 وفي العراق لعام 2012.

2. المشاركة في القوى العاملة

تعكس المشاركة في القوى العاملة، على غرار البطالة وإن كان بدرجة أقل، في البلدان المتأثرة بالنزاعات، مشهداً أكثر سلبية مما هو عليه في المنطقة العربية عموماً. ففي بعض البلدان، يتجاوز معدل مشاركة بعض الفئات التي جرى قياسها في القوى العاملة المتوسط الإقليمي. وفي كل البلدان المتأثرة بالنزاعات، تسجل مشاركة النساء المعدلات الأدنى ضمن جميع الفئات التي تم قياسها، حيث لا تزيد نسبة النساء اللواتي هن في سن العمل ويشاركن في القوى العاملة عن 30 في المائة في أي من البلدان. هذا وتزداد النسب تدريجياً، وإن كانت لا تزال متدنّية، لمشاركة الشباب في القوى العاملة، تليها المشاركة الإجمالية، وأخيراً مشاركة الرجال.

3. العمالة

تسجل نسبة العمالة إلى السكان في البلدان التي شملتها هذه الدراسة مستويات أدنى بكثير من المتوسطات دون الإقليمية، مع استثناءات قليلة. وكما هي الحال مع المشاركة في القوى العاملة، تسجل فئة النساء النسبة الأدنى، تليها فئة الشباب، ثم العمالة الإجمالية، ثم فئة الرجال التي تسجل النسبة الأعلى. ويُظهر واقع تسجيل عمالة النساء ومشاركتهن في القوى العاملة معدلات أسوأ من معدلات البطالة وأن آفاق النساء الباحثات عن عمل قاتمة بشكل خاص في مختلف أنحاء المنطقة عموماً، وبشكل أكثر حدّة في البلدان التي تعصف بها النزاعات.

الشكل 49. نسبة الشباب (بين 15 و24 سنة) غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب

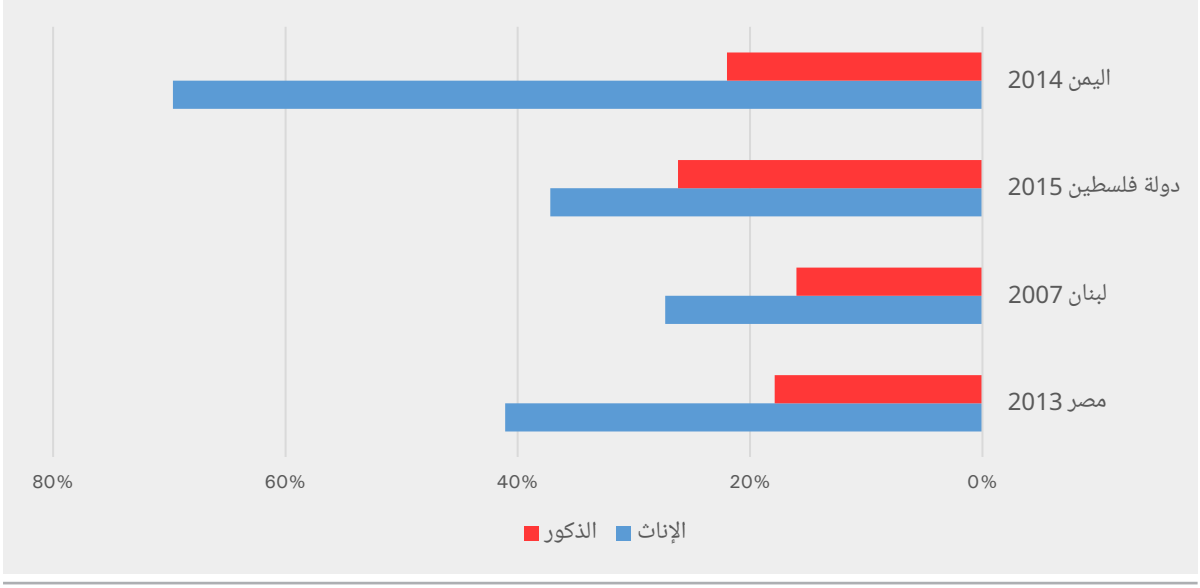

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى إحصاءات منظمة العمل الدولية، 2018.

4. نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب

تشكّل نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب مؤشراً آخر على الافتقار الشديد إلى الفرص. وبناءً على مسوح القوى العاملة، تمثل هذه النسبة نحو ثلث الشباب في البلدان التي تتوفر عنها البيانات، باستثناء اليمن الذي يندرج حوالي نصف شبابه ضمن هذه الفئة. يُذكر أن نسبة النساء كانت مرتفعة إلى حدّ كبير.

5. العمل غير النظامي

تتميّز أسواق العمل في الدول العربية على نطاق واسع بالعمالة في القطاع العام بالدرجة الأولى وبضعف القطاع الخاص إلى جانب اقتصاد غير نظامي ضخم. وتسجل البلدان التي شملتها هذه الدراسة مستويات مرتفعة من العمالة في القطاع العام عموماً، حيث تمثل نسبة تتراوح بين 23 و34 في المائة من العمالة الإجمالية وتتخطى متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ 21 في المائة (الشكل 50) (OECD, 2015). علاوةً على ذلك، يعاني معظم الاقتصادات في الدول العربية جموداً هيكلياً في أسواق العمل أدى إلى الحدّ من إمكانيات خلق وظائف في القطاع الخاص (Yousef, 2004). ونتيجةً لذلك، تُعدّ أسواق العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أكثر الاقتصادات غير النظامية في العالم (Angel-Urdinola and Tanabe, 2012). وتقدم الاقتصادات غير النظامية فرص عمل خارج القطاع الخاص الذي غالباً ما يكون شديد التنظيم والبيروقراطية. ومن جملة النتائج المترتبة على هذا الاقتصاد أن الدخل المتأتي من الوظائف غير النظامية لا يخضع للضريبة.

الشكل 50. العمالة في القطاع العام في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات

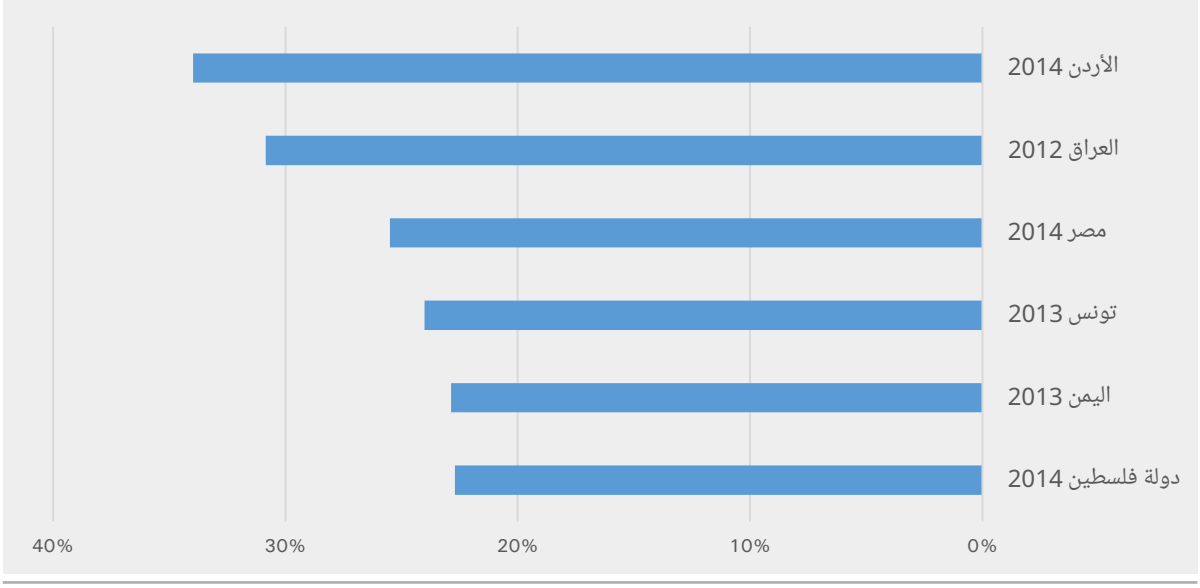

المصدر: مسوح القوى العاملة ودراسات قياس مستويات المعيشة.

لكن العمالة غير النظامية ضعيفة بطبيعتها لأنها تتسم بانخفاض الأجور؛ وانعدام الأمان إلى حد كبير؛ وصعوبة ظروف العمل؛ وعدم إمكانية الحصول على التأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي مثل المعاشات التقاعدية والدخل المضمون. لذا، يتعارض هذا النوع من العمالة مع تحقيق شروط العمل اللائق التي ينص عليها الهدف 8. ونظراً إلى التضخم الشبابي العربي وبطالة الشباب الناتجة عنه والتي تتراوح بين 18 في المائة في العراق و42 في المائة في اليمن، يوفر الاقتصاد غير النظامي الإمكانية الوحيدة كي يحقق العديد من الشباب دخلاً أثناء انتقالهم إلى مرحلة البلوغ.

وفي غياب فرص العمل الكافية في القطاعين العام والخاص، لا سيما بالنسبة إلى الشباب، وفّر الاقتصاد غير النظامي مصدر دخل لشريحة كبيرة من سكان الدول العربية. كما يوفر القطاع غير النظامي سوق التوظيف الرئيسي للاجئين لأنهم غالباً ما يخضعون لقيود عسيرة في أسواق العمل الرسمية في المجتمعات التي تستضيفهم. هذا وقد أدت النزاعات والعمليات الإرهابية التي تتعرض لها المنطقة في الوقت الراهن، إلى جانب الهجرة القسرية والنزوح الداخلي المرتبطين بها، إلى تفاقم تفشي البطالة والعمالة غير النظامية.

وتتاح البيانات الموثوقة عن العمل غير النظامي في عدد أقل من البلدان والأعوام بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى المقيّمة أعلاه. فالأعمال غير المسجلة رسمياً لدى السلطات لأغراض الضريبة والإحصاء يصعب، بحكم طبيعتها، قياسها واحتسابها رسمياً. وفي غياب المعلومات الضريبية أو التسجيل الرسمي في الاقتصاد غير النظامي، تقدم مسوح الأسر المعيشية معلومات مفيدة بشأن بيانات الوظائف غير النظامية وغير المستقرة. وبحسب مسوح البيانات الجزئية، تُعرّف أعمال المستخدَمين غير النظامية على أنها الوظائف التي لا يوقّع المستخدمون عقد عمل لمزاولتها، أو لا يحق لهم الحصول على إجازة سنوية مدفوعة الأجر، أو إجازة مرضيّة، أو لا يتم تسجيلهم في الضمان الاجتماعي (ILO, 2013)

في مصر، تكشف البيانات المتاحة حول القطاع غير النظامي أن نسبة العمالة في هذا القطاع بلغت 51.2 في المائة في عام 2009. وفي فلسطين، ارتفعت هذه النسبة من 57.2 في المائة في عام 2010 إلى 62 في المائة في عام 2016 (ILO, 2018). وفي أربعة بلدان في شمال أفريقيا توفرت بشأنها البيانات بلغت العمالة غير النظامية نسبة تتراوح بين 40 و80 في المائة من الأعمال غير الزراعية (ILO, 2009)[10]. وكشفت البيانات الصادرة عن مسح القوى العاملة في اليمن أن 73 في المائة من المستخدَمين كانوا يعملون في القطاع غير النظامي في عام 2013، علماً بأن نسبة الرجال العاملين في هذا القطاع تجاوزت نسبة النساء بشكل طفيف، وكانت مرتفعة بشكل خاص بالنسبة إلى الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة إذ وصلت إلى 83 في المائة (ILO, 2015). أما في فلسطين، فنحو 80 في المائة من الموظفين المأجورين في القطاع الخاص لا ينالون أي استحقاقات من قبيل المساهمات في صندوق المعاشات التقاعدية، أو الإجازة السنوية أو المرضيّة المدفوعة الأجر. كما أن 73 في المائة من هؤلاء الموظفين يزاولون عملاً من دون توقيع عقد مكتوب (State of Palestine, Central Bureau of Statistics, 2015)

6. النتائج دون الوطنية

توفر مسوح القوى العاملة المستخدمة في التحليل الوارد أعلاه أيضاً بيانات على المستويات دون الوطنية مصنّفة بحسب المحافظات والمناطق الحضرية والريفية. وفي ما يخص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، تُعدّ نتائج مؤشر العمل أفضل بشكل طفيف في المناطق الريفية حيث يتراجع معدل البطالة في ثلاثة بلدان من أصل خمسة[11]. وتسجل المشاركة في القوى العاملة معدلات أعلى أو عند المستوى نفسه في أربعة بلدان من أصل خمسة، كما تسجل العمالة ارتفاعاً في ثلاثة بلدان من أصل خمسة. في المقابل، تسجل هذه المعدلات في الأردن واليمن مستويات أفضل بعض الشيء في المناطق الحضرية.

تعكس النتائج المتباينة اختلاف حراك العاملين وأسواق العمل في المناطق الحضرية والريفية. فغالباً ما ينتقل العاملون من المناطق الريفية، حيث ترتفع العمالة في القطاع الزراعي نسبياً إنما تنخفض المداخيل ومستويات المعيشة، إلى المناطق الحضرية بحثاً عن أجور أعلى وفرص أفضل. هذا ويصعب، من جهة، تأمين هذه الفرص في سوق عمل أكثر تنافسية، إذ إن تنقّل الأشخاص بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل ومناطق أكثر أماناً للعيش والعمل يؤدي إلى تراجع نسبة العمل إلى العمالة في المدن التي تعتمد على الخدمات الصناعية، والتجارة، والصادرات، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ومن جهة ثانية، تتوافر فرص أكبر للعمل في مجموعة متنوعة من الوظائف في قطاعَي الخدمات والصناعة في المناطق الحضرية مقارنةً بالمناطق الريفية، بالإضافة إلى بنية تحتية وخدمات أخرى أفضل، ما قد يفضي إلى نتائج أفضل في المراكز الحضرية (Boughzala and Hamdi, 2014).

ومن أجل تقييم الفوارق الإقليمية على نحو أكبر، على خلفية أن التظاهرات نُظمت خلال أحداث "الربيع العربي" احتجاجاً على اقتصار الفرص الاقتصادية على أفراد النخبة النافذين في العواصم العربية والمدن الكبرى في المنطقة، قمنا بمقارنة مؤشرات العمل في هذه العواصم والمناطق الأخرى في البلد. ويُظهر الجدول 6 المرتبة التي تحتلها كل عاصمة أو المدينة الأكبر مقابل المناطق المقارنة الأخرى في كل بلد. وفي ما عدا بعض الاستثناءات، بالكاد تسجل مؤشرات العمل في العواصم أداءً يصل إلى نصف ما تسجله المناطق الأخرى في هذا المجال. لذا، لا تتفوّق المراكز السياسية والاقتصادية على المناطق الأخرى في البلد نفسه، ولا تكشف عن تحيّز تفضيلي في الفرص الاقتصادية، علماً بأن الأمر يتوقف على البلد الذي نحن في صدد الحديث عنه، وذلك في ما يخص المقاييس العامة للبطالة، والعمالة، والمشاركة في القوى العاملة.

الجدول 5. مؤشرات العمل في المناطق الحضرية والريفية للبلدان والأعوام المتوفرة

	البطالة		المشاركة فى القوى العاملة		العمالة	
	حضري	ريفي	حضري	ريفي	حضري	ريفي
مصر، 2014	15.6	10.9	45.8	49.9	38.7	44.5
العراق، 2012	11	6.3	43	45.1	37.3	40.6
الأردن، 2014	11.5	12.9	37.6	37	33.3	32.2
فلسطين، 2014	24.7	17.9	43.6	47.5	32.8	39
اليمن، 2013	20.1	26.3	43	43	34.3	31.7

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مسوح القوى العاملة الوطنية.

الجدول 6. مراتب مؤشرات العمل في أكبر المدن بالمقارنة مع المناطق الأخرى في البلاد

	البطالة	المشاركة فى القوى العاملة	العمالة
القاهرة، 2014	24/27	23/27	24/27
بغداد، 2012	16/18	6/18	11/18
عمّان، 2014	2/12	6/12	5/12
تونس العاصمة، 2013	12/24	10/24	10/24
صنعاء، 2013	6/21	15/21	11/21

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مسوح القوى العاملة الوطنية.

جيم. التحديات والاستنتاجات

تصور النتائج التي توصلت إليها الأبحاث عدداً من التحديات التي يواجهها العمل والعمالة في مختلف أنحاء المنطقة العربية، وقد كان ذلك من بين القضايا الأساسية التي أشعلت فتيل الحراك العربي في عام 2011، ومن ثم تفاقمت جراء سلسلة الأزمات التي تصاعدت حدّتها لتصبح نزاعات تخطّت حدود البلدان. وبات التقدم من حيث تحقيق الهدف 8 في دائرة الخطر، وهو من بين عوامل عديدة ساهمت اتجاهاتها السلبية في تفاقم الأزمات ودفعها إلى دوامة مدمرة. وكانت البطالة، وصعوبة الحصول على فرص اقتصادية، وتدنّي مشاركة المرأة، ومحدودية آفاق الشباب، من القضايا التي شهدتها البلدان قبل اندلاع الأزمات، على الرغم من بعض التقدم، لا سيما على صعيد تمكين المرأة والمشاركة الاقتصادية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة (ESCWA, 2017a). وحتى في حالة انحسار بعض النزاعات العنيفة، من المحتمل أن تبقى البلدان العربية رازحة تحت وطأة الضغوط التي تسببت بالأزمات في عام 2011. وثمة انعكاسات طويلة الأمد وواضحة لفترات البطالة المطوّلة والعجز عن تأمين فرص عمل، الأمر الذي أحبط الباحثين عن عمل – الشباب منهم على وجه الخصوص – ودفع بهم إلى الخروج من سوق العمل النظامي (ILO, 2012).

وتؤثر تحديات منهجية عديدة أيضاً على آفاق العمل في المنطقة. وكان التنوّع في قطاعات خلق الوظائف الجديدة معدوماً عموماً، بالتزامن مع استمرار الاعتماد على قطاعي النفط والغاز في بلدان عدة، علماً بأن هذيْن القطاعيْن يشملان عدداً أقل من مُضاعفي خلق الوظائف والنواتج الاقتصادية بالمقارنة مع قطاعي الصناعة والخدمات. هذا ولم تسفر معظم التغييرات الهيكلية المنجزة عما يكفي من الوظائف الرسمية العالية الأجور (ESCWA, 2017b). فقد فرض هبوط أسعار النفط والآفاق السيئة للطلب العالمي على النفط ضغوطاً سلبية على الوظائف التي استحدثها القطاع بشكل مباشر وغير مباشر. وأدى ارتفاع نسبة العمالة في القطاع العام وهيمنة خرّيجي الجامعات النافذين على الفرص المحدودة التي يتيحها القطاع الخاص النظامي إلى انحسار جاذبية القطاع الخاص النظامي بالنسبة إلى مَن هم خارج هذه النخبة، الأمر الذي أفضى إلى تراجع المنافسة داخل القطاع المذكور (World Economic Forum, 2014)

إلى ذلك، أدت قلة الاستثمارات في النتائج التعليمية والتركيز المحدود على جودة التعلم إلى تضارب بين المهارات التي يطلبها القطاع الخاص وتلك التي اكتسبها الخرّيجون (كما ورد في الفصل 3). وتفتقر البلدان العربية عموماً إلى الحوافز لتغيير هذه البنية. فالريوع الاقتصادية تتأتى من تصدير الموارد بصرف النظر عن خلق الوظائف، ولا بد من تضافر الجهود لتغيير الجوانب المنهجية والبنى الاقتصادية القائمة.

تتماشى بشكل وثيق البيانات المستقاة من المسوح الوطنية في البلدان التي جرى تقييمها في هذه الدراسة مع النتائج المنمذجة الصادرة عن منظمة العمل الدولية، ضمن نقطة مئوية واحدة عادةً لكن في بعض الأحيان ضمن ثلاث أو أربع نقاط مئوية. لكن النتائج المنمذجة في حالة اليمن على سبيل المثال، تختلف إلى حدّ كبير عن الواقع على الأرض. وسبب هذا التفاوت الضخم استناد النتائج المنمذجة لمنظمة العمل الدولية إلى البيانات التي تم جمعها قبل أن تغيّر الاضطرابات والأزمات والنزاعات المسار بشكل جذري. وفي الحالات التي سُجل فيها وقوع صدمة كبيرة، ولم تَعُد الافتراضات التي تقوم عليها التقديرات المنمذجة صالحة، تصبح البيانات الجزئية مهمة من حيث تقييم العمالة، والتقدم (أو التراجع) المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة. وتُعتبر مسوح الأسر المعيشية وغيرها من التقنيات المعتمدة لجمع البيانات على المستوى الجزئي ضرورية لتصوير المشهد الفعلي أمام صانعي السياسات والجهات الفاعلة غير الحكومية عند تقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة بالنزاعات. إن الحاجة إلى اعتماد تدابير سياساتية دقيقة وقائمة على الأدلة تمنح جمع البيانات المماثلة زخماً مهماً، رغم الصعوبات التي تواجهها عمليات جمع البيانات في حالات النزاع.

7. خلاصة

7. خلاصة

ولّدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة الكثير من التوقعات بشأن إحراز تقدم في مجال التنمية. ولضمان تقدم المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها، لا بد من توفير بيانات مصنّفة عالية الجودة وموثوقة وسهلة الاستخدام من قبل مجموعة واسعة من المستخدمين، بما في ذلك صانعو القرار على كافة المستويات. وتبقى الجهود الحالية المبذولة في المنطقة من أجل جمع البيانات غير كافية على مستوى رصد التقدم نحو تحقيق خطة 2030. ويبقى توفُر بيانات أفضل أساسياً لتصميم سياسة عامة في المنطقة العربية، لا سيما في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان المجاورة المتضررة.

وفي حين تتوفر الهياكل الأساسية لجمع البيانات الجزئية في المنطقة، يجدر بذل جهود حثيثة من أجل إعداد بيانات أكثر دقة وأعلى جودة، بما في ذلك المعلومات بشأن السكان المتأثرين بالأزمات والنزاعات. كما لا بد من زيادة الاستثمار في جمع البيانات. وتقدم هذه الدراسة توجيهات حول كيفية الاستفادة من البيانات المتوفرة، كي يتمكن صانعو السياسات والأكاديميون من استخدامها بشكل أفضل. ويمكن جمع البيانات على المستوى الجزئي بصورة منتظمة، لأنها تشكل جزءاً من الهياكل الأساسية الإحصائية المتوفرة في معظم بلدان المنطقة. وتمثل هذه البيانات سكان البلدان إلى أبعد حدّ؛ وهي تُجمَع بصورة منتظمة؛ وتنطوي على مقاييس الخصائص السكانية التي تفرضها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصنّفة.

ولا بد من بناء القدرات من أجل تحسين توفُر البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة وجودتها. وتُعتبر الإحصاءات العالية الجودة والمستدامة ضرورية لتحديد الغايات ورصد التقدم على السواء. وتساعد البيانات المتوفرة أصلاً في مختلف بلدان المنطقة، في وضع خطوط أساس لتعقّب ورصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالأزمات. هذا ويستلزم قياس التقدم رصداً شاملاً وآلية متينة للمساءلة. ولا بد من زيادة الاستثمار في أنظمة الإحصاءات الوطنية وتنمية القدرات لجمع البيانات الوطنية، وتجهيز البيانات وتحليلها، واستخراج البيانات العالية الجودة والمصنّفة على نحو أكبر. لقد قمنا بتلخيص مجموعة من أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المناسبة التي يمكن استقاؤها من البيانات الجزئية المتوفرة التي جُمعت في مختلف أنحاء المنطقة. صحيح أن هذه المؤشرات لا بد من أن تُستكمل بمصادر أخرى من البيانات المجمّعة والإدارية، غير أنها تمثل فرصة للمنطقة ككل، وللبلدان التي تعصف بها النزاعات على وجه الخصوص، لإعداد خطوط أساس وآليات تعقّب يمكن العمل على تحسينها مع مرور الوقت. ومن المفترض أن تعرض المؤشرات التي وردت في هذه الدراسة بيانات وتوجهات معقدة بشكل مبسّط أمام صانعي السياسات، بحيث تستند صياغة السياسات إلى المعلومات الشفافة والقائمة على الأدلة.

المراجع

Aklin, Michaël, and others (2017). Does basic energy access generate socioeconomic benefits? A field experiment with off-grid solar power in India. *Science Advances*, vol. 3, No. 5 (May).

Angel-Urdinola, Diego F., and Kimie Tanabe (2012). Micro determinants of informal employment in the Middle East and North Africa region. Social Protection and Labor Discussion Paper, No. 1201 (January). Washington, D.C.: World Bank. Available at http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/1201.pdf.

Barro-Lee (2016). Education Attainment for Population Aged 15 and Over Dataset. Available at www.barrolee.com/. Accessed on 12 June 2018.

Boughzala, Mongi, and Mohamed Tlili Hamdi (2014). Promoting inclusive growth in Arab countries: rural and regional development and inequality in Tunisia. Global Economy and Development Working Paper, No. 71 (February). Massachusetts: The Brookings Institute.

Brück, Tilman, and others (2013). Measuring conflict exposure in micro-level surveys. Living Standards Measurement Study-Integrated Surveys on Agriculture, Discussion Paper, August. Washington, D.C.: World Bank. Available at http://siteresources.worldbank.org/INTSURAGRI/Resources/7420178-1294259038276/Measuring_Conflict_in_Micro_Level_Surveys.pdf.

Case, Anne, and Christina Paxson (2010). Causes and consequences of early life health. NBER Working Paper Series, No. 15637. Massachusetts: National Bureau of Economic Research.

Cattaneo, Matias D., and others (2007). Housing, health and happiness. Policy Research Working Paper, No. 4214. Washington, D.C.: World Bank.

Chen, Martha, and Jenna Harvey (2017). The informal economy in Arab nations: a comparative perspective. Paper for Arab Watch Report on Informal Employment in MENA Region. Manchester: Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing. Available at http://www.wiego.org/sites/default/files/resources/files/Informal-Economy-Arab-Countries-2017.pdf.

Croicu, Mihai, and Ralph Sundberg (2017). *UCDP Georeferenced Event Dataset Codebook Version 18.1*. Stockholm: Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research. Available at http://ucdp.uu.se/downloads/ged/ged181.pdf.

Cuesta, José, and Mario Negre (2016). *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality*. Washington, D.C.: World Bank. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/242251476706821424/Poverty-and-shared-prosperity-2016-taking-on-inequality.

Cunha, Flavio, James Heckman, and Susanne Schennach (2010). Estimating the technology of cognitive and noncognitive skill formation. *Econometrica*, vol. 78, No. 3.

Currie, Janet, and Tom Vogl (2013). Early-life health and adult circumstance in Developing countries. *Annual Review of Economics*, vol. 5.

Economic Research Forum (2016). *Harmonized Household Income and Expenditure Surveys*. Available at http://erf.org.eg/data-portal. Version 2.0 of licensed data files.

Farishta, Aleena (2014). The impact of Syrian refugees on Jordan's water resources and water management planning. A Thesis Presented to the Faculty of Architecture and Planning and Preservation. Columbia University, October. Available at https://academiccommons.columbia.edu/catalog/ac:175300.

Gleditsch, Nils Petter, and others (2002). Armed conflict 1946-2001: a new dataset. *Journal of Peace Research*, vol. 39, No. 5.

Halff, Antoine, Benjamin K. Sovacool, and Jon Rozhon (2014). *Energy Poverty: Global Challenges and Local Solutions*. Oxford: Oxford University Press.

Haughton, Jonathan, and Shahidur R. Khandker (2009). *Handbook on Poverty and Inequality*. Washington, D.C.: World Bank.

Hassine, Nadia Belhaj (2014). Economic inequality in the Arab region. Policy Research Working Paper, No. 6911. Washington, D.C.: World Bank.

Heckman, James J., and Dimitry V. Masterov (2007). The productivity argument for investing in young children. NBER Working Paper Series, No. 13016. Massachusetts: National Bureau of Economic Research.

International Disability Alliance, and International Disability and Development Consortium (2016). Persons with disabilities in the SDG indicator framework: monitoring the implementation of the sustainable development goals by disaggregation of data by disability status. Geneva; Belgium. Available at www.disabilityrightsfund.org/wp-content/uploads/2016/01/SDG-Disaggregationfinal.pdf.

International Food Policy Research Institute (2016). *Global Nutrition Report 2016: From Promise to Impact - Ending Global Malnutrition by 2030*. Washington, D.C. Available at www.ifpri.org/publication/global-nutrition-report-2016-promise-impact-ending-malnutrition-2030.

_____ (2017). *Global Nutrition Report 2017: Nourishing the SDGs.* Washington, D.C. Available at http://globalnutritionreport.org/the-report.

International Labour Organization (2009). Growth, employment and decent work in the Arab region: key policy issues. Thematic Paper, Arab Employment Forum, Beirut, Lebanon 19-21 October 2009. Available at http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/meetingdocument/wcms_208697.pdf.

_____ (2012). *The Youth Employment Crisis: Time for Action, Report V, International Labour Conference, 101st Session, 2012*. Geneva. Available at http://adapt.it/adapt-indice-a-z/wp-content/uploads/2013/08/ILO_The-youth-employment-crisis.pdf.

_____ (2013). *Measuring informality: A statistical Manual on the Informal Sector and Informal Employment*. Geneva. Available at www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_222979.pdf.

_____ (2015). *Yemen Labour Force Survey 2013-14*. Beirut: ILO Regional Office for Arab State. Available at http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_419016.pdf.

_____ (2018). ILOSTAT Database. Available at https://bit.ly/2JqMC2P. Accessed on 18 February 2018.

Jeffers, Kristen (2018). Contributions of the international metropolis project to the global discussions on the relations between migration and development. Sixteenth Coordination Meeting on International Migration, 15-16 February 2018, UN/POP/MIG-16CM/2018/11. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs.

Khawaja, Marwan, and others (2008). Disparities in child health in the Arab region during the 1990s. *International Journal for Equity in Health*, vol. 7, No. 24.

El-Kogali, Safaa, and Caroline Krafft (2015). Expanding opportunities for the next generation: early childhood development in the Middle East and North Africa. Directions in Development Series: Human Development, No. 93713. Washington, D.C.: World Bank.

Korenromp, Eline (2015). Nutrition targets and indicators for the post-2015 sustainable development goals accountability for the measurement of results in nutrition. Technical Note, February. Available at www.unscn.org/files/Publications/Post_2015_Nutrition_Targets_and_Indicators_final_March_2015_website_.pdf.

La Mattina, Giulia, and Olga N. Shemyakina (2017). Domestic violence and childhood exposure to armed conflict: attitudes and experiences. Available at http://sites.tufts.edu/neudc2017/files/2017/10/paper_31.pdf.

National Labour Force Surveys (various years and various countries).

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015). *Government at a Glance 2015*. Paris.

_____ (2016). OECD Data, Population with tertiary education. Available at https://data.oecd.org/eduatt/population-with-tertiary-education.htm. Accessed on 17 July 2018.

_____ (2018). PISA Data. Available at http://www.oecd.org/pisa/data/. Accessed on 26 January 2018.

Ostrosky, Christine M. (2015). Women's access to education in the Middle East. Undergraduate Summer Scholars Cumulative Research Project. Oxford: Miami University. Available at http://public.wartburg.edu/mpsurc/images/ostrosky.pdf.

State of Palestine, Central Bureau of Statistics (2015). *Labour Force Survey (October – December, 2014) Round (Q4/2014): Press Report on the Labour Force Survey Results*. Ramallah. Available at www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFS-Q4-2014-e.pdf.

Rappuoli, Rino, Gianluca Breghi, and James Kenneth Timmis (2015). Maximizing the contribution of vaccination to the SDGs and the grand convergence – integrating multi criteria decision analysis with the broader benefits of vaccination to align on sustainable immunization strategies. Paper presented at the International Conference on Sustainable Development, New York. Available at http://ic-sd.org/wp-content/uploads/sites/4/2016/06/Contribution_of_vaccines_to_SDGs_and_Grand_Convergence.pdf.

Save the Children (2015). *Education Under Attack in Syria*. Available at https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/education-under-attack-syria.

Sightsavers (2015). Disability and the SDGs: from words to action, September. Available at www.sightsavers.org/news/2015/09/disability-sdgs-words-action.

Solari, Claudia D., and Robert D. Mare (2012). Housing crowding effects on children's well-being. *Social Science Research*, vol. 41, No. 2, pp. 464-476.

Spear, Dean, Arabinda Ghosh, and Oliver Cumming (2013). Open defecation and childhood stunting in India: An Ecological Analysis of New Data from 112 Districts. *PLOS ONE*, vol. 8, No. 9 (September).

Sundberg, Ralph, and Erik Melander (2013). Introducing the UCDP georeferenced event dataset. *Journal of Peace Research*, vol. 50, No. 4, pp. 523-532.

Thacker, Simon, and Juan Manuel Moreno (2015). Regional collaboration on education: an ARAIEQ innovation. MENA Knowledge and Learning, Quick Notes Series, No. 144. Washington, D.C.: World Bank.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2013). A lost generation? a strategy for children affected by the Syria crisis. October. Available at https://www.unicef.org/appeals/files/Lost_Generation_-_Final_Draft_for_distribution_to_participants_09Oct2013.pdf.

_____ (2016a). Two thirds of unimmunized children live in conflict-affected countries – UNICEF, 22 April. Available at https://news.un.org/en/story/2016/04/527422-two-thirds-unimmunized-children-live-conflict-affected-countries-unicef.

_____ (2016b). UNICEF Data, millions of children are still not reached by potentially life-saving vaccines. Available at https://data.unicef.org/topic/child-health/immunization/. Accessed on 11 July 2018.

_____ (2017a). Education: South Sudan. Briefing note, No. 4 (October). Available at www.unicef.org/southsudan/4._Education_brief_October_2017.pdf.

_____ (2017b). *Progress for Children with Equity in the Middle East and North Africa*. Amman.

_____ (2017c). Statement by UNICEF Executive Director, Anthony Lake, WFP Executive Director, David Beasley, and WHO Director-General, Dr. Tedros Adhanom Ghebreyesus, following their joint visit to Yemen, 26 July. Available at www.unicef.org/yemen/media_12124.html.

_____ (2017d). UNICEF Data, violent discipline, percentage of children 2-14 years old who experience any violent discipline (psychological aggression and/or physical punishment). Available at https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/violent-discipline/#. Accessed on 18 July 2018.

_____ (2018a). Four things you need to know about water and famine, 23 January. Available at www.unicef.org/wash/3942_100695.html.

_____ (2018b). Water, Sanitation and Hygiene (WASH). Available at www.unicef.org/media/media_45481.html.

United Nations Children's Fund (UNICEF), and UNESCO Institute for Statistics (2015). *Regional Report on Out-of-School Children, Middle East and North Africa Out-of-School Children Initiative, October 2014*. Amman: UNICEF Middle East and North Africa Regional Office. Available at http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/regional-report-on-out-of-school-children-middle-east-and-north-africa-2015-en.pdf.

United Nations Children's Fund, and World Health Organization (2015). *Progress on Sanitation and Drinking Water: 2015 Update and MDG Assessment*. Geneva. Available at http://files.unicef.org/publications/files/Progress_on_Sanitation_and_Drinking_Water_2015_Update_.pdf.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2016a). *Development and Globalization Facts and Figures 2016*. Geneva.

_____ (2016b). *The Least Developed Countries Report 2016: The Path to Graduation and Beyond - Making the Most of the Process*. UNCTAD/LDC/2016, New York; Geneva.

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Statistics division (2016). United Nations Sustainable Development Goals overview: Goal 10: reduce inequality within and among countries. Available at https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/goal-10.

United Nations Development Programme (UNDP) (2016). *Arab Human Development Report 2016: Enabling Youth to Shape their Own Future Key to Progress on Development and Stability in the Arab Region*. New York.

United Nations Development Programme (UNDP), and Yemen, Ministry of Planning and International Cooperation (2010). *Yemen: The Second National Millennium Development Goals Report 2010*. Sana'a.

United Nations Economic Commission for Africa (ECA) (2017). *Assessment of Mineral Regimes in the East African Community: Aligning Frameworks with the African Mining Vision*. Addis Ababa. Available at www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/assessment_of_mining_policies_in_east_africa_0.pdf.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2012). *Arab Millennium Development Goals Report 2011: An Inclusive Approach to Development in a Time of Transition*. E/ESCWA/EDGD/2011/7, Beirut.

_____ (2016). *Survey of Economic and Social Developments in the Arab region 2015-2016*. E/ESCWA/EDID/2016/1, Beirut.

_____ (2017a). Policy brief on Arab women's economic empowerment. E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.6, Beirut.

_____ (2017b). *Rethinking Fiscal Policy for the Arab region*. E/ESCWA/EDID/2017/4, Beirut.

_____ (2018). *The Impact of Conflict on Human Development from Childhood to Adulthood Evidence for the Arab Region*. Trends and Impacts, Issue No. 5. E/ESCWA/ECRI/2017/2, Beirut.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, and others (2017). *Arab Multidimensional Poverty Report*. E/ESCWA/EDID/2017/2, Beirut.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and UNICEF Middle East and North Africa Regional Office (MENARO) (2018). *Exposure to Conflict and Child Well-Being in Iraq* (forthcoming).

United Nations Economic and Social Council (2015). Official Records of the Economic and Social Council, Committee for Development Policy: Report on the Seventeenth Session, Supplement No. 13. E/2015/33.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2007). Regional overview: Arab states. In *Education for all Global Monitoring Report 2008*. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization; United Kingdom: Oxford University Press. Available at https://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/157267E.pdf.

_____ (2014). *Education for All: Regional Report 2014 for the Arab States, Global Education for All Meeting, Oman, 12-14 May*. Beirut. Available at www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/ARAB-REGION_EN.pdf.

_____ (2015). Regional Overview: Arab States. In *Education for all 2000-2015: Achievements and Challenges, EFA Global Monitoring Report 2015*. Paris. Available at https://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/regional_overview_AS_en.pdf.

_____ (2017). Unpacking Sustainable Development Goal 4: education 2030 – guide. Paris. Available at http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002463/246300E.pdf.

United Nations, and Government of Yemen (2011). *Development Assistance Framework, Republic of Yemen (UNDAF) 2012-2015*. Sana'a. Available at http://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/general/united-nations-development-assistance-framework-2012---2015.html.

United Nations News Centre (2018). Female genital mutilation 'not acceptable' in the 21st century – UN envoy on youth, 5 February. Available at https://www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2018/02/female-genital-mutilation-not-acceptable-21st-century-un-envoy-youth/.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2017). *Yemen: 2018 Humanitarian Needs Overview*. Sanaa'.

United Nations Sustainable Development Solutions Network (2015). *Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals: Launching a Data Revolution for the SDGs - a Report to the Secretary-General of the United Nations*. Paris. Available at http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/05/FINAL-SDSN-Indicator-Report-WEB.pdf.

United Nations World Water Assessment Programme (2015). *The United Nations World Water Development Report 2015: Water for a Sustainable World*. Paris: UNESCO.

Uppsala Conflict Data Program (UCDP) (2017). Uppsala Conflict Data Program, Department of Peace and Conflict Research. Available at http://ucdp.uu.se/. Accessed on 20 June 2018.

Uppsala Conflict Data Program (UCDP), and International Peace Research Institute Oslo (PRIO) (2017). *UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset Codebook, Version 17.1*. Available at http://ucdp.uu.se/downloads/ucdpprio/ucdp-prio-acd-171.pdf.

World Health Organization (2015). Global Health Observatory Data, use of improved sanitation facilities. Available at http://www.who.int/gho/mdg/environmental_sustainability/sanitation_text/en/. Accessed on 20 March 2018.

_____ (2017). Status of the two health-related SDGs. In *World Health Statistics 2017: Monitoring Health for the SDGs*. Geneva. Available at http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/2017/EN_WHS2017_Part2.pdf.

World Health Organization, Regional Office for South-East Asia (2015). Health Situation and Trend Assessment, underweight in children. Available at http://www.searo.who.int/entity/health_situation_trends/data/Underweight_text/en/. Accessed on 10 March 2018.

World Bank (2005). *World Development Report 2006: Equity and development*. Washington, D.C.: World Bank; New York: Oxford University Press.

_____ (2011). *Learning for All Investing in People's Knowledge and Skills to Promote Development, World Bank Group Education Strategy 2020*. Washington, D.C.

_____ (2018a). *Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa*. MENA Development Report. Washington, D.C.

_____ (2018b). *World Development Report 2018. Learning to Realise Education's Promise*. Washington, D.C.

World Economic Forum (2014). *Rethinking Arab Employment: A Systemic Approach for Resource-Endowed Economies - Part of the New Vision for Arab Employment Initiative of the World Economic Forum*. Geneva.

Yousef, Tarik M. (2004). Development, Growth and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950. The Journal of Economic Perspectives, vol. 18, No. 3, pp. 91-115.

El-Zanaty, and Ann A. Way (2001). *Egypt Demographic and Health Survey 2000 (EDHS)*. Cairo: Ministry of Health and Population; Calverton, Maryland: National Population Council; ORC Macro.

الحواشي

1. سُجل استثناءان مؤخراً في المنطقة العربية وهما المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية في العراق في عام 2012، الذي يشكل جزءاً من دراسة قياس مستويات المعيشة التي أجراها البنك الدولي وتشمل أسئلة حول أثر النزاع المسلح على ظروف العيش والنزوح الداخلي؛ ومسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية الذي جرى في عام 2014 ونظر في الأثر الذي خلّفه النزاع المسلح مع إسرائيل في عام 2014 على الأسر المعيشية في قطاع غزة.
2. يتم تحديد النزاع بحسب الموقع وليس وفق البلد الأصل للأطراف المتحاربة، أي أنه في حال شارك البلد (ألف) في نزاع مسلح حيث دار القتال بالكامل داخل أراضي البلد (باء)، يُعزى النزاع إلى البلد (باء). ونحن نتّبع هذا العرف نظراً إلى اهتمامنا بدراسة أثر النزاع المسلح على نمو السكان المتأثرين مباشرةً بأعمال العنف، بدلاً من نتائج النزاع السياسية و/أو العواقب الأخرى.
3. توفر مجموعة بيانات النزاعات المسلحة الصادرة عن برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو في نسختها الحالية (18.1) معلومات حول النزاعات المسلحة التي شهدها العالم بين عامي 1946 و2016. والبيانات متوفرة على الرابط: http://ucdp.uu.se/downloads.
4. يتم إدراج حادثة أو حدث ما ضمن مجموعة البيانات في حال انطوى على حالة وفاة واحدة ناجمة عن المعارك. غير أن تعريف النزاع لا يزال يقوم على مبدأ سقوط 25 قتيلاً أو أكثر نتيجة المعارك. لذا، لا يمكن تسجيل الحوادث أو الأحداث ضمن المجموعة ما لم يتم ربطها بشكل واضح بنزاع محدّد. كما أن العتبة الخاصة بتعريف النزاع تبقى على حالها. ويُستثنى من هذه المجموعة عدد كبير من أعمال العنف المجهولة المصدر أو غير المنظمة (مثل عدد كبير من الأنشطة الإرهابية).
5. توفر مجموعة بيانات الأحداث الجغرافية الصادرة عن برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات في نسختها الحالية (18.1) معلومات حول أحداث النزاعات لجميع بلدان العالم، باستثناء الجمهورية العربية السورية، وذلك بين عامي 1989 و2016. ويمكن تنزيل البيانات من الرابط: http://ucdp.uu.se/downloads.
6. بقيت مجموعة البيانات الرئيسية لمشروع الارتباطات الحربية (www.correlatesofwar.org)، COW War Data، لفترة طويلة أحد المصادر الرئيسية للنزاعات المسلحة المستخدمة في العلوم السياسية. غير أنه لم يجر تحديثها بعد النسخة 4.0 (التي تغطي الفترة الممتدة بين عامي 1816 و2007)، في حين جرى تحديث قواعد بيانات أخرى مرتبطة بالمشروع.
7. توفر قاعدة بيانات مشروع ضحايا العراق معلومات شهرية حول عدد القتلى المدنيين منذ عام 2003. وتكمن المعلومات الدنيا الدقيقة جغرافياً على مستوى المحافظات. التفاصيل متوفرة على الرابط: www.iraqbodycount.org/about.
8. https://sustainabledevelopment.un.org/sdg2.
9. تخص المتوسطات الإقليمية الأولى شمال أفريقيا، والثانية المنطقة العربية باستثناء شمال أفريقيا. وعليه، تُقارن نتائج مصر وتونس بالمجموعة الأولى، ونتائج العراق والأردن وفلسطين واليمن بالمجموعة الثانية.
10. The countries are Algeria, Morocco, Tunisia, and Egypt.
11. البيانات المصنّفة الريفية-الحضرية غير متوفرة في تونس.

تشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أهمية توافر البيانات المصنّفة العالية الجودة والموثوقة وإتاحتها في التوقيت المناسب من أجل قياس التقدم في تنفيذ الخطة وضمان أن تشمل التنمية المستدامة الجميع من دون استثناء. ولكن الجهود المبذولة في المنطقة العربية من أجل جمع البيانات لا تزال غير كافية لرصد التقدم نحو تحقيق خطة التنمية. ويشكل تحسين توفير البيانات عنصراً أساسياً لتصميم السياسات العامة الفعالة بشأن الفقر والجوع وسوء التغذية، والوصول إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي والإقصاء، لا سيما في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان المجاورة المتضررة.

وبالتالي، يجدر أن يشكل جمع الأرقام الموثوقة التي تسمح بتقييم تأثير النزاعات على تحقيق أهداف الازدهار أولوية بالنسبة إلى المنطقة. ومن أجل مدّ صانعي وصانعات السياسات في المنطقة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة، لا بد من تخصيص استثمارات كبرى لجمع البيانات وتحليلها. هذا التقرير يفصّل 12 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، من خلال أرقام مستقاة من بيانات جزئية تُعتبر الأكثر أهمية في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة. كما يحدد ثغرات تلك البيانات، ويُظهر جدوى استخدام البيانات الجزئية لقياس ورصد التقدم نحو تحقيق أهداف ومقاصد خطة 2030.

18-00069